١٩٤٠-١٩٥٦

الوثائق البريطانية عن السودان

تحرير: محمود صالح عثمان صالح

المجلد الخامس

١٩٥٠-١٩٥١





1940-1956

THE BRITISH DOCUMENTS ON THE SUDAN

General Editor
MAHMOUD S.O. SALIH

Introduction by
PROFESSOR PETER WOODWARD

VOLUME V
1950-1951





الوثائق البريطانية عن السودان
THE BRITISH DOCUMENTS ON THE SUDAN
١٩٤٠-١٩٥٦
المجلد ٥
١٩٥٠
١٩٥١





الوثائق البريطانية عن السودان

١٩٤٠-١٩٥٦

المجلد الخامس

١٩٥٠-١٩٥١

١٩٤٠-١٩٥٦

الوثائق البريطانية عن السودان

تحرير: محمود صالح عثمان صالح

المجلد الخامس
١٩٥٠-١٩٥١





THE BRITISH DOCUMENTS ON THE SUDAN 1940 - 1956

General Editor:

MAHMOUD S. O. SALEH

First Published in October 2002

إشراف وتوزيع:
شركة رياض الريس للكتب والنشر ش.م.م.
بيروت - لبنان

ISBN 1855 13 457 8

تصميم الغلاف: محمد حمادة

الطبعة الأولى: تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢

المحتويات

١٩٥٠

١٩٥١

١٩٥٠

[LXXXIII]

F.O. 371/80358

[الحكم الذاتي]
خطاب من سير روبرت هاو إلى سير وليام سترانغ عن مقترحات حزب الأمة للتعجيل بالحكم الذاتي وخطط الحكومة لتوسيع قوانين الانتخابات. مع تعليق من ر.هـ.ج. إدموندز

٨ مارس ١٩٥٠

في خطابي لك بتاريخ ١ ديسمبر المنصرم، الخاص بالحكم الذاتي للسودانيين، ذكرت لك بأنه يجب عليّ ألا أدهش، قريباً إذا فوتحت، من ضمن حملة منظمة من حزب الأمة والاستقلاليين الآخرين يطلبون فيها أن أعلن أن السودان مستعد الآن للحكم الذاتي، أو تحديد الوقت الذي يمكن أن يعلن فيه ذلك.

وبحلول تاريخ افتتاح الدورة الثانية للجمعية التشريعية ـ تمّ ذلك في ٦ مارس ـ فقد أصبح واضحاً أن هذه المسألة تشغل فكر حزب الأمة، وعلى وجه الخصوص، الأعضاء السودانيين من هذا الحزب في المجلس التنفيذي. وفي ١٣ فبراير، اليوم السابق لمغادرتي في جولة في جنوب السودان، جاءني رئيس الجمعية - عبد الله خليل - بهذا الخصوص. قال إن حزبه يضغط بشدة لإدخال اقتراح خلال الجلسة القادمة للجمعية التشريعية ينص على أن السودان مستعد الآن للحكم الذاتي أو الاستقلال في تاريخ محدد في المستقبل القريب، على نهج التصريحات الخاصة بليبيا والصومال الإيطالي التي أدلت بها الأمم المتحدة. قال عبد الله بك إنه شخصياً، ليس مع اقتراح آخر حول هذا الموضوع لتداوله في الجمعية التشريعية، لكن يضغط في سبيل ذلك، بشدة، الأعضاء البارزون في الحزب، ويعتقد من دون شك، أنه إذا ما قدّم ذلك الاقتراح في الجلسة القادمة، فستتم الموافقة عليه من قبل غالبية المجلس، لأنه لا هو ولا المعتدلون الآخرون سيستطيعون الوقوف ضده.

فكر هو وزملاؤه في الحكومة، وفقاً لذلك، في إبطال الاقتراح عبر وسائل أخرى مثل إقناع الحزب أن السودانيين مسبقاً يمارسون نوعاً من الحكم الذاتي، وأنهم قرروا أن الطريقة الأمثل لذلك هي زيادة عدد الوزراء السودانيين في المجلس التنفيذي. وكانت مقترحاتهم

هي ترقية أعضاء المجلس السودانيين الحاليين غير الوزراء إلى مرتبة وزراء وتعيين وزيرين سودانيين اثنين إضافيين، وزير للداخلية ووزير من دون حقيبة.

سألني عبد الله بك خليل إن كنت سأقبل بالتعيينات أعلاه.

أخبرت عبد الله خليل بأن ليس لديّ اعتراض، من حيث المبدأ، على زيادة عدد الوزراء السودانيين في المجلس التنفيذي. إنني شخصياً أنظر إلى القانون الحالي، كخطوة أولى فقط في طريق الحكم الذاتي للسودان. إنني، على كل حال، أفضل كخطوة لاحقة، توسيع تمثيل الأحزاب السياسية السودانية في الجمعية التشريعية، كوسيلة فضلى لبناء الأسس لحكومة برلمانية في السودان. ولا يمكن القول، حتى الآن، إن الجمعية هيئة تمثيلية للرأي العام السوداني. الختمية غير ممثلين كما ينبغي. وإنني أفضل، في حال تعديل القوانين الانتخابية، جعل هذا التمثيل ممكناً. وفوق ذلك، إنني في هذه اللحظة لا أريد إفساد الوضع هنا بالنظر إلى إمكانية مفاوضات إنجليزية - مصرية في المستقبل القريب تتعلق بالسودان. والضرورة التالية للسودانيين بأن يكوّنوا جبهة متحدة تتمكن من إبداء رأيها، كما وعدت بذلك الحكومة البريطانية في عام ١٩٤٦، كتمهيد لأي تغيير في أوضاع السودان. سألت عبد الله بك: كيف تتم هذه المحاورة في الظروف الحاضرة. قال: عبر الجمعية. قلت: إذا ما احتجّت دولتا الحكم الثنائي، كما ستفعل مصر من دون شك، بأن الجمعية هيئة غير تمثيلية، فماذا سيكون الجواب؟ قال عبد الله خليل: إن ذلك لا يمكن معالجته. إنه خطأ من جانبهم كون الحتمية غير ممثلين في الجمعية. هو يظن أنهم، بالتأكيد، سيخوضون الانتخابات القادمة حتى إذا لم تعدل القوانين كما اقترحت.

عند عودتي من الجنوب أرسلت إلى عبد الله بك خليل أمس الأول. وكان قد أعدّ المجلس التنفيذي مسودة خطابي في افتتاح الجمعية في ٦ آذار/ مارس مشيراً فيه إلى زيادة التمثيل السوداني في المجلس التنفيذي والمستقبل السياسي النهائي للسودان الذي أبرقت عنه القاهرة (برقيتك رقم ٤٥ بتاريخ ٣ آذار/ مارس) والذي عدّل فيما بعد. كما بُلِّغ بواسطة برقية، في ٥ آذار/ مارس، إلى وكيل حكومة السودان في لندن.

أخبرت عبد الله بك أنني درست اقتراحه بزيادة الوزراء الذي عرضه عليّ باهتمام.

يتكوّن المجلس التنفيذي في الوقت الحاضر من عدد متساو من السودانيين والبريطانيين وإن اقتراحه يعني عملياً ثمانية أعضاء سودانيين مقابل ستة بريطانيين. هذا سيعطي أغلبية سودانية في المجلس التنفيذي وسيكون في الواقع كمنح حكم ذاتي فوري للسودان، خاضعاً لسلطات الحاكم العام المتحفظ عليها. ولتبرير مثل هذا الاقتراح الثوري، من وجهة النظر الداخلية، يجب عليّ أن اقتنع بأنه يلقى الدعم من غالبية الرأي العام السوداني. غير أني لست مقتنعاً بوجود مثل هذا الدعم، وإن مثل هذا التعديل الكبير في الترتيبات

الدستورية الحالية ربما يفشل أي توقّع بأن تصبح تلك الهيئة المؤسسة الأكثر تمثيلاً ما دام الحزب المهم الآخر سيرفض التعاون، حتى إذا ما عدلت قوانين الانتخابات بالطريقة التي نرتئيها، وسيؤجل ذلك أي إمكانية لجعل تلك الهيئة مؤسسة تمثيلية كما نأمل لها.

هذا، على كل حال، ليس الجانب الوحيد للمسألة. إن السودان، كما ذكرت من قبل، لا يزال تحت حكم ثنائي لدولتين، بريطانيا ومصر. إنها حقيقة كون الحاكم العام لديه سلطات واسعة بموجب اتفاقية الحكم الثنائي، لكن ليس له، من وجهة نظري، سلطة لإجراء انتقال جذري في وضع السودان الذي حددته اتفاقية الحكم الثنائي، كما يتضمن ذلك الاقتراح زيادة أربعة وزراء. سألتزم برفع الاقتراح إلى دولتي الحكم الثنائي. إنها حقيقة أن حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة منحت موافقتها على القانون وعلى فكرة التطور التدريجي للسودان نحو الحكم الذاتي، لكن دولة الحكم الثنائي الأخرى، مصر، رفضت قبول القانون. والحاكم العام كوكيل لدولتي الحكم الثنائي معاً، لا يستطيع السيطرة على اتفاقيتهم. سألت عبد الله بك أن يأخذ في الاعتبار رد فعلهم عندما يقدّم لهم هذا الاقتراح. مما لا شك فيه أن رد فعل الحكومة الحالية في مصر سيكون قوياً والذي ستكون نتيجته، من دون شك، تعنتاً أكثر في موقفهم من وحدة مصر والسودان، والذي أعلنته حكومة الوفد مؤخراً عند تسلمها للسلطة. ويبدو لي ضرورياً أن يبرهن الاقتراح عن دعم معظم السودانيين قبل أن يأخذ الحاكم العام في الاعتبار إمكانية رفعه إلى دولتي الحكم الثنائي. ولهذا السبب أفضّل المضي قدماً في الخطط لجعل الجمعية التشريعية أكثر تمثيلاً حتى تكون أي خطوات كهذه مبررة، بالرغم من أنني لن استبعد استحداث وزارة أو وزارتين أكثر كشواغر في المجلس التنفيذي، أو أي فكرة أخرى مناسبة تصب في المجرى الطبيعي للأحداث.

قال عبد الله بك إنه وزملاءه في الحزب الاستقلالي، عند إعداد هذه الاقتراحات، كانوا مفترضين أن الحاكم العام وحده له سلطة تنفيذها. واعترف بأنهم لم يأخذوا في الاعتبار النواحي الخارجية على الإطلاق، وأنه يتفق تماماً مع الحجج التي شرحتها له من هذه الناحية.

ما ذكر أعلاه هو الخلفية التي يجب أن تبنى عليها الإشارة في كلمتي في افتتاح الجلسة الجديدة للجمعية التشريعية. وعلى كل حال تمت مراسم الافتتاح وقوبل خطابي بارتياح، لكن الأعضاء السودانيين في الحكومة كان عدم رضاهم واضحاً، لأن الإشارة إلى التطلعات السياسية والتمثيل الأكبر للسودانيين في المجلس كانت غير مؤكدة. كان هناك احتمال مسبق بأنهم ربما استقالوا من المجلس التنفيذي ما لم تقبل مقترحاتهم بأغلبية سودانية. سيكون هذا محرجاً، وحتى تنتهي المداولة حول الخطاب في خلال الأيام القليلة القادمة، سوف لن نتمكن من أن نقيس بدقة مدى الدعم الذي ستلقاه فكرة وجود أغلبية

سودانية في المجلس. ربما واجهنا أيضاً سحب دعم حزب الأمة عن الحكومة.

تعليق:

في الجملة الأخيرة من هذا الخطاب، الممتع جداً، أشار الحاكم العام إلى إمكانية أن تسحب مجموعة حزب الأمة مساندتها لحكومة السودان. في هذه الحالة يبدو أن سير روبرت هاو وسير جيمس روبرتسون كانا أكثر نجاحاً في تفادي هذه الإمكانية أكثر مما كانا يأملان. في مداولة الجمعية التشريعية لخطاب الحاكم العام، هزم اقتراح التعديل (يأسف لأن سياسة حكومة السودان ـ نسبة إلى مشاركة السودانيين في توجيه السياسة الداخلية لقطرهم «مبهمة وغير محددة») بـ ٥٧ مقابل ١٤ صوتاً في ١٣ مارس. صوّت كل «أعضاء الريف» و«الجنوبيون» مع الحكومة؛ وعارض كل الوزراء والوكلاء التعديل. عليه، يبدو أن الحكمة ... تقلبت في اللحظة الأخيرة. بهذا، انتهت، في الوقت الحاضر، أزمة في السودان، ربما كانت ستؤدي بسهولة إلى نتائج مربكة لحكومة بريطانيا.

٢ ـ بالنسبة إلى الموضوع الرئيسي الذي طرحه الحاكم العام في رسالته إلى سير وليام سترانغ، على وجه التحديد: حقه في زيادة عضوية السودانيين في المجلس التنفيذي، لا شك في أن الحاكم العام، حسب المادة العاشرة من القانون، سيكون مبرراً له بالكامل اتخاذ هذه الخطوة من دون الرجوع إلى دولتي الحكم الثنائي. في اتخاذه النهج الذي اتبعه، على كل حال، (انظر على وجه الخصوص ص ٣)، وضع الحاكم العام عملياً قياديي حزب الأمة في وضع سيكونون مضطرين فيه إلى الموافقة ـ كثمن لزيادة العضوية السودانية في المجلس التنفيذي ـ على تعديل قوانين الانتخابات في السودان، والتي ستكون مهمة لتمثيل الختمية في الانتخابات القادمة للجمعية التشريعية. طالما لا يمكن تحقيق تقدم سياسي حقيقي في السودان حتى تمثّل المجموعتان المسلمتان الرئيسيتان في الجمعية التشريعية، يبدو لي أن سير روبرت هاو قام بحركة ماهرة جداً.

٣ ـ لكل ذلك فإن الخطورة المتأصلة في وضع السودان تبقى كما كانت من قبل. الجمعية التشريعية ليست جهازاً تمثيلياً بالكامل، قسم مهم من السكان المسلمين ليس لديهم تمثيل في حكومة القطر، الصراع للسيطرة النهائية على جهاز الحكم بين مجموعات الأمة والختمية مستمر، وهناك دائماً الخطورة ـ كما تبيّن من الغزل بين الأمة والوفد ـ بأن قادة حزب الأمة المحبطين ربما أغووا لإجراء مساومة مع الحكومة المصرية من وراء ظهرنا.

ر.هـ.ج.ي

١٩٥٠/٣/١٥

[LXXXIV]

F.O. 371/80358

تقرير عن المديريات الجنوبية

مذكرة من مكتب السكرتير الإداري، الخرطوم

١١ مارس ١٩٥٠

إن التقرير النصف سنوي عن مندوب السودان قد تمّ إعداده في فبراير ١٩٨٤ وقدم بثقة إلى وزارة الخارجية عن طريق وكيل حكومة السودان في لندن. وعند تقديم هذا التقرير اقتراح السكرتير الإداري، بموافقة وزارة الخارجية إن محتوياته يجب أن لا تنشر، وإن التقارير النصف سنوية المقبلة يجب أن ترسل غير رسمياً لحكومة بريطانيا فقط (روبرتسون لآلن ٩ مارس ١٩٥٠، وآلان إلى روبرتسون ٢٧ مارس ١٩٥٠).

لا بد من ملاحظة أن الفترة، منذ التقرير الأخير، قصيرة جداً حتى تتوافر أية قرارات محددة في ما يتعلق بمقدرة جنوب السودان على لعب دور في تطور القطر، وأن التقرير التالي يصف ما تحقق وما جاري تحقيقه نحو تطوير سكان جنوب السودان.

مقدرات السودانيين الجنوبيين للقيام بدورهم في شؤون القطر كله على أسس متساوية وليس بإذلال

يمكن أن يتم تقويم هذه المقدرات في ثلاثة مجالات: الحكومة المركزية، الحكومة المحلية، ومجال المهن الإدارية. اتخذت تطورات هامة في المجالات الثلاثة منذ التقرير الأخير الذي رفع في ديسمبر عام ١٩٤٧، لربط السودانيين الجنوبيين للمرة الأولى، على أسس متساوية، مع الشماليين. في الافتتاح الرسمي للجمعية التشريعية في ٢٣ ديسمبر عام ١٩٤٨، أخذ ثلاثة عشر جنوبياً أماكنهم إلى جانب رصفائهم من الشمال للمشاركة في الحكومة المركزية لبلدهم. وتم انتخابهم في الجمعية من قبل مجالس المديريات الثلاث التي شكلت حديثاً. أول مجلسين كفلا الحكم المحلي تمّ تكوينهما في جنوب السودان، وتوسع عدد مجالس المديريات بثبات ووصل الآن إلى أحد عشر. وعُدلت شروط الخدمة

لموظفي الحكومة المصنفين لتمكين الجنوبيين من الحصول على التصنيف نفسه أسوة بالسودانيين الشماليين.

بمشاركتهم في الجمعية التشريعية، فإن الأعضاء الجنوبيين الآن في وضع يمكّنهم خوض أول تجربة لمسؤوليات الحكم ومصالح القطر ككل. لا نتوقع منهم في مرحلة مبكرة جداً أن يلعبوا دوراً بارزاً في شؤون الجمعية، لكن اثنين فقط منهم قدّما مداخلات جيدة في مداولاتها. لقد أثبتنا أن في إمكانهما الوقوف إلى جانب المواطنين الذين يمثلانهم والحفاظ على مصالحهم، وأنهما بالتأكيد عززا دخول الجنوبيين السودانيين في إدارة شؤون القطر.

إن افتتاح مجالس المديريات الثلاث في عام ١٩٤٨ خطوة متقدمة في عملية ربط زعماء القبائل مع المتعلمين الجنوبيين في تسيير شؤون الدولة. هذه المجالس استشارية فقط، لكن لديها ناحيتين قيّمتين. الأولى: إنها تعطي دفعاً جماعياً لكثير من القياديين الحكماء والأكثر تجربة في الجنوب، وكانت نقاشاتهما ذات قيمة عملية لعدد من المواضيع وساعدت في رسم السياسة. الناحية الثانية: المجالس مؤسسات تعليمية، تهيىء لحل مشاكل الجنوب والسودان ككل، وتزودهم برجال كان أفقهم محدوداً سابقاً في شؤون قبلية ومحلية خالصة. إن صعوبة أداء المداولات في عدة لغات، منعت أية مداولات حقيقية، لكنها لم تعوّق هذه الاستنارة الضرورية.

وبقدر ما هو حقل للتدريب على المواطنة، فإن توسيع الحكم المحلي واحد من بين المكتسبات الأكثر أهمية. تشكل مشكلة اللغة حاجزاً خطيراً، وامتداد شبكة الحكم المحلي متعلق بها في الضرورة. إن تأسيس وحدات جديدة، على كل حال، يتقدم بثبات، وإن العمل الذي أنجز حتى الآن، من الوحدات السابقة، يعطي دليلاً مقنعاً على مقدرة الأعضاء على المساهمة الفعالة في الإدارة المحلية.

إن تطبيق نظام التصنيف المتبع في الشمال على الكتبة والمحاسبين الجنوبيين، بالمؤهلات التعليمية المناسبة، فتح الطريق إلى بنية متساوية مع موظفي الشمال. وباكتمال البرنامج التعليمي الجديد: الدخول للمدارس الثانوية، وتدريس اللغة العربية، فإنه مع مرور الزمن لن تغلق الوظائف المتاحة للشماليين في وجه الجنوبيين، ولا يوجد مانع، إذا ما كانت عندهم الجدارة، من ترقيتهم إلى الوظائف العليا. إنه من المبكر معرفة المدى الذي سيستفيد فيه الجنوبي من هذه الفرص، ولا يمكن إجراء تقويم يُعتمد عليه، بخاصة وأن التسهيلات الممنوحة لهم على المستوى التعليمي فوق الابتدائي ما زالت محدودة وبالتالي لا تنشىء رجالاً متعلمين كفاية.

ربما يمكن القول، على كل حال، إن التجربة قد أوضحت حتى الآن أن الجنوبيين

السودانيين برزوا ككتبة جيدين، لكن نسبة كبيرة منهم تفشل عند تحميلها مسؤوليات مالية. يكشف كثير من المتعلمين الجنوبيين عن ضعف في الشخصية وإفراط في تعاطي الكحول، وهذا مزعج بعض الشيء. ربما يُعزى هذا الميل إلى حقيقة أن التعليم أبعدهم عن بيئتهم القبلية، وعجز حتى الآن عن أن يُكسب كثيراً منهم عدداً من القيم البديلة. يؤمل، على كل حال، أن يتقلص هذا العيب كلما توسّع التعليم وازداد.

لتعزيز المدى الذي يتمكن فيه الجنوبيون السودانيون من ملء وظائف حكومية، ولتقوية حظوظهم في الترقية إلى وظائف أعلى وأفضل، قامت وزارة المعارف في خلال العامين الماضيين، بفتح مدرسة ثانوية، ومدرسة وسطى، وكليتين لتدريب المعلمين ومركز تدريب للتوجيه الأمثل في المواضيع المهنية. كما تواصل نشر المدارس الابتدائية، من خلال مجالس التعليم المحلية.

مقدرة الجنوبيين السودانيين على المساهمة في التقدم الاقتصادي العام للقطر، وتحسين الخدمات الاجتماعية فيما بينهم

في ما يخص هذا العنوان فإن التقدم كان بطيئاً. هناك مجالان رئيسيان فقط للتطوير في الجنوب: الزراعة والرعي. الأحوال المناخية والجغرافية، بالإضافة إلى عدم الرغبة عموماً عند المزارع الجنوبي لإنتاج محصول يفيض عن حاجة الأسرة، أو بيع أي فائض متاح، جعل التقدم صعباً، في المناطق الواسعة من الجنوب فإن الزيادة في الماء، عن طريق الأمطار أو فيضان الأنهر، هي العقبة الرئيسة للتوسع الزراعي. وعليه، فإن مشكلة المواد الغذائية هي إدارية بصفة رئيسة وتتمثل في فتح أسواق هذه الأقاليم بتوفير المواصلات وخزانات المياه في الأراضي العالية الصالحة للزراعة المطرية. حدث تقدم معتبر في هذا المجال في مديرية أعالي النيل، وأتاحت فرق الحفر أراضي جديدة أكثر تقدمت فيها الزراعة بصورة ملموسة.

على كل حال، إن الثروة الأساسية التي يمكن أن تُستغل في الجنوب، والتي يعتمد عليها التقدم الاقتصادي الحقيقي، هي الأبقار. والمتطلبات ثلاثة: الحدّ من أمراض الماشية، توسيع مناطق الرعي، وحث القبائل النيلية على بيع حيواناتها. ساعدت المجهودات البيطرية المدعومة بالوقاية من تخفيف الأمراض، وأصبحت القطعان تنمو وتكبر. وعلى وجه الخصوص، يؤمل بأن تكون الزيادة أسرع نتاج حملة مكثفة شنت مؤخراً ضد طاعون البقر وفيها استخدم مصَل جرثومة الماعز للمرة الأولى. ازداد التوسع في الأراضي الرعوية الجيدة، والتي ابتعدت، أو أبعدت، عنها القطعان حتى الآن، نتيجة للنقص في المياه، خلال العامين الماضيين.

الأمر الذي لم يعالج حتى الآن هو بقاء القبائل النيلية على تقاليدها، والتي تنظر إلى الماشية كمؤسسة اجتماعية ووسيلة لحيازة الزوجات بدلاً من المقتنيات الإنتاجية. فلقيت مجهودات حثهم على بيع حيواناتهم نجاحاً محدوداً، ويجري التفكير الآن بجدية في وسائل جديدة لتحقيق ذلك. إذا ما تابعت مصلحة البيطرة زيادة حجم القطعان، نتيجة للتطعيم والتلقيح الجماعي، فسيكون لملاك الماشية النصيب الأوفر للمقايضة والاستهلاك المحلي، وربما يقتنعون بفكرة التخلي عن عدد أكبر من الحيوانات للبيع في الأسواق. العوامل الأخرى التي يؤمل في أن تغير موقفهم: إمداد مؤكد من المنتجات الزراعية، تسهيلات تعليمية أكثر وتوجيهات مكثفة في تحضير الجلود وتهيئتها للتصدير. نبّهت مجالس المديريات الزعماء إلى أهمية تصدير الماشية والجلود، ليس فقط في مديرياتهم بل في كل السودان، و بدأوا التعاون لإشاعة هذا العمل في أوساط رجال القبائل.

من المحتمل أن يكون أكثر الوسائل إغراء، على كل حال، زيادة الطلب والإمداد للبضائع الاستهلاكية. إن الميل نحو الاقتصاد النقدي سيتعزز كثيراً إذا ما أتيحت بضائع أكثر لتغري ملاّك الماشية؛ لكن من عادة التجار الميل إلى نظام الأرباح العالية، في مجال محدد من السلع، التي عليها طلب قليل، ولم يتم إحراز تقدم يذكر.

وعلى هذا الصعيد، فإن تجربة التقدم الاجتماعي التي مورست في وسط قبيلة الزاندي في المديرية الاستوائية ربما تكون ذات مغزى. يباع محصول القطن المزروع كجزء من المشروع ويحلج محلياً، إلى لجنة القطن الخام البريطانية. ويبنى الآن مصنع للغزل والنسيج، وتمّ بناء معصرة للزيوت ومصنع للصابون، وتمكن القسم التجاري في مجلس مشاريع الاستوائية من تدبير مواد استهلاكية متنوعة للبيع في المنطقة بواسطة العربات الجوالة. نجاح هذا المشروع، والشعبية التي لقيتها كثرة السلع التي في إمكان المواطنين شراؤها من إيرادات عملهم، هي من العلامات المشجعة بالنسبة إلى الذي يمكن أن يحصل في آخر الأمر في كل المنطقة.

مقدرة السودانيين الجنوبيين على كسب الاعتبار الاجتماعي، كأنداد أكثر من مواطنين أقل درجة من الشمال

إن تقدماً قليلاً تم إحرازه على مسار المساواة الاجتماعية أو الارتباط الوثيق بين الشماليين والجنوبيين. ترجع هذه الحقيقة جزئياً إلى طبيعة الجنوبي، الذي لا يستجيب بسهولة أو يأنس خارج محيط دائرته المباشرة. وفي الوقت الحاضر فإن حياة النوادي الجذابة جداً للشمالي، والاختلاط بأنماط مختلفة من الرجال، لا تجذب الجنوبي. لا توجد هناك عداوة مفتوحة بين العرب والأفارقة، ويمكنهم العمل جيداً معاً، لكن كلاً منهم يميل إلى الانعزال

على نفسه، واعياً بالفرق. إن الحقد الكامن ما زال مستتراً ويعبّر عنه أحياناً بطريقة هادئة.

بدأت المشاركة في الجمعية التشريعية والتعيين في الوظائف الحكومية، في إزالة الشعور بالنقص أو المكانة المحدودة لدى السوداني الجنوبي. وظهرت في الوقت نفسه، باستيقاظ الوعي السياسي، علامات تصلب في موقفه من الشمال. وهو لا يزال يشكك إلى درجة عالية في أهداف الربط الوثيق مع السودان الشمالي، وفسر توجيه من وزارة المعارف، يشرح الاقتراحات لتدريس اللغة العربية في منهج المدارس الجنوبية، بأنه محاولة مقصودة لمحو اللغات المحلية وستعيق التقدم في الجنوب. وعليه، ففي الجنوب، ما زالت هناك شكوك أيضاً بأن السكان أصبح في إمكانهم الوقوف كأنداد من الناحية الاجتماعية والاقتصادية لرصفائهم في الشمال. وما زالت هذه السياسة تجد قبولاً قليلاً من الشماليين والذين يلاحظ الجنوبيون بأنهم مُنحوا سيطرة أكثر فأكثر في الحكومة.

إن الغلطة غلطة الشماليين بصورة كبيرة. بينما نرى أن تصرفات الموظفين الشماليين الكبار في الحكومة تجاه مساعديهم الجنوبيين خالية من الأخطاء عموماً، فإن مواقف الشماليين الذين على درجة أدنى من المسؤولية لم تكن حسنة. أكثر من ذلك، يجب ألاّ يُعار اهتمام كبير للترحيب الذي لقيه في الخرطوم الأعضاء الجنوبيون في الجمعية. الانطباع الحسن الذي أعطوه هناك، أو المشاعر الطيبة التي أبداها قليل من القياديين الشماليين المخلصين جداً ومشاعرهم النبيلة. إنهم لا شك جعلوا الشمال يدرك بأن لدى الجنوبي مقدرات مهنية واجتماعية، وأن زملاءهم الشماليين لم يعودوا يكنّون لهم أي احترام خارجي؛ لكن من المحتمل أن يكون هناك شيء من الدعاية السياسية في الجانب الآخر، والرغبة في إعطاء العالم الخارجي انطباعاً بأن الشمال والجنوب وحدة واحدة. خارج الجمعية، يبيِّن الشماليون بأنهم، ضمنياً إن لم يكن اعترافاً صريحاً، راغبون في قبول الجنوبيين كأنداد بشروطهم الخاصة فقط. ذلك هو التعريب، ولا يوجد حتى الآن تغيير ملحوظ في نظرة العرب التقليدية إلى الجنوب.

إن الفترة منذ التقرير الأخير كانت قصيرة ولا تكفي لتقويم السرعة التي يمكن فيها تبديد تأثيرات قرون من العزلة والظروف الجغرافية والعرقية، والمقدرة على مقاومة التدخل الخارجي المتصاعد منذ غزوات الرقيق، لكن ستكون بطيئة جداً. وإلى حين يتم تجاوز شكوك الجنوبي في نوايا الشمالي، والتوجس من سلطته السياسية المتزايدة، سيكون مرتبكاً في علاقاته مع الشمالي الذي سيستمر متردداً في اعتباره نداً. ستكون المشاركة المتزايدة له في شؤون قطره الوسيلة الأفضل لتبديد هذه الشكوك، والسرعة التي يمكن فيها إحراز هذه المشاركة تعتمد على نسبة تطور تعليمه، نشر التعليم بجميع فروعه، بما في ذلك وسائل خاصة للاستنارة التي جرت محاولة في شأنها الآن، مثل إرسال التلاميذ الجنوبيين

في جولة في الشمال، تعيين وزارة المعارف لموظف سوداني كبير للعمل خصيصاً على تحسين العلاقات المشتركة عبر الأندية والنشاطات الاجتماعية الأخرى، تشجيع حركة الكشافة وتدريس اللغة العربية، وهي المستلزمات لزيادة مقدرة الجنوبيين كي يحرزوا، كما الشمال، الاعتبار الاجتماعي كأنداد.

[LXXXV]

F.O. 371/80388

«مستقبل السودان»

مذكرة من م. ستيوارت تدوين محادثة
بين سير روبرت هاو وم.ر. رايت عن الحكم الذاتي

٦ أكتوبر ١٩٥٠

١ ـ تقابل سير روبرت هاو ومستر رايت في ٣ أكتوبر لمناقشة مستقبل السودان والمقترحات التي وضعت في رسالة الإسكندرية رقم ٣٤٩ بتاريخ ٢٥ أغسطس، برقية الإسكندرية رقم ١٥٦ وخطاب سير روبرت هاو بتاريخ ٢٨ سبتمبر إلى سير وليام سترانغ، وبحضور مستر ألن ومستر ستيوارت.

٢ ـ قال سير روبرت إنه يظن أن هناك تطورات معينة في المجال العالمي ربما كان لها صلة بموقف الحكومة المصرية تجاه مسألة السودان، نعرضها هنا:

أ ـ المقترحات المبدئية لإصلاح الجمعية كما وردت في البرقيتين رقم ٤٠٦ ورقم ٤٠٧ من وفد المملكة المتحدة، نيويورك.

ب ـ الحرب في كوريا ورد الفعل الذي أثارته في الأمم المتحدة وأماكن أخرى.

ج ـ تطورات معينة في الكومنولث تخطط للدفاع عن الشرق الأوسط.

في ما يتعلق بـ (ج) قال مستر رايت: إن من ضمن الأشياء الأخرى التي اقترحت خلال الزيارة الأخيرة لوزير دفاع جنوب أفريقيا إلى المملكة المتحدة عقد مؤتمر لدول أفريقية معينة، في وقت ما خلال عام ١٩٥٠، لدراسة التسهيلات الدفاعية في وقت الحرب.

سيناقش المؤتمر في الدرجة الأولى المشاكل الفنية، مثل المواصلات. والفكرة الحالية تقضي بأن يحضره معظم الأقطار والبلاد الأفريقية (عدا غرب أفريقيا).

سأل مستر رايت سير روبرت هاو عن تصوره لردود فعل حكومة السودان إذا ما دعيت إلى حضور هذا المؤتمر.

قال سير روبرت هاو إن الموضوع من المحتمل أن يطرح على أسس حزبية في السودان،

فالاستقلاليون يصوّتون لصالح القبول والختمية يأخذون وجهة نظر مصر نفسها. إنه يظن، على كل حال، أن في إمكانه الحصول على تأييد أغلبية المجلس التنفيذي.

٣ ـ مستر رايت راح أبعد من ذلك بالقول إن ليس هناك احتمال لعودة وزير الخارجية المصري من ليك سسكس قبل أعياد الميلاد بوقت طويل، وإنه بغضّ النظر عن الاعتبارات التي أخذت في الفقرة السابقة، ربما كان مشكوكاً فيه إلى أي حد سيكون من الضروري أو من الصواب مناقشة وضع السودان مع مصر.

٤ ـ ناقش الاجتماع بعد ذلك النقاط الست التي اقترحها سير رالف ستيفنسن في الفقرة الثامنة من رسالته رقم ٣٤٩ التي في الإمكان تقديمها إلى المصريين. قال سير روبرت هاو إنه حقيقة ليس لديه إلا القليل لإضافته على التعليقات التي قدّمها في خطابه إلى سير وليام استرانغ. مقترحات سير رالف ستيفنسن الثلاثة الأولى، لا اعتراض عليها من حكومة السودان حتى الآن، رغم أنه يشكك في ما إذا كانت حكومة بريطانيا ترغب في إلزام نفسها بالقول إن ليس لها مصالح استراتيجية في السودان. وأكد اعتراضه على النقاط الثلاث الأخيرة: إنعاش مجلس الإشراف الثلاثي، إشراف إنجليزي ـ مصري مشترك على الانتخابات السودانية العامة القادمة وانسحاب القوات البريطانية من السودان.

قال سير روبرت هاو في خلال النقاش: على كل حال، مع ملاحظة أنه ربما كان ممكناً تأمين موافقة السودانيين على هيئة استشارية ثلاثية بشرط ألا يكون لهذه الهيئة سلطة للنصح أو التدخل في شؤون السودان الداخلية. اقترح، ووافق على هذا الاقتراح سير روبرت هاو، أنه ربما كان لهذه الهيئة على كل حال مهام استشارية في خصوص مياه النيل، الدفاع والشؤون الخارجية.

٥ ـ تحول النقاش بعد ذلك إلى الانتخابات العامة القادمة في السودان وإمكانية تشكيل وزارة سودانية بدلاً من المجلس التنفيذي. سير روبرت هاو لا يؤيد حل الجمعية التشريعية الحالية وعقد انتخابات جديدة عامة قبل أن تنتهي المدة المقررة للجمعية الحالية. يعني، أن تأخذ الانتخابات للجمعية الجديدة مكانها في بداية عام ١٩٥٢. وهو يعتبر أن هناك احتمالاً كبيراً بأن يشارك الختمية في الانتخابات. وربما كان ممكناً عندها تشكيل حكومة سودانية إما على أساس الحزب الواحد أو مشاركة جميع الأحزاب، بمستشارين بريطانيين (انظر الفقرة السابعة من خطاب سير روبرت هاو).

سأل مستر رايت، بالإشارة إلى مقترحات سير ر. ستيفنسن، عن مشاركة مصرية أوسع في حكومة السودان، وإذا ما كانت حكومة السودان ستقبل مستشارين مصريين. يظن سير روبرت هاو أن من المشكوك فيه أن يقبل حزب الأمة بهذا، لكنه أقرّ بأن من الممكن من الناحية النظرية، إذا ما حاز الختمية الأغلبية وشكلوا حكومة، أن يقبلوا بمستشارين مصريين.

٦ ـ قال سير روبرت هاو في شأن العلاقات بين الختمية والأمة، إنه لا يوجد احتمال للمصالحة طالما أن السيد عبد الرحمن والسيد علي على قيد الحياة، لكنه يظن أنه إذا ما أزيحا عن مسرح السياسة، فسيكون هناك توجّه نحو الوسط وأن سياسة قومية سودانية، تؤسَّس على مبدأ الاستقلال مع نوع من الاتحاد مع مصر ومعاهدة تحالف مع حكومة بريطانيا ربما تنبثق. هذه المداولات، على كل حال، ما زالت، كلياً، مسألة تكهنات.

٧ ـ في إشارة خاصة إلى الفقرة ١١ من رسالة سير روبرت هاو رقم ٣٤٩، قال إنه سيكون سعيداً لمشاهدة حامد زكي بك أو أي وزير مصري آخر في الخرطوم وأن يدعوه للإقامة في القصر.

٨ ـ عموماً، أدرك بأنه هناك القليل الذي يمكن أن يعرضه سير ر. ستيفنسن على الحكومة المصرية في خصوص السودان، ولكن، وبعد أن تكون قد أخضعت لمناقشات سير روبرت هاو مع وزير الخارجية في ٦ أكتوبر، يمكن إبلاغ سير ر. ستيفنسن بالحدود التي يمكن أن يعرضها حالياً على الحكومة المصرية، وهي:

بندا الفقرة ٨ أ و ج من مكتوبه.

تعديل القسم ب من الفقرة الثامنة، والقسم (د) من الفقرة الثامنة معدلاً كما اتفق عليه في الفقرة الثامنة أعلاه.

يمكن أن يقدم سير ر. ستيفنسن النصح عما إذا كان من المفيد مفاتحة الحكومة المصرية على هذه الأسس المحددة.

[LXXXVI]

F.O. 371/80360

[الحكم الذاتي]

مضمونها البرقيتان رقم ٢٢١ ورقم ٢٢٢ المرسلتان
من سير روبرت هاو إلى وزارة الخارجية
عن احتجاج مصر على مناقشة الحكم الذاتي في الجمعية التشريعية،
وردّ حكومة السودان

[رقم ٢٢١] **١٤ ديسمبر، ١٩٥٠**

في الآتي، نص برقية استلمتها من مصطفى النحاس:

«لقد علمنا بأنكم قررتم أن تطرحوا على النقاش في الجمعية التشريعية الاقتراح الذي قدمه إلى معاليك بعض أعضاء الجمعية في ما يخص المطالبة بمنح السودان الحكم الذاتي. إن مصر التي تحرص على أن يتمتع السودانيون بالحكم الذاتي داخل نطاق الوحدة بين مصر والسودان تحت التاج المصري، تعتبره مسألة سياسية خالصة ولا تقع داخل نطاق صلاحيات حكومة السودان. إن معاليك، كممثل للدولتين اللتين تديران السودان، يجب عليك ألا تتعامل مع، أو تناقش هذا الأمر الذي هو في الوقت الحالي، موضوع مناقشات سياسية تستحوذ على الاهتمام في لندن. وبالنسبة إلى الخطاب الذي أرسله لك السيد الصديق المهدي مع زملائه في حزب الأمة، فإننا مستاؤون من محتواه. هذا الحزب لا يمثل شعب السودان. أرجو من فضلك أن تعلمني عن الإجراءات الفورية التي ستتخذها لإيقاف هذه الحملة المنظمة والمقصود بها تحدي شعب مصر والسودان. أود أن أخطرك بأن نسخة من النص المذكور أعلاه قد أرسلت في ٩ ديسمبر إلى وكيل حكومة السودان».

[رقم ٢٢٢]

الآتي، نص ردي على برقية مصطفى النحاس:

١ ـ «لقد استلمت برقية سعادتك عن الاقتراح الخاص بالحكم الذاتي والذي سمحت

بمناقشته في الجمعية التشريعية. لقد وصلت برقية سعادتك إلى هنا في ١٣ ديسمبر الساعة ٢٧.١٦ أي بعد بدء المداولة.

٢ ـ إن الاقتراح الذي سمحت بمداولته يُقرأ كالآتي: «أن يقدم خطاب إلى معاليه على الخطوط التالية:

نحن أعضاء الجمعية التشريعية في السودان نعتقد أن السودان قد وصل الآن إلى المرحلة التي يمنح فيها الحكم الذاتي، ونرجو من معاليك مفاتحة دولتي الحكم الثنائي بطلب إصدار تصريح مشترك لمنح الحكم الذاتي قبل نهاية الدورة الثالثة للجمعية الأولى، وذلك لكي تجرى الانتخابات القادمة على هذا الأساس».

٣ ـ قدم تعديل لحذف كل الكلمات بعد «أن السودان» في السطر الثالث واستبدالها بالكلمات الآتية: «أحرز تقدماً جيداً على طريق المرحلة التي يمكن فيها منحه الحكم الذاتي الكامل، ويرجو من معاليك متابعة هذه الخطوات بسرعة والتي، بينما تتماشى مع الحفاظ على حكومة رشيدة عبر القطر، ستضمن ليس فقط أن يكون الحكم الذاتي كاملاً، بل أيضاً أنه في العمل على الوصول إلى ذلك الهدف، ربما تتعاون كل أقسام المجتمع وكل الأحزاب على تطوير مؤسسات الحكومة من أجل الإسراع في هذا اليوم الذي يحصل فيه».

٤ ـ سيرى معاليك بأن هذا الاقتراح يتطلب مني مفاتحة دولتي الحكم الثنائي ولا ينتقص بأي طريقة من سلطتهما في النهاية. حتى وإذا ما أجازت الجمعية الاقتراح، فإن العمل الوحيد الذي أقترح اتخاذه هو رفع الأمر إلى الحكومتين البريطانية والمصرية.

٥ ـ ليس هناك في رأيي أي حملة مخططة ضد المصريين أو السودانيين. وإنني لواثق بأن معاليك لا يقبل أن أتدخل في ممارسة السودانيين لحقهم في حرية التعبير، المتأصل في القوانين المعمول بها في السودان وسائر أنحاء العالم.

٦ ـ إنني آسف بشدة لأن معاليك قد ضُلّل في إخباره بمحتويات الاقتراح، ويمكنني أن أطمئنك بأن لا نية لديّ في التصرف خارج نطاق سلطتي كممثل للقوتين اللتين تديران السودان».

[LXXXVII]

F.O. 371/80360

[الحكم الذاتي]

خطاب من سير روبرت هاو إلى سير وليام سترانغ
حول مداولة الحكم الذاتي في الجمعية التشريعية
مع ملحقات Enclosures

١٧ ديسمبر ١٩٥٠

١ ـ أرسل لك مذكرة عن مستقبل السودان السياسي التي أرسلها لي، بدوره، في نهاية الشهر الماضي، عبد الله بك خليل، رئيس الجمعية التشريعية وسكرتير عام حزب الأمة.

٢ ـ هذه المذكرة التي تدّعي التعبير عن آراء السودانيين الأعضاء في المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية توجز وجهة نظرهم في الآتي:

(١) تشكيل وزارة سودانية على الفور.

(٢) إجراء الانتخابات القادمة في نهاية عام ١٩٥١ ويعلن قيامها على أساس الحكم الذاتي.

تعتبر النقطة رقم (١) داخل نطاق سلطاتي كحاكم عام. أما النقطة الثانية (٢)، ويجب على أن اعترف بذلك، ترفع إلى دولتي الحكم الثنائي.

٣ ـ منذ أن تسلمت هذه المذكرة، قدم اقتراح للجمعية عن الحكم الذاتي والذي شكل موضوع برقيتي رقم ٢١٧ بتاريخ ١٢ ديسمبر. وفي الوقت نفسه الذي وصل فيه طلب لموافقتي على مداولة الاقتراح، تسلمت خطاباً من ٣٢ عضواً في الجمعية التشريعية، مرفق صورة عنه، يطالبون فيه بأن يكون الحكم الذاتي تدريجياً. وأجاز المجلس أيضاً اقتراحاً أوسع لتشكيل لجنة لتدرس عمل قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية واقتراح تحسينات داخل الإطار الدستوري الحالي.

٤ ـ ستلاحظ مما قيل. أن المذكرة تمثل وجهة نظر كل السودانيين الأعضاء في المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية. أحد الأسباب التي أرغمتني على الموافقة على

اقتراح الحكم الذاتي في الجمعية هو اختبار ما إذا كان هذا التصريح حقيقة. سأرجع إلى هذه النقطة مرة أخرى.

٥ ـ ناقشت المذكرة مع عبد الله بك خليل وسألته أن يحدد بدقة ما الذي يعنيه وحزبه (لأنها بالطبع وثيقة من حزب الأمة) من هذا الأمر. لقد أشرت إلى أن الحكم الذاتي يبدو لي أقرب إلى الاستقلال وأن السودان يتمتع مسبقاً بدرجة كبيرة من الحكم الذاتي بدليل أن المجلس التنفيذي له أغلبية بين الأعضاء السودانيين، فكل أعضاء الجمعية التشريعية سودانيون ما عدا الخمسة أعضاء البريطانيين من بين اثنين وتسعين عضواً. أجاب عبد الله خليل بأن الحكم الذاتي يعني له وزراء سودانيين في معظم المصالح الحكومية، وأن يكون الموظفون البريطانيون الحاليون مستشارين لهذه المصالح. إضافة إلى أنه لن يكون هناك تغيير في الإدارة. وتتقدم السودنة وفقاً للبرامج التي رسمت لها مسبقاً وتمت إجازتها. سيكون هناك ممثلون للمناطق القبلية والجنوب في المجلس التنفيذي. وبالنسبة إلى الجنوب ويجب أن تستمر إدارته الحالية كلها، إضافة إلى مفتشي المراكز البريطانيين، لكي يكون الجنوب مؤهلاً للاعتماد على ذاته. عبد الله بك مستعد لأن يقول كل ذلك أمام الجمعية. إن الهدف النهائي للحزب الاستقلالي هو دومنيون داخل نطاق الكومنولث البريطاني.

٦ ـ قلت لعبد الله بك إنني أعتقد بأنه من الممكن زيادة عدد الوزراء السودانيين، وأنا في الحقيقة أفكر حالياً في ترقية واحد أو اثنين من الأعضاء الحاليين في المجلس التنفيذي ليعينوا وزراء، وإن تحقيق الأهداف الأخرى الواردة في المذكرة شيء مختلف. إنني متأكد بأن دولتي الحكم الثنائي ستستجيبان لها إذا ما تبيّن أنها تحوز الدعم من الأغلبية في القطر. وهذا يمكن القيام به فقط عن طريق الاستفتاء أو من خلال جمعية تشريعية أكثر تمثيلاً. يبدو أن وسيلة الاستفتاء مستبعدة في الظروف الحالية. إن الجمعية التشريعية الحالية ليست ممثلة حتى الآن. فالختمية غير ممثلين تقريباً. حصة الجنوب ١٤ عضواً يمثلون حوالى مليونين ونصف مليون شخص إذا ما قورن بالشمال الذي له ٧٣ عضواً يمثلون ٥ ملايين شخص. لقد ناقشت هذا الموضوع باستفاضة في المذكرة المرفقة (ب).

٧ ـ خلال الأيام التي سبقت المداولة في الجمعية بدأ حزب الأمة في ممارسة ضغط قوي على أعضاء الجمعية للتصويت لصالح اقتراح الحكم الذاتي. وحضر السيد عبد الرحمن شخصياً من جزيرة أبا، وانهمرت البرقيات من تنظيمات حزب الأمة إلى أعضاء الجمعية التشريعية الذين يعتبرون من المعارضين للحكم الذاتي الفوري. المداولة كانت مطولة وفيها حماسة ونشاط. وكانت النتيجة فوز الاقتراح بـ ٣٩ مقابل ٣٨ صوتاً، أقل أغلبية ممكنة.

٨ ـ يجب أن تكون النتيجة صدمة قاسية لحزب الأمة ولطموحات السيد عبد الرحمن.

إن الاقتراح الذي حصل على أغلبية واحد فقط، في مجلس يفترض أنه يسيطر عليه حزب الأمة، برهان على أن الحكم الذاتي، كما يراه حزب الأمة، لا يحوز أغلبية في القطر ككل. هذا على كل حال ليس مؤشراً على أنه إذا ما أعيد تنظيم المجلس بطريقة تجذب الذين يعارضونه الآن، فإنه لن يكون هناك تصويت عالٍ لصالح الحكم الذاتي. إنه من دون شك يعتمد كثيراً على ما إذا كان أي اقتراح للحكم الذاتي سيكون مدعوماً من حزب الأمة. إن التصويت، بالتأكيد، لم يكن تصويتاً لصالح الاتحاد بين مصر والسودان وكل عضو سوداني تحدث ضد الاقتراح جعل ذلك واضحاً. بل إنه انعكاس واضح للموقف العام خارج الخرطوم بأن الريف لا يريد للإدارة الحالية أن تذهب، وأن الريف لا يريد أن يحكمه رجال المدن المستنيرون سياسياً والأفندية. وأن الجنوب يجب أن يمنح وقتاً أكبر تحت رعاية حكامه الحاليين.

٩ ـ إنني لا أقترح إرسال هذه المذكرة إلى دولتي الحكم الثنائي، أو في حقيقة الأمر، اتخاذ أي تصرف آخر حيالها.

مذكرة من عبد الله خليل، ٢٨ نوفمبر ١٩٥٠

معالي حاكم عام السودان،

أتوسل بأن أرفع المذكرة التالية، التي، في نظري، تمثل وجهة نظر وتطلعات الأعضاء السودانيين في الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذي في ما يتعلق بمستقبل قطرهم السياسي. يمكن تلخيص وجهة النظر هذه فيما يأتي:

(١) أن تشكَّل فوراً وزارة سودانية.

(٢) إعلان الانتخابات التالية على أساس الحكم الذاتي، فوراً عند نهاية الدورة الحالية، للجمعية الحالية أي قبل نهاية عام ١٩٥١.

إن الكيفية التي يتم فيها تحقيق هذين الهدفين تدعو لشرح مفصّل لكثير من النقاط. والآتي محاولة لشرح هذه النقاط في اختصار.

الحكم الثنائي الحالي:

بينما نعترف بالخدمات المفيدة التي تمكّن الحكم الثنائي من منحها إلى هذا القطر خلال الخمسين عاماً الماضية، نعتقد بأنه إذا ما سمح له بالاستمرار لمدة أطول فإن ذلك سيؤثر

بصفة خطيرة على تطور القطر السياسي، الاقتصادي والاجتماعي، والآتي أمثلة قليلة لتوضيح كيف أن هذا الحكم أصبح غير مناسب:

(١) اختلاف وجهات النظر بين دولتي الحكم الثنائي في ما يتعلق بوضع السودان السياسي في المستقبل. بينما تؤمن إنجلترا في الهدف النهائي للسودان في نيل الحرية والاستقلال، وتعمل له، تعمل مصر كل ما في مقدورها لإعاقة هذا التطلع نحو الحرية، كونها تنظر إلى سودان مستقل على أنه خطر حقيقي وتهديد لمصالحها بالنسبة إلى مياه النيل. إن مصر تخفي أهدافها الإمبريالية تحت الزعم القائل بأن السودان يشكل جزءاً مكملاً لأراضيها، وعليه لا يمكنها الموافقة على وضع دستور منفصل له.

(٢) عدم موافقة مصر على التركيبة السياسية الحالية وتصميمها (هكذا يقال) على تشجيع أكبر عدد ممكن من السودانيين وحثّهم على مقاطعة الجمعية التشريعية والمؤسسات التقدمية الأخرى.

(٣) الاتفاق بالإجماع بين كل الأحزاب السياسية السودانية على أن الحكم الثنائي لم يعد مناسباً، وعليه يجب إنهاؤه دون تأخير.

إن الأمثلة التي أعطيناها كافية لتوضيح عدم مناسبة هذا الحكم وتبين الحاجة لإنهائه بأسرع وقت ممكن حتى نتمكن من حكم بلدنا كما تفعل الشعوب الحرة الأخرى. إننا لن نسمح لهذا الوضع الشاذ بالاستمرار وبعدما تمكننا من أن نحكم أنفسنا وأن تستمر مصالح قطرنا في التقدم ببطء لمجرد النظر إلى مصالح مصر المزعومة. وبينما يمكننا أن نتفهّم موقف مصر الإمبريالي، نجد صعوبة في أن إنجلترا ـ بتقاليدها الديموقراطية العريقة ـ ستدعم هذا الموقف، بخاصة بعد أن اعترفت وأعلنت حق السودانيين في تقرير المصير وأجازت تشكيل المؤسسات السياسية الحالية.

لقد طالبنا ولا نزال نطالب بإنهاء هذا الحكم. إننا حالياً نتطلع إلى الفرصة الأولى كي نتخلص منه. ولما اندلعت الحرب العالمية الثانية وقفنا عن طواعية إلى جانب الديموقراطية وساهمنا معها بقدر ما نستطيع، في الوقت الذي رفضت مصر المشاركة فيها. ولم ترغمها شراكتها، أو السيادة المزعومة، على الدفاع عنا. ومن ناحية أخرى لم نفكر قط، نحن المحكومين، في الحصول على إذن منها لدخول الحرب أو ناشدناها أي نوع من المساعدة. كان يجب علينا إعلان استقلالنا في ذلك الوقت. لكننا فوّتنا الفرصة، لسوء الحظ، باعتقادنا أن إنجلترا لن تتردد في منحنا الاستقلال عند نهاية هذه الحرب. لكن بدلاً من أن نخرج مَن الحرب كأمة مستقلة، كادت مصر أن تفرض سيادتها على السودان نتيجة للمفاوضات الإنجليزية - المصرية عام ١٩٤٦، لولا الوقفة الصلبة للجبهة الاستقلالية، والمجهودات العظيمة للراحل سير هيوبرت هدلستون والاتصالات الشخصية

التي قام بها السيد عبد الرحمن مع الحكومة البريطانية.

إننا متأكدون من وعي معاليكم التام بتفاصيل هذه الاتصالات والمعلومات والنصيحة التي أسداها السيد أتلي إلى السيد عبد الرحمن بالعودة إلى السودان والعمل بالتعاون التام مع الحاكم العام لتحقيق أماني السودانيين القومية. واصلت الجبهة الاستقلالية التعاون مع معاليه حتى حققت الخطوات الأولى نحو الاستقلال بتشكيل الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذي.

ولجأت مصر إلى مجلس الأمن بعد انهيار المفاوضات مع بريطانيا العظمى وفشلها في فرض سيادتها على السودان، وحاولت في ليك سسكس افتعال قضية لكنها فشلت. ولم تنل شيئاً من شجب سياسة بريطانيا في السودان، أو من تخليها عن زعمها المبكر، المبني على حق الهيمنة بتقديم صيغة جديدة بأن السودان جزء من مصر. وعادت من أميركا بنتيجة واحدة: اعتراف مجلس الأمن بحق السودانيين في تقرير المصير.

إن معاليك مدرك تماماً موقف مصر من هذه المؤسسات. لقد تبرأت منهم وروّجت شائعات كاذبة عنهم، وحرضت مسانديها على مقاطعة انتخابات الجمعية وتدبير مظاهرات احتجاج ضد سيرها وتشكيل الجمعية، وتعهّدت بمنح المال لكل من يعمل ضد الحركة الاستقلالية. وبالرغم من ذلك قِبل معظم السودانيين، الذين كانوا، وما زالوا، مقتنعين بحزم في حقهم في تقرير المصير، هاتين المؤسستين كخطوة عملية أولى نحو الاستقلال. وشاركت الجبهة الاستقلالية في الانتخابات وفازت بها. أما الجمعية فقد تشكلت من حزب الأغلبية واستمرت في العمل على رفاهية وتقدم السودان بطريقة أثنى عليها معاليك في بداية هذا العام. إنه مدعاة للسرور أن نرى السودان، نتيجة لاقتناع معاليك بإنجازات الجمعية، قد أحرز أغلبية في المجلس التنفيذي.

لكننا قلقون بشأن اتخاذ خطوة كبيرة ومتسرعة. هناك عوامل تدفعنا إلى المطالبة باتخاذ الخطوة التالية من دون أي تأخير، وهذا بعض ما فيها:

(١) من الحق أن نطالب بحريتنا من أجل أن نحكم قطرنا كما الشعوب الأخرى الحرة. هذا مبدأ مقبول عالمياً.

(٢) نرى حولنا أناساً أقل في العدد وأقل استعداداً للحرية في نواحٍ كثيرة، ومع ذلك استمتعوا أو شارفوا على الاستمتاع بحقهم في تقرير المصير.

(٣) إنه إذا ما تبنينا في تقدّمنا سياسة التروي والبطء، فسنعرّض القطر إلى المخاطر، وعواقب ذلك لن يتوقعها أي مواطن سوداني مخلص.

على أمل زيادة عدد معاونيها في السودان، كثّفت مصر من دعايتها مستخدمة كل السبل

المرئية والمستترة: منح تسهيلات تعليمية مغرية، بناء المساجد، محاولة فتح مدارس وإنشاء مستشفيات.. الخ.

رفضت مصر، كشريك، أن يكون السودان ممثلاً في أي منظمة عالمية أو أي مؤتمر عالمي، وذلك لكي لا يكون له صوت مستقل. إنها مصممة على إنفاق مبالغ كبيرة للدعاية في السودان. وزُعم بأن رئيس وزراء سابق أدلى بتصريح في هذا الخصوص قال فيه إن الهدف من وراء هذه النوايا، كما وصفها، إرسال القرش المصري ليصل إلى كل منزل سوداني وكي يصبح اسم مصر على كل لسان نتيجة لذلك، إلا أن الهدف الحقيقي معروف.

يتضح مما سبق أن الإبطاء يعمل بوضوح لمصلحة مصر، لأن عامل الزمن سيساعدها في تحقيق طموحاتها عبر زيادة مؤيديها في السودان وسيعرّض مستقبل القطر لأخطار جسيمة إذا ما اتبعنا سياسة الحذر والبطء. وستقود مواصلة هذه الدعاية المصرية إلى فوضى أخلاقية، شقاق داخلي وفساد في الحياة الاجتماعية. إن دعاية مصر المتواصلة والمتعددة الوسائل من الطبيعي أن يكون لها تأثير على الجماهير، وكذلك ستضعف من معنويات المجموعة المتعاونة حالياً والتي من أجل أن تثبت أنها أغلبية تدعو الآن إلى إجراء استفتاء ـ (كما وردت).

لكن الخطر على السودان لا يأتي فقط من الدعاية المصرية بل من الصراع الجاري بين القوى العالمية للسيطرة على المواقع الاستراتيجية. مثل هذه الأمور إذا ما حصلت ـ كما سيحدث ـ ربما أجبرت الحكام على تجاهل، حتى ولو مؤقتاً، حق الأمم الصغيرة، مدّعين أن السلام العالمي في خطر. بالرغم من أننا واثقون من وعود إنجلترا، ولا نصدق ولو للحظة، بأنها ستخون السودان أو ستساوم المصريين على حسابه، في حال نشوب حرب عالمية ثالثة، فإننا نعتقد في الوقت نفسه أن مثل هذه الحرب ستعرّض، على الأقل، مطلبنا بالاستقلال إلى خطر التأجيل.

عليه نطلب أن تحل مسألتنا من دون أي تأخير، ونوصي بأن تحل وفقاً للأسس التالية:

أي شخص يطلّع على هذه المذكرة، وأي شخص يرى أحوال السودان السيئة، نتيجة لهذا الوضع الشاذ، لن يتردد في المطالبة بالاستقلال التام؛ لكننا ندرك بأن مثل هذه التوصية يجب أن تسبقها خطوات أخرى تمكّن معاليك من مفاتحة دولتي الحكم الثنائي والتوصية بإنهاء الوضع الحالي.

عليه نتجرأ، نحن، بأن نضع أمام معاليك التوصيات التالية:

(١) تشكيل وزارة سودانية على الفور.

(٢) الإعلان عن إجراء الانتخابات القادمة على أساس الحكم الذاتي، وأن تتم مباشرة بعد نهاية الدورة الثالثة للجمعية الحالية، أي قبل نهاية عام ١٩٥١.

نحن ندرك بأن معاليك كممثل لدولتي الحكم الثنائي يجب عليك أن تحيل عليهم مسألة الحكم الذاتي، لكننا ندرك أيضاً بأن تشكيل حكومة سودانية يقع داخل نطاق سلطاتك.

عليه نعتبر أن التشكيل الفوري لحكومة سودانية سيكون له ميزتان، على وجه التحديد:

أ ـ سيعزّز التوصية بالحكم الذاتي.

ب ـ سيمنح معاليك وقتاً كافياً لإجراء المراسلات الضرورية، وربما الاتصالات الشخصية.

إن معاليك مدرك تماماً للفوائد التي ستجلب لهذا القطر، نتيجة إعلان الانتخابات القادمة على أساس الحكم الذاتي. مثل هذا الإعلان، من وجهة نظرنا، سيقلل من الدعاية المصرية، وسيأتي بالسودانيين وحدهم، وسيقوي من وضع الرجال ذوي النوايا المخلصة.

برفعنا لهذه التوصيات نشعر بأنه يجب علينا شرح النقاط التالية باختصار:

(١) تشكيل الحكومة السودانية.

(٢) ما الذي يقصد بالحكم الذاتي؟

(٣) المستقبل كما نراه.

هنا محاولة لشرح هذا:

تشكيل الحكومة السودانية:

من المحتمل أن يتفق معاليك معنا على أن معظم المصالح يمكن أن تحوّل حالاً إلى وزارات يرأسها وزراء سودانيون، لكن النقاط التالية بخصوص تشكيل الحكومة يجب أن توضح:

(أ) يمنح مديرو المصالح البريطانيون وظيفة المستشارين.

(ب) أن يكون لوزارة المالية ووزارة الخارجية وزراء سودانيون، فقط عندما يتوافر السودانيون المؤهلون علمياً للتعيين.

(ج) أن تضم هذه الوزارة ممثلين للجنوب وللمناطق القبلية، ربما بدون أعباء في الوقت الحالي.

ما المقصود بالحكم الذاتي؟

ندرك أن إعلان الحكم الذاتي لن ينهي الحكم الثنائي الحالي، ولن يسبب تغييراً في وضع رأس الدولة، لكنه من دون شك سيقرّب من هدفه النهائي، وهو تقرير المصير وشكل الحكومة التي سيختارها مواطنو القطر لأنفسهم.

لكننا يجب أن نجيب هنا على سؤال سيتبادر إلى ذهن كل من يقرأ هذه الوثيقة، على وجه التحديد: ماذا سيكون مصير الإدارة الممتازة الحالية بينما السودان يحقق الحكم الذاتي والاستقلال التام لاحقاً؟

لا جدال في أن السودان يتمتع حالياً بمستوى عال من الإدارة التي يصرّ أي سوداني عاقل على إبقائها.

عليه، نشعر بأن بقاء كل الموظفين البريطانيين التنفيذيين في مناصبهم أمر ملحّ حتى تتم سودنة هذه الوظائف وفقاً للمبادىء الملحوظة في مشروع السودنة والالتزامات الحالية المتعلقة بالعقود والرواتب.

المستقبل:

إن حكومة سودانية تتشكل بالطريقة التي اقترحت في مكان سابق من هذه المذكرة، سيدعمها دون شك ويساندها تقريباً كل السودانيين، وستتمكن بالتالي من تسيير الشؤون الداخلية والخارجية على أسس راسخة. إن هذه الوزارة هي التي ستتمكن من رؤية حاجات السودان الملحة وأن تعقد معاهدات مع أي دولة قوية تعمل على مساعدتها في زمن السلم أو الحرب.

خاتمة:

هذه، في اعتقادنا أقل توصيات يمكن أن نضعها أمام معاليك. إنها هواجس القلق على مستقبل بلدنا، من: الوضع الشاذ الحالي، وتصميم مصر على تجريدنا من حق المصير المعترف به دولياً - الحقيقة التي حدّدت بتصميم في خطبة العرش الأخيرة.

نأمل بإخلاص أن تنال هذه التوصيات استجابة سريعة من بريطانيا العظمى التي ورثت، ولزمن طويل، مبادىء الحرية والإخاء والمساواة.

عريضة من الزعماء القبليين والأعيان

معالي حاكم عام السودان، بواسطة السكرتير الإداري،

(١) نحن، زعماء القبائل والأعيان، الممثلين لغالبية السودانيين في الجمعية، لاحظنا اقتراحاً من بعض الأعضاء في الجمعية يطالبون فيه بالحكم الذاتي قبل نهاية عام ١٩٥١.

(٢) رغم أننا نتفق وهذا المبدأ، إلا أننا نريد لتقدم قطرنا أن يكون تدريجياً وثابتاً.

(٣) نريد أيضاً منح فرصة لزملائنا في الريف للاشتراك في الجمعية، وذلك بأخذ دور في الانتخابات الجديدة. وبعد ذلك سيكون لهم نصيب في تقرير مصالح بلدهم.

مذكرة من سير روبرت هاو، ٢٩ نوفمبر عام ١٩٥٠:

طلب عدد من أعضاء الجمعية التشريعية إدراج اقتراح ومداولة عن الحكم الذاتي في الجمعية. سبب الطلب المفاجىء، من دون شك، هو ما جاء في خطبة العرش المصري بأن السودان ومصر قطر واحد. لم يتضح بعد الشكل الذي سيأخذه الاقتراح، لكن من المحتمل أنه يقصد أن السودان مستعد لأن يُمنح الحكم الذاتي الفوري أو لخطوات أبعد نحو ذلك. إذا ما أجيز الاقتراح، فإن الخطوة التالية ستكون على ما أظن الضغط من حزب الأمة لتشكيل حكومة سودانية كاملة.

إن حكومة سودانية كاملة ستحافظ على موقعها في السلطة وستؤدي مهامها بنجاح عن طريق ناحيتين:

(أ) إذا كان لديها دعم الأغلبية في جمعية تشريعية منتخبة بحرية وممثلة لكل القطر.

(ب) إذا كانت مدعومة بقوة، يرجح بأن تكون بريطانية.

لا تمثل الجمعية التشريعية الحالية كل القطر. الختمية ـ ومحتمل أن تكون لهم القوة العددية نفسها التي للأنصار ـ غير ممثلين تقريباً. للجنوب ثلاثة عشر عضواً يمثلون مليونين ونصف مليون شخص مقارنة بالشمال الذي لديه ٧٥ ممثلاً لخمسة ملايين شخص.

إن وزارة سودانية كاملة الآن، حتى في حالة دعمها من الجمعية الحالية، لن تجد مساندة بالضرورة من الناس عموماً، وستواجه في حقيقة الأمر معارضة شديدة من كثير من المتعلمين وسكان المدن، خصوصاً الختمية.

العواقب ستكون غير محدودة. مثلاً، هل ستتمكن مثل هذه الحكومة من الحصول على الولاء المطلق من قبل قوة دفاع السودان والشرطة، وهل ستعمل آلية الدعاية المصرية، الختمية، الأشقاء، والأحزاب المعارضة الأخرى، اتحادات العمال والطلاب على إعاقتها، وتجعل إدارتها صعبة إن لم تكن مستحيلة؟ لقد شاهدنا مؤخراً ممارسة نفوذ السيد علي الميرغني بقوة على مؤتمر شؤون العمال.

سيصبح وضع الحاكم العام، كممثل لدولتي الحكم الثنائي، صعباً.

إن أي مطلب للحكم الذاتي لبلد، حتى يتم قبوله، يجب أن توافق عليه غالبية السكان. يمكن التعبير عن الموافقة، فقط، بوسيلة مثل الاستفتاء أو عبر جمعية ممثلة. الوسيلة الأولى لا مكان لها في السودان كما سيعترف بذلك كثير من الناس، وهذه المسألة قد تمّ عرضها مؤخراً.

إذاً، تبقى الجمعية. إنها غير ممثلة، وإذا ما كان لها أن تصبح النبض لمطلب الحكم الذاتي، يجب محاولة القيام بخطوة أولية هامة لجعلها هيئة وطنية ممثلة. هذا يعني

انتخابات جديدة في الشمال والتي لن تقاطعها أحزاب المعارضة الأكثر أهمية وعدداً وتمثيلاً متساوياً أكثر للجنوب أيضاً، والذي، يجب أن يكون له مساواة مع وضع الشمال، حوالى ٣٠ عضواً، وهذا هدف يصعب إحرازه حالياً.

يبدو لي أنه، وبالنظر إلى المرتبة العالية حالياً من الحكم الذاتي، يجب علينا عدم تشجيع وزراء حزب الأمة على الإلحاح على هذه الاقتراحات، أو أن نتأكد من أنها ستسقط في الجمعية. يجب علينا أن نسعى لإقناعهم بأن الطريق إلى حكم ذاتي أكثر تطوراً يتم من خلال الجمعية وليس من خلال الضغط من طريق مجموعات سياسية فردية. وإذا كان ردهم على ذلك بأن عليهم فعل شيء لمناهضة الهبة من مصر حول وحدة مصر والسودان، وربما يكون هذا صحيحاً، يمكننا القول بأننا قدّمنا احتجاجهم إلى دولتي الحكم الثنائي. وأكثر من ذلك، لديهم تعهّد حكومة بريطانيا ووجهة نظر الأمم المتحدة. ربما بالطبع يلجأون إلى أشكال أخرى من الضغط، مثل الاستقالة من المجلس التنفيذي أو الجمعية، ولكن سيصب هذا مباشرة في مصلحة خصومهم السياسيين وسأكون مندهشاً إذا ما ارتكبوا مثل هذا الخطأ في التقدير.

لا يوجد سبب يمنعنا من القول بأن هناك حكماً ذاتياً الآن. إن الحقائق تدعمه بالكامل، أي الأغلبية السودانية في المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية.

إن دافعي الرئيسي للوصول إلى وجهات النظر التي أعربت عنها أعلاه هو، إلى حد كبير، القلق على جنوب السودان. لن أكون مرتاحاً ذهنياً بالتفكير في وضع الجنوب تحت سيطرة حكومة سودانية في الوقت الحالي. إذا لم يكن في الإمكان وضع احتياطات كافية للجنوب أو إذا ما تم الاتفاق، كشرط أساسي للحكم الذاتي، على ألا يكون الجنوب تحت إدارة حكومة سودانية كاملة، فإن آرائي حول الإسراع في الحكم الذاتي ربما كان في الإمكان تعديلها. لكن ربما يكون مثيراً أن نستوضح من وزرائنا السودانيين الذين يضغطون في مسألة منح حكم ذاتي فوري، عن الضمانات التي يقترحونها للجنوب، لأنني متأكد من أن حكومة صاحب الجلالة، يجب أن تكون مقتنعة، في مطلق الأحوال، بهذا الأمر.

١٩٥١

[LXXXVIII]

F.O. 371/90152

[البرقية التالية ذات سرية خاصة
ويجب ان يحفضها المستلم المخول بذلك ولا توزع]

من ستيفنسن، السفارة البريطانية القاهرة،
إلى وزارة الخارجية، ٦ فبراير ١٩٥١

سري

١ ـ أعربت في برقيتي رقم ١٠٠ الفقرة الرابعة، عن رغبتي في أن أضع أمامكم اقتراحاً يتعلق بالمدخل الممكن لمسألة السودان والتي يجب أن تحل في تقديري، (أو أن توضع على طريق الحل)، إذا ما كان لدينا أي أمل في التوصل إلى تسوية لمسألة الدفاع. تعرض البرقية التالية الخطوط العامة التي أفكر فيها.

٢ ـ أقترح أن نسعى لأن تقبل الحكومة المصرية المبادئ الثلاثة التالية، والتي ربما وجدت صعوبة في رفضها:

(أ) بالنظر إلى الاعتماد المشترك على مياه النيل من قبل كل السكان الذين يقطنون على ضفتي النيل(أي كل السكان في مصر والسودان)، لا خلاف في أن تربط بينهم دائماً أمتن روابط الصداقة والتقارب.

(ب) إن هدف مصر وبريطانيا العظمى المشترك تمكين أهل السودان من الحصول على الحكم الذاتي في أقرب وقت يكون فيه ذلك ممكناً، وأن يختاروا بعد ذلك لأنفسهم بحرّية شكل الحكم وعلاقتهم بمصر، والذي سيلبي بصورة أفضل،احتياجات الاعتماد المتبادل والتكافل لكل من مصر والسودان.

(ج) نظراً إلى الاختلافات الشاسعة في الثقافة والعرق والدين، والأوضاع السياسية المختلفة والمتباينة عند شعب السودان، فإن التقدم نحو الحكم الذاتي الكامل والكافي يتطلب تعاون مصر وبريطانيا العظمى مع السودانيين.

٣ ـ إذا ما وافقت الحكومة المصرية ووافقنا نحن على المبادئ المذكورة كأساس لأي تسوية، ربما يمكن تجسيدها في مذكرات متبادلة تصرح فيها الحكومة المصرية من

جانبها، بوجهة نظرها، في أن نظام العلاقة المستقبلية بين مصر والسودان يجب أن يكون الوحدة تحت التاج المصري بحكم ذاتي كامل (أو على كل حال يمكنهم التعبير عن ذلك بأنفسهم). من جانبنا نجيب مرحبين بهذا النظام أو أي نظام آخر للعلاقة ربما يختاره أهل السودان، ليفي باحتياجات الاعتماد المتبادل والتكافل بينهم وبين أهل مصر. يمكن أيضاً للمذكرات المتبادلة أن تهيّئ لإيجاد مجلس إشراف إنجليزي - مصري - سوداني دائم للمساعدة في تنفيذ المبادئ المعروضة أعلاه، ويتم تنظيم اختصاصات هذا المجلس بالتوافق.

٤ ـ أقدر أنه لن يكون سهلاً الحصول على موافقة المصريين على هذه المبادئ، رغم اعتقادي أنهم سيجدون من الصعب رفضها علناً. لكنهم على سبيل المثال، إذا ما رفضوا مبدأ إحراز السودانيين الحكم الذاتي الكامل، فإنهم قد أحرزوا أيضاً حق تقرير المصير، وسيكون من المفيد أن يكون هذا الرفض مدوّناً. فبرفضها مثل هذه المبادئ، ستضع الحكومة المصرية مصر في موقع الخطأ في حالة عرض المسألة مرة أخرى مستقبلاً للتحكيم الدولي.

٥ ـ بالطبع، عندما نبدأ التحدث إلى المصريين حول السودان يجب علينا أن نتوقع منهم المطالبة بانسحاب القوات البريطانية، ومشاركة أوسع في الإدارة في أثناء الحصول على الحكم الذاتي، وحرية المصريين في الدخول إلى السودان. ورغم التوقعات بمطالب غير مقبولة من الحكومة المصرية، أظن أن من الحكمة للأسباب المذكورة في برقيتي المشار إليها أعلاه مفاتحة وزير الخارجية في الموضوع هنا في نهاية هذا الشهر أو مبكراً في مارس.

٦ ـ سأكون مسروراً أن أعرف إذا ما كنتم موافقين على هذا وعلى النهج المذكور أعلاه، والذي سيكون لحاكم عام السودان وجهة نظر فيه من دون شك.

أرجو من وزارة الخارجية تمرير هذا إلى الخرطوم كبرقيتي رقم ١٨.

(مكرر للخرطوم)

[LXXXIX]

F.O. 371/90152

[البرقية التالية ذات سرية خاصة
ويجب أن يحفظها المستلم المخول بذلك وألا توزع]
من حاكم عام السودان، الخرطوم، إلى وزارة الخارجية، ١٦ فبراير، ١٩٥١

فوري،

معنوَن إلى وزارة الخارجية برقية رقم ٢٠ بتاريخ ١٦ فبراير ١٩٥١

مكرّر للقاهرة للعلم.

٢ ـ أتفق مع وجهة نظر سير ر. ستيفنسن بأن المصريين لن يرغبوا في السماح لمسألة السودان أن تبقى مجمدة بينما تناقش مسألة الدفاع. وفي الوقت نفسه أجد أنه من الصعب اقتراح أي وسيلة مقنعة لتضييق الفجوة بين وجهات النظر البريطانية والمصرية والتي كانت واضحة جداً في التقرير الموضوع عن محادثاتك في ديسمبر مع صلاح الدين بك. إن أي صيغة مقبولة من المصريين ولا تتفق مع تعهدات حكومة صاحب الجلالة للسودانيين ستعارض بمرارة من كل السودانيين الذين يتعاونون الآن مع حكومة السودان، أي دُعاة الاستقلال والزعماء القبليين والجنوبيين الذين يعارضون بشدة أي تغيير في الشكل الحالي للإدارة.

٣ ـ أكثر من ذلك فإن المبادئ التي اقترحها سير ر. ستيفنسن عليها اعتراضات في شكلها الحالي وقد قمنا بدراستها، ولنا عليها ما يأتي:

(أ) إننا لا نحبذ الإشارة المموّهة لشعار «وحدة وادي النيل» ونفضل القول «بالنظر إلى الاعتماد المتبادل لكل من مصر والسودان على مياه النيل يكون ضرورياً وهاماً أن تقوم علاقات حميمة بين الشعبين».

(ب) سيكره السودانيون الجزء الأخير من هذه الفقرة. أقترح بدلاً من: «وبعد ذلك يختاروا لأنفسهم بحرية شكل الحكم وعلاقتهم بمصر». إن استخدام «الاعتماد المتبادل»

سيكون مضللاً لأن الاثنين يعتمدان على مياه النيل وليس كل منهما على الآخر. إن إدخال هذه العبارة سيذكر فوراً بعبارة «التاج المشترك» التي جرى التخلي عنها في عام ١٩٤٦ نتيجة للاحتجاجات السودانية.

(جـ) عبارة «الشعب الذي يقطن السودان» تثير شكوك السودانيين ويكون صعباً تخيل كيف سيساعد التعاون المصري السودانيين في الحصول على الحكم الذاتي. إن العقبة الرئيسية للرفاهية المستقبلية للسودانيين ستكون إعادة إدخال قلة الكفاءة المصرية والفساد، وسوء الإدارة إلى السودان.

٤ ـ في تقييمه الثالث لم يذكر سير ر. ستيفنسن هدف الاستقلال الذي تنشده أغلبية كبيرة من السودانيين. لم تستبعد حكومة بريطانيا إطلاقاً تلك النهاية لتقدّم السودانيين. وعليه يجب أن تذكر بالتأكيد من ناحيتهم في الخطابات المتبادلة.

٥ ـ بالنظر إلى مياه النيل، هل يوجد هناك أمل في تشكيل سلطة فنية عالمية للإشراف على كل المسائل التي تؤثر على مياه الري؟ مثل هذا الحل سيؤمن متطلبات مصر الناتجة في حالة اختيار السودانيين الاستقلال وحماية حقوق السودان المعقولة، وربما ينهي التدخل السياسي في الخطط الفنية لزيادة الإمدادات المتاحة للقطرين.

٦ ـ الملاحظات أعلاه ربما يُعتقد بأنها انتقادية أكثر من أنها مساعدة، لكنني شعرت بأن من الصحيح الإشارة إلى بعض الصعاب التي نراها هنا. سيكون مفيداً إذا ما كان ممكناً قبل أن يبدأ سير ر. ستيفنسن محادثته أن نناقش معه ومعك ما الذي يمكن قوله للمصريين.

نسخ إلى:

ـ سير وليام سترانغ ـ مستر بوكر

ـ السكرتير الخاص لوزير الدولة ـ رئيس القسم الأفريقي

[XC]

F.O. 371/90152

نسخة معدلة
[هذه البرقية من السرية بمكان
ويجب أن يحفظها الشخص المخوّل له استلامها وألا تمرر]
من سير ر. ستيفنسن، القاهرة، إلى وزارة الخارجية، ١٩ فبراير، ١٩٥١

فوري
سري،
معنوَن إلى وزارة الخارجية برقية رقم ١٣٠، بتاريخ ١٩ فبراير ١٩٥١
مكرّر إلى الخرطوم للعلم
برقية الخرطوم رقم ٢٠: السودان

أقدّر قوة الانتقاد الذي قدّمه الحاكم العام، لكنه يجب عليّ أن أؤكد أن اقتراحاتي تستند إلى حقيقة أن مسؤوليتنا نحو السودان لن تحررنا من مسؤوليتنا نحو مصر والتي ضُمّنت في اتفاقية عام ١٨٩٩ ومعاهدة عام ١٩٣٦. وعليه يجب أن يكون هدفنا بالتأكيد إقامة أوثق العلاقات بين قاطني وادي النيل أكثر من أن نؤيد انفصالهم.

٢ ـ إذا ما تمكّنا من إيجاد صيغة مقنعة للمصريين وفي الوقت نفسه تترك الإدارة كما هي جوهرياً، فسيكون جديراً بالتأكيد أن نغري وجهة النظر السودانية بقبولها. وبهذا الهدف قيد النظر، أعددت مسوّدة المبادئ المضمنة في برقيتي رقم ١٠٦. عليه أبقي على تأييدي استخدام الكلمات: «وادي النيل» و«يوحّد» في صياغة المبدأ (أ). في (ب) أظن أنه من المهم حصول كل من تقرير المصير للسودانيين وحقيقة أن مصدر حياتهم المشترك هو نهر النيل. وفي هذا الصلة، مع الاحترام العظيم للحاكم العام، أظن أنه من الممكن النظر إلى مصر والسودان على أن كلاً منهما يعتمد على الآخر. ألا تعتمد إمكانية أي زيادة في إمدادات السودان من المياه على صرف الأموال المصرية؟ ألن تعترض مصر صعاب جمة دون تعاون السودان في الاستغلال الصحيح لمياه النيل؟ أليست في الحقيقة أن اعتمادهم المتبادل على النهر يعني درجة مقدرة من الاعتماد المتبادل والتكافل؟

وأخيراً أليس الحدود بين القطرين إدارية وليست دولية بأي حال؟ وفي ما يتعلق بـ (ج) فإن عبارة «شعب السودان» استخدمت عن قصد لتؤكد على الفروق العنصرية الشاسعة بين الشمال والجنوب والتي يتجاهلها السياسيون المصريون بدرجات متفاوتة. وبالنسبة إلى التعاون المصري، أليس من الإنصاف القول إنه ما دام أن المصريين يمولون حزب الأشقاء وينشطون في التآمر ويتدخلون في السياسة السودانية، فإن الطريق إلى الحكم الذاتي سيكون أكثر صعوبة؟ كان عليّ التفكير بأن التعاون المصري قيّم جداً. سيكون صعباً جداً إقناع الحكومة المصرية بقبول المبادئ كما صغتها لكن لن تكون هنالك فرصة، مهما كانت، لقبولهم التعديلات المقترحة من الحاكم العام.

٣ ـ الفقرة الرابعة من برقية الخرطوم ترفع المسألة الأساسية في مسؤوليتنا نحو مصر. لا أستطيع أن أرى، نظراً لتلك المسؤولية كيف يمكن لبريطانيا أن تقترح استقلال السودان. السودانيون أنفسهم يمكنهم تأسيس ذلك في المدى الطويل. لكننا بالتأكيد لن نذهب أبعد من القول بأننا نرحب بأي اتفاق يمتن علاقة مع مصر والذي ربما يختاره السودانيون ليفي بالحاجة في الاعتماد المتبادل بين مصر والسودان.

٤ ـ لا أظن بأن هناك أي فرصة لأن تقبل مصر هيئة دولية للسيطرة على مياه النيل. الشيء الأقرب الذي يمكننا التوصّل إليه هو أنه إذا ما فشلنا في التوصل إلى اتفاقية إنجليزية ـ مصرية مباشرة، يعين مندوب من الأمم المتحدة، على غرار ليبيا أو إريتريا بسلطة إشراف عامة، بهدف حماية حقوق كل من مصر والسودان والعمل على حصول السودانيين على الحكم الذاتي. إذا ما تجاوبت حكومة السودان مع مثل هذا الحل ربما أمكن أن يكون بديلاً لمجلس الإشراف المصري ـ السوداني المقترح في الفقرة الثالثة من برقيتي رقم ١٠٦. في تلك الحالة فإن مساعدي مندوب الأمم المتحدة ربما يكونون: بريطانياً ومصرياً، وسودانياً.

٥ ـ سأرحّب بأي فرصة لأناقش معك ومع سير روبرت هاو النهج الذي يتخذ مع المصريين، لكن كما أشرت في برقيتي رقم ١٠٠ (ليس للخرطوم) بأن الوقت ضيق.

أرجو من وزارة الخارجية تمرير هذه البرقية إلى الخرطوم كبرقيتي رقم ٢٨.

[مكرر إلى الخرطوم]

[XCI]

F.O. 371/90152

السودان

البرقية الثانية من ست برقيات أدناه تحتوي على اقتراح من سير ر. ستيفنسن بأنه يجب عليه مناقشة مسألة السودان مع الحكومة المصرية وأن يدعوها إلى الموافقة على مبادئ معينة والتي ستوجه حكومة بريطانيا والحكومة المصرية في سياستها نحو السودان.

وضعت هذه المبادئ في الفقرة الثانية من البرقية. بالإضافة إلى ذلك، يقترح سير ر. ستيفنسن بأنه إذا ما تمكنا من إقناع الحكومة بهذه المبادئ، يمكن تجسيد الاتفاق في مذكرات متبادلة تهيّئ لتكوين مجلس إشراف مصري ـ إنجليزي ـ سوداني ليساعد في تنفيذها. تشكل بقية البرقيات تعليقات متبادلة بين الخرطوم والقاهرة على مقترحات سير ر. ستيفنسن. (توجد تعليقات الخرطوم مضمّنة.)

٢ ـ حجة سير ر. ستيفنسن لصالح إثارة مسألة السودان مع الحكومة المصرية الآن أو بعد قليل موضوعة في برقيته. وهي باختصار: أن من الضروري ذكر شيء للحكومة المصرية نظراً إلى التأخير في محادثات الدفاع والمفاوضات المالية، وأنه، في أي حال، يعتقد أنه لا اتفاقية حول الدفاع ستكون ممكنة في النهاية دون اتفاق متزامن حول السودان.

٣ ـ جانباً من قرارات مجلس الوزراء بتاريخ ٣٠ نوفمبر حيث صرح بأنه: «لا محاولة ستتخذ لاستئناف المفاوضات مع الحكومة المصرية حول السودان»، وإصرار وزير الخارجية خلال محادثاته مع وزير الخارجية المصري في ديسمبر على أن حكومة صاحب الجلالة لا تعتقد بأهمية ربط مسألتي الدفاع والسودان، فإن القسم لا يعتقد أن التأخير في تقديم مقترحاتنا عن الدفاع للمصريين في حد ذاته يجعل ضرورياً أو من المرغوب فيه إثارة مسألة السودان معهم قبل استئناف محادثات الدفاع. وفي كل الأحوال، فإننا نأمل بأن نكون الآن في صدد تقديم مقترحات حاسمة لهم عن الدفاع في وقت لا يتجاوز الأسبوع الثالث من مارس. ومع ذلك فإن المصريين سيثيرون بالتأكيد مسألة السودان، إما في أثناء مباحثات الدفاع المستأنفة أو بأي حال، قبل أن تختتم، وعليه يصبح من الضروري أن نهيئ أفكارنا للطريقة التي ستتعامل بها مع هذا الأمر.

٤ ـ في المقام الأول، يجب أن نعترف بأننا لن نتمكن من منح الحكومة المصرية أي تنازلات في السودان يحتمل أن تكون مقنعة لهم. يتحدث المصريون بغموض عن فيدرالية بين السودان ومصر، أو عن «دومنيون» للسودان تحت التاج المصري؛ إن الذي يبدو ماثلاً في أذهانهم أن ملك مصر يجب أن يكون ملكاً على السودان أيضاً، وأن تكون هناك عملة موحدة لمصر والسودان، واتحاد جمركي، وسياسة خارجية ودفاعية مشتركة يرجح أن تصوغها هيئة وزارية مشتركة. لن نستطيع الآن، حتى إذا ما أردنا، فرض مثل هذه الترتيبات على السودانيين، والتي ستقاومها غالبيتهم بالتأكيد، وبالقوة إذا دعت الضرورة. وبالتأكيد يجب علينا ألا نفكر ولو للحظة في محاولة فرضها عليهم.

٥ ـ إن أحد مصاعب هذه المسألة جهل المصريين، أو عدم رغبتهم في مواجهة الحقائق في السودان. ربما يكون مفهوماً أنه يتوجب عليهم ألا يعترفوا بقوة الطروحات المضادة لهم في السودان، ما دام السودانيون منقسمين على بعضهم بعضاً بصورة حادة في كثير من المواضيع، مثلاً مسألة من الذي يجب أن يكون الزعيم الوطني في السودان، وكيف يوفق بين مصالح الجنوب مع تلك التي في الشمال والغرب، والفوارق بين السكان الحضريين والقبليين. لكنه بالرغم من أن قسماً معيناً من السودانيين ربما استخدم المصلحة المصرية في السودان كعصا لضرب خصومه، فإن معلوماتنا هي أنهم متحدون حقيقة حول مسألة ما إذا كان السودان سيختار أم لن يختار مستقبله بحرية، وقد يكون ذلك الاختيار الاستقلال ربما. ومن ناحية أخرى يشتكي المصريون من أننا نسيطر على كل شيء، فالإدارة بريطانية وحاكم عام السودان دائماً بريطاني. وبالرغم من أنه توجد الآن أغلبية من الأعضاء السودانيين في المجلس التنفيذي، فإن المصريين يشككون في تحررهم من النفوذ البريطاني. بالتأكيد، يعتبر المصريون أن قوانين عام ١٩٤٨، والتي نجم عنها النظام الحالي للحكومة، لها أهداف خفية، وبأية حال صمّمت لأن يبقى الهدف الأساسي دائماً إخراج مصر من السودان.

٦ ـ إذا أخذنا في الاعتبار وجهة النظر المصرية والسودانية، يبدو من المستحيل علينا أن نقترح الآن أي حل محدد يمكن أن يقنع الجانبين. وأبعد من ذلك، يجب علينا، مهما كلفنا تجنب أي حل، كما حصل ذلك في عام ١٩٤٦، أشياء مختلفة تماماً للأحزاب المختلفة. مثل هذا الحل لن يدوم، وفشله سيزيد من مرارة الطرفين. وإذا ما وجب علينا تجنّب انهيار، فإنه، يبقى فقط إمكانية إيجاد حل مؤقت، ربما لا يعطي أياً من الطرفين ما يريده بالتحديد، لكنه يترك الطريق معبداً للأحداث المستقبلية بأن تأخذ مجراها، وإذا كان ذلك ممكناً، فإنه ربما بدرجة ما ينمّي تفاهماً أفضل بين مصر والسودان.

٧ ـ أكثر من ذلك، من وجهة نظرنا، إنه إذا ما انهارت مفاوضاتنا مع المصريين، نريد أن

نكون في وضع قوي ما كان ذلك ممكناً. إنه من غير المحتمل أن يسمح المصريون لأي انهيار بأن يحصل في مسألة السودان فحسب؛ لكن أيادينا ستكون قوية إذا ما تمكنا من أن نوضح أننا بذلنا جهداً معقولاً لقبول مطالبهم في السودان.

٨ ـ بهذه الخلفية، تبدو مقترحات سير ر. ستيفنسن مفيدة وتعليقات الخرطوم محدودة، بالرغم من أن القسم يعترف تماماً بقوة الشعور الوطني المعادي لمصر في السودان، والخطورة أنه ربما يكون هناك تكرار لمظاهرات عام ١٩٤٦. سيكون على كل حال من الممكن تعديل مبادئ سير ر. ستيفنسون الثلاثة لتكون أقل إيذاءً للخرطوم وفي الوقت نفسه تكون لها فرصة قبولها من الحكومة المصرية. وفي الحقيقة فإن سير ر. ستيفنسن ذهب بعض الشيء لملاقاة الخرطوم في برقيته.

٩ ـ في الوقت نفسه ربما كان من الممكن لنا أن نحصل على بعض التنازلات على حساب الغرور المصري، وذلك بدعوتهم إلى المشاركة في مجلس الإشراف الثلاثي المقترح من سير ر. ستيفنسن، وبمنحهم بعض الوظائف في الإدارة. وبالصلة مع مجلس الإشراف، تحدثت الخرطوم عن «شيء على غرار لجان الأمم المتحدة في ليبيا وإريتريا». وهذا لا يعني ترجيح لجنة أمم متحدة، بل يجب أن نكون واضحين جداً في هذا. لقد سببت لنا لجنة الأمم المتحدة في ليبيا كثيراً من المتاعب تجعل من الممكن بألا نوافق على أي شيء من هذا القبيل في السودان. وحتى إذا، كما تبدو النيّة، تكوّن المجلس من بريطاني ومصري وسوداني يجب أن تمنح رعاية قصوى لتحديد مهام اللجنة.

١٠ ـ بينما من الصحيح أن مجلس الإشراف ربما لا يكون مفيداً جداً، في حد ذاته، أو أداة ضرورية من وجهة النظر الإدارية، بالرغم من ذلك، إذا ما أمكن تشكيله، فربما يساعد في علاج جهل المصريين بالسودان وأن يزيل الحنق المصري بأنه لا يوجد لديهم دور في حكومة السودان. ربما يكون صعباً وجود ممثلين سودانيين ومصريين للخدمة في المجلس، وفي كل الأحوال فإن شرعية المجلس يجب أن تعتمد على قبول المصريين للمبادئ المتعلقة بحق تقرير المصير للسودان، وإلا سيكون مستحيلاً إعطاء صلاحيات لمجلس الإشراف. أكثر من ذلك، ربما كان مستحيلاً في تلك الحالة تشكيل مثل هذا المجلس حتى تُجرى انتخابات جديدة في السودان، والتي يشارك فيها ما يسمى بالأحزاب «الموالية لمصر». بالرغم من ذلك، فإن الفكرة من حيث المبدأ تستحق المتابعة، حتى إذا ما رفضها المصريون، ربما كان مفيداً لنا تقديم العرض.

١١ ـ إذا ما تقرر أنه، رداً على التمثيل المصري في السودان، يجب أن نضع لهم شيئاً على نهج المبادئ التي اقترحها سير ر. ستيفنسن، لا يزال محتملاً أن ترفض الحكومة المصرية مثل هذا التصريح.. إذا فشلنا في النهاية في التوصل إلى اتفاق معهم، فسيكون

من المرجح إبداء رغبتنا في نشر حقيقة أننا اقترحنا هذه المبادئ. عليه يكون ضرورياً، قبل أن نقول أي شيء للمصريين، الحصول على موافقة الخرطوم ولو على مضض لأي مسوّدة.

١٢ ـ نقطة أخيرة. سيلاحظ أن هذه الوقائع لم تتعامل مع المسألة التي ناقشتها كل من القاهرة والخرطوم مطولاً، وهي ما إذا كانت حكومة بريطانيا ملتزمة أم لا، بمبدأ تقرير المصير للسودانيين، أو ما إذا كانت اتفاقية الحكم الثنائي لعام ١٨٩٩ أو معاهدة عام ١٩٣٦ الإنجليزية ـ المصرية تلزمنا بإيجاد نوع من الاتحاد بين مصر والسودان. إن المناقشات في هذه المسائل، والتي تولّد قدراً كبيراً من الحساسية في الخرطوم والقاهرة، تبدو أكاديمية للقسم إلى حد كبير، ما دام أنه مهما ورد فيها ذكر لمعاهدات عام ١٨٩٩ وعام ١٩٣٦، ومهما كانت النصيحة القانونية الممنوحة في مسألة أين تقع سيادة السودان، لا يوجد شك بأن حكومة بريطانيا ملتزمة عبر سلسلة من التصريحات الوزارية بمبدأ تقرير المصير للسودانيين. أكثر من ذلك، فإن السودانيين، مثل بقية الشعوب المستعمرة في آسيا وأفريقيا، يتطلعون نحو الاستقلال، ومن غير المحتمل أن أي شيء غير استخدام قوة معتبرة، سيوقفهم عن تحقيقه مع الجيل القادم.

١٣ ـ عليه، يبدو أنه بينما من غير المحتمل أن يكون في إمكاننا تقديم عرض للحكومة المصرية حول السودان مقنع لهم، فإن من مصلحتنا تقديم عرض كريم وأمين يتماشى مع الحالة السياسية القائمة في السودان، وأن نقدمه بطريقة ويضع مصر، إذا ما رفضته في المكان الخاطىء. يعتبر القسم أن شيئاً على غرار مسوّدة تصريح سير ر. ستيفنسن عن المبادئ، علاوة على المقترحات الإضافية التي ضمنت في الفقرة التاسعة من هذه الوقائع، هي التنازلات القصوى التي سيكون في مقدورنا تقديمها إلى المصريين، وأنه بعد مناقشات مع الخرطوم يوجّه سير ر. ستيفنسن بتقديمها عندما، و ليس قبل، أن يثير المصريون مسألة السودان بأنفسهم. وفي غضون ذلك يرفع القسم مسوّدة الصياغة التي يمكن استخدامها كأساس للمناقشات مع سير ر. ستيفنسن وسير روبرت هاو.

التوصيات

يوصي القسم:

(أ) ألاّ نثير نحن في الوقت الحاضر مسألة السودان مع المصريين.

(ب) إذا ما أثارت الحكومة المصرية مسألة السودان خلال المحادثات المستأنفة حول الدفاع عند نهاية هذا الشهر، يجب أن يدعوهم سير ر. ستيفنسن للموافقة على ميثاق المبادئ الذي ستتخذ منه حكومة بريطانيا والحكومة المصرية كدليل للسياسة المستقبلية

نحو السودان. وإذا ما قبلت الحكومة المصرية المبادئ، فإن حكومة بريطانيا وسير ر. هاو سيبحثان معها إمكانية تشكيل مجلس إشراف إنجليزي ـ مصري ـ سوداني ليساعد حكومة السودان في تنفيذ المبادئ.

(ت) وستناقش في غضون ذلك الصياغة الدقيقة لمسوّدة ميثاق المبادئ وصلاحيات مجلس الإشراف مع سير ر. ستيفنسن و سير ر.هاو.

روجر ألن
٥ مارس ١٩٥١

أوافق على التوصيات، غير أنني أشكّ في قبول السودانيين لفكرة منح المصريين وظائف في الإدارة (الفقرة التاسعة من وقائع مستر ألن).

أوافق على أنه يجب أن يكون من الممكن الحصول على موافقة الخرطوم والقاهرة على ميثاق «المبادىء» بالتعديلات المقترحة من القسم الأفريقي. وأتفق أيضاً بأنه قبل أن توضع هذه المقترحات أمام المصريين يجب أن نناقشها مع كل من سير ر. ستيفنسن وسير ر. هاو. أقترح بأن هذه النتائج، إذا ما تمت الموافقة عليها، يجب أن تقدّم إلى سير ر. ستيفنسن الأسبوع القادم وعلينا آنذاك إبلاغ سير ر. هاو.

ر. بوكر
٧ مارس، ١٩٥١

[XCII]

[هذه البرقية في غاية السرية
ويجب أن تحفظ من الشخص المخول له استلامها وألا تمرر]
من وزارة الخارجية إلى الخرطوم

١١ أبريل، ١٩٥١

فوري،
سري،
مغنَون لبرقية الخرطوم رقم ٤٩ بتاريخ ١١ أبريل
مكرّر للعلم إلى القاهرة،

كنت أفكر على ضوء البرقيات المتبادلة مؤخراً بين وزارة الخارجية، وبينك وسفير بريطانيا لدى القاهرة، إذا ما كان من الممكن التوصل إلى اتفاق مع مصر حول مستقبل السودان. إن التوقعات بالتأكيد غير مشجعة: إن حكومة بريطانيا ملزمة بسلسلة من التصريحات العلنية خلال السنوات الخمس الأخيرة، وعلى وجه الخصوص التصريح الذي أعلنه مستر بيفن في مجلس العموم في ٢٦ مارس، ١٩٤٦، حول مبدأ حق السودانيين في اختيار مستقبلهم، ويشمل ذلك حق الاستقلال إذا ما أرادوا. الحكومة المصرية من جانبها ملزمة بالمثل في الاحتفاظ بدرجة من السيادة المصرية على السودان، بالرغم من أنها قد تكون مستعدة في اللحظة الأخيرة للتنازل إلى السودانيين عن قسط كبير من الحكم الذاتي.

هذا يعني عملياً أنه لن تكون هناك حكومة مصرية في المستقبل المنظور تقبل اقتراحاً عن مستقبل السودان يمنحها أقل من بروتوكول صدقي - بيفن لعام ١٩٤٦. إن الفجوة عميقة بين موقف حكومة بريطانيا وموقف الحكومة المصرية. ومع ذلك، ولعدد من الأسباب، أعتقد أن من مصلحة حكومة بريطانيا والسودان بذل بعض المحاولات لتأمين موافقة الحكومة المصرية على اتفاقية حول السودان. في المقام الأول، الحكومة المصرية، مثل ما أشار سفير حكومة بريطانيا في القاهرة، غير محتمل أن تذهب بعيداً في مباحثات الدفاع

دون أن تثير مسألة السودان. وبما أن هذه المباحثات ستستأنف الآن، فإن من المرغوب فيه أن نتمكن من تقديم عرض للمصريين والذي بينما يضع في الحسبان الحالة السياسية الموجودة في السودان يهيئ الأساس لوضع اتفاقية تبدو معقولة لمراقب موضوعي. ثانياً، إذا ما رفضت الحكومة المصرية مثل هذا العرض، فستكون يدنا قويت إلى حد بعيد إذا ما أصبحت العلاقات الإنجليزية ـ المصرية موضوع خلاف علني في وقت لاحق.

٢ ـ وجه سفير بريطانيا اقتراحاً للحكومة المصرية: أن أي مناقشات حول مسألة السودان يجب أن تؤجل على الأقل حتى إكمال تبادل وجهات النظر الأولية حول مسألة الدفاع. برقيتي الفورية التالية تحتوي على كل حال على مسوّدة لميثاق ممكن عن المبادئ. ربما نقترح على الحكومة المصرية أن هذا يمكن أن يتفق عليه بعد تبادل رسائل يعرض فيها كل منا وجهة نظره وأن ينبثق الميثاق بعدها كأرضية مشتركة بيننا. ستلاحظ، بالرغم من أنها مبنية على المسوّدة الأصلية لسير ر. ستيفنسن، أنها عدّلت لتأخذ في الاعتبار تعليقات سير جيمس روبرتسون في برقيتك رقم ٢٣٠.

٣ ـ ستلاحظ أنه، بالرغم من الفقرة الرابعة من برقيتك رقم ٢٠، لا توجد إشارة إلى الاستقلال النهائي للسودانيين. هذا لا يعني فقط أنه سيؤكد رفض المصريين لعرضنا، لكن سيعني أيضاً أن وجهة نظر حكومة بريطانيا في هذا الموضوع معروفة جيداً ولا تحتاج إلى التكرار. كذلك لم أضمّن أية إشارة للاقتراح الذي قُدّم في الفقرة الخامسة من برقيتك رقم ٢٠. فتشكيل هيئة فنية دولية لمياه النيل قد أُشبع بحثاً في الماضي، وأخشى أن يكون غير عمليّ في هذه اللحظة. سأكون، على كل حال مستعداً لأن أضع في الاعتبار، إضافة للمبادئ، إشارة إلى تعاون مصري سوداني مشترك لتطوير مياه النيل إذا اعتبرت أن هذا يُنصح به.

٤ ـ في ما يتعلق بالهيئة الثلاثية المقترحة، إنني بالطبع مدرك أن هذه الآلية والتي، من وجهة نظر إدارية خالصة، غير ضرورية وربما تبرهن على أنها مربكة. من ناحية أخرى، ربما تخدم غرضين مفيدين: الأول، معالجة الجهل المصري بأوضاع السودان، وثانياً، تساعد في إزالة حنق المصريين بأنهم عملياً لا يلعبون دوراً في حكومة السودان. ويبدو ممكناً أيضاً أنه، إذا ما وافقت الحكومة المصرية في المشاركة في هذه اللجنة، ربما كان في الإمكان إغراء الأحزاب الاتحادية في السودان بالمشاركة في لجنة الدستور التي شكلتها مؤخراً.

٥ ـ في التعليق على هذه المقترحات، أرجو أيضاً أن تعلمني إذا ما كنت تفكر في أي شيء عملي يمكن عرضه على المصريين، ربما عن طريق زيادة الموظفين في الخدمات الفنية، لاستيعاب شكواهم بأنهم مبعدون عن الوظائف الهامة في الإدارة.

[XCIII]

F.O. 371/90112

مذكرة

سري،

كما يدرك معالي الحاكم العام أنه من الواجب إيجاد وسيلة لملء الفراغ الذي تسبب به إلغاء الحكومة المصرية للحكم الثنائي. وقد أجريت محادثات مع السودانيين عن الطريقة المثلى التي يجب اتباعها.

يبدو أنه هناك وسيلة واحدة معقولة لتشكيل حكومة سودانية في انتظار ممارسة السودانيين للحكم الذاتي. أعني أن تعلن حكومة بريطانيا السودان إقليم وصاية بإشراف مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة، وأن تواصل الإدارة نفسها، وفي نهاية فترة الوصاية يكون السودان مستقلاً ويُحكم ذاتياً. الإمكانية الثانية أن تعلن حكومة بريطانيا السودان محمية لفترة محددة، ووعداً بتقرير المصير في نهاية تلك الفترة.

تحدثت في هذه المسألة إلى عبد الله بك خليل، سكرتير حزب الأمة، والسيد عبد الرحمن المهدي، والدرديري محمد عثمان. أكد لي الثلاثة تقديرهم الكامل للحاجة إلى الاحتفاظ بالإدارة البريطانية خلال الفترة الانتقالية، وأنهم يأملون أيضاً بأنه عندما يصبح السودان مستقلاً ألاّ يترك الموظفون البريطانيون السودان على عجل، بل يجب أن يبقوا لمساعدة السودانيين كمستخدمين لحكومة السودان الحرة المستقلة. يتبين من مباحثاتي مع الرجال الثلاثة، أن المحمية طرح غير مقبول من سلطة الإشراف. قال السيد عبد الرحمن إنه يتفق تماماً مع القصد من المحمية لكنه متأكد من أنها لن تُقبل في هذا الوضع. قال عبد الله بك خليل إنه بالرغم من أن الحماية هي ما يريده هو وزملاؤه، فإنه يشعر أيضاً بأن التعبير سيكون من سوء الطالع، بخاصة في البلاد العربية حيث كلمة «حماية» تعيد ذكريات الحماية البريطانية في مصر والتي كانت غير مقبولة جداً هناك.

لم يحبذ الدرديري محمد عثمان أيضاً فكرة الحماية؛ وهو لا يرغب كذلك في وصاية

من الأمم المتحدة، ويظهر أن فكرته هي نوع جديد من القانون بحيث تأخذ لجنة دولية مكان دولتي الحكم الثنائي في السودان، و عندما يُعدّ الدستور الجديد يرجع أي خلاف قد يحدث بين الحاكم العام ومجلسه، أو الحاكم العام ومجلسه مع الهيئة التشريعية، إلى هذه اللجنة الدولية للتحكيم. وفي الماضي، وبموجب قانون الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذي، كانت المسائل مثار الجدل تُحال إلى دولتي الحكم الثنائي.

قال الدرديري إن المسائل مثار الجدل إذا ما أحيلت الآن فقط إلى حكومة بريطانيا لاتخاذ قرار بشأنها، فسيكون هناك معارضة بارزة للمقترحات، بخاصة في أوساط الختمية، الذين يحاولون الانفصال عن حزب الأشقاء.

أخبرت الدرديري محمد عثمان أنني لا أعرف دولة في العالم لها لجنة دولية كالتي اقترحها، وأنني لا أدري إذا ما كانت حكومة بريطانيا ستوافق عليها. أعلمته بقناعتي بأن أي إشارة إلى الأمم المتحدة ستؤدي إلى تأجيل طويل، وأنه هو نفسه، له القناعة في عدم مقدرة الأمم المتحدة على التوصل سريعاً وبسهولة إلى قرارات؛ وأي مشكلة أو خلاف يحال إلى الأمم المتحدة تفسده السياسة العالمية وتتحزب له الأمم وفقاً إلى انتماءاتها السياسية وليس لأحقية الموضوع أو عدم أحقيته. إذا ما طلبت الحكومة البريطانية من هيئة الأمم المتحدة إعلان وصاية على السودان أو تشكيل لجنة دولية كما اقترح الدرديري محمد عثمان، يبدو لي أن النزاع الإنجليزي ـ المصري برمته سيكون مرة أخرى موضوع بحث، مما سيؤخر الإجابة السريعة. أدرك سيد درديري هذا، لكنه قال إنها مغامرة يجب أن نخوضها.

عليه، فإن المحصلة العامة لهذه المباحثات هي أن إعلان حماية من قبل حكومة بريطانيا من غير المحتمل أن يكون مقبولاً في السودان للأسباب التي ذكرت. لا يريد السودانيون أي تدخل في الإدارة الحالية التي يقودها البريطانيون. يريدون، على كل حال، نوعاً من الهيئات الدولية لتعمل كمحكم نهائي إذا ما اقتضت الضرورة. لا أدري إن كان من الممكن عمل ترتيبات على هذا النحو. يكفي القول بأن الفكرة نشأت وزرعت بثبات في عقولهم نتيجة الاقتراح البريطاني للجنة دولية والذي قدم في المقترحات الأخيرة التي عرضت على الحكومة المصرية.

تحدث الدرديري معي أيضاً عن صيغة البرقية التي يفكر هو والأعضاء الآخرون، في لجنة تعديل الدستور، في إرسالها إلى هيئة الأمم المتحدة. وأنه حائر في إيجاد الكلمات المناسبة التي تعبّر بدقة عما يريد. أما بشأن اقتراحه السابق، والذي نصحناه بأنه مستحيل، وهو أن تأتي لجنة عالمية للسودان لتتولى السلطة، فهو يريد استبدال «تولي السلطة» بـ «تأييد

التطورات الدستورية»، والذي يقصد به أن تعمل كمحكّم في الظروف المذكورة أعلاه.
سأذهب لمقابلة السيد علي الميرغني ظهر اليوم وسأحاول أن أرى ما الذي يمكن أن أستخلصه منه في هذا الخصوص، لكن من غير المحتمل جداً أن يتجاوب.

روبرتسون
١٩٥١/١٠/٢٤

[XCIV]

F.O. 371/90112

نسخة من برقية
رقم ١٨٠ بتاريخ ٢٨ أكتوبر ١٩٥١
(أرسلت الساعة ٣٨: ١٨)

أرسل أعضاء لجنة تعديل الدستور عدا بوث ديو برقية اليوم (ويلي النص). أمّن على أن هذا التصرف لا يشكل جزءاً من المهام التي عيّنت لها اللجنة. أمّن أيضاً على الجملة الأخيرة من برقيتي رقم ١٧٠.

رقم ١٨١ بتاريخ ٢٨ أكتوبر ١٩٥١. (أرسلت الساعة ٣٠: ١٨)

نص البرقية:

نحن أعضاء لجنة تعديل الدستور التي كوّنها حاكم عام السودان كممثل لدولتي الحكم الثنائي، واستجابة لقرار من الجمعية التشريعية للسودان بأن السودان وصل الآن إلى المرحلة التي يمكن بها منحه الحكم الذاتي، والذين يمثلون وجهة نظر جميع السودانيين، عدا حزب الأشقاء، نناشد هيئتكم الموقرة أن تمنح قضية السودان الدعم الكامل ما دام أن مصر قد ألغت معاهدة عام ١٩٣٦ واتفاقية عام ١٨٩٩. إن هناك قلقاً متزايداً في أنحاء القطر ربما يؤدي إلى اضطرابات وحالة فوضى وتهديد للسلام العالمي.

بالرغم من أن بريطانيا العظمى تذكّر بأن المعاهدة والاتفاقيات لا زالت سارية المفعول، إلا أن الحكم الثنائي في السودان لم يعد له وجود، وأن سيطرة طويلة المدى من دولة الحكم الثنائي المتبقية ستفسح المجال أمام تدخّل خارجي يتسبب في إعاقة التطورات الدستورية في السودان والذي ربما عرّض الأمن والسلام للخطر. عليه، قررنا، نيابة عن الشعب السوداني، أن البديل الوحيد هو أن نطلب من الأمم المتحدة تعيين لجنة دولية تقيم في السودان، تدعم التطورات الدستورية في القطر وتشرف على تنفيذ الحكم الذاتي والذي أعدت لجنتنا مسوّدة دستوره، وتقدّم النصح إلى السودانيين حول الكيفية التي تشكل بها جمعية تأسيسية لممارسة تقرير المصير، في، أو قبل ديسمبر١٩٥٣، تحت إشراف اللجنة الدولية المذكورة.

لقد اعترفت بريطانيا في أكثر من مناسبة بحق الشعب السوداني في تقرير المصير، كما فعل ذلك مجلس الأمن في عام ١٩٤٧ عندما نظر في النزاع الإنجليزي - المصري. ومما لا شك فيه أن بريطانيا ستحترم التعهدات التي منحتها تكراراً إلى السودانيين وستمنحها دعمها.

نحن نثق بأن السودانيين سيستشارون عند تعيين أعضاء اللجنة الدولية. ونرجو بتواضع أن تستجيب هيئة الأمم المتحدة إلى طلبنا وأن تمنحه الاهتمام الفوري.

(الموقعون):

عبد الله خليل

عبد الرحمن علي طه

محمد أحمد أبو سن

درديري محمد عثمان

عبد الماجد أحمد

ميرغني حمزة

حسن عثمان إسحق

عبد الفتاح المغربي

محمد أحمد محجوب

إبراهيم بدري

إبراهيم قاسم مخير

[XCV]

F.O. 371/96902

من وزارة الخارجية إلى الخرطوم

رقم: ٢٥١ **١٥ نوفمبر، ١٩٥١**

يمنح أسبقية
معنوَن للبرقية رقم: ٢٥١ بتاريخ ١٥ نوفمبر
مكرّر إلى القاهرة للعلم.

[برقيتي السابقة]

الآتي نص التصريح:

يبدأ:

«بالنظر إلى حالة الشك وعدم اليقين في السودان وأماكن أخرى التي أوجدها إلغاء الحكومة المصرية لمعاهدة التحالف لعام ١٩٣٦ واتفاقيتي الحكم الثنائي لعام ١٨٩٩، من جانب واحد، ترى حكومة بريطانيا ضرورة أن تؤكد وجهة نظرها بأن الحاكم العام وحكومة السودان الحالية مسؤولان تماماً عن مواصلة إدارة السودان.

يسرّ حكومة بريطانيا ملاحظة أن السودان كان، لفترة من الوقت، وحالياً يخطو سريعاً نحو الحكم الذاتي. وترى من وجهة نظرها أن هذا التقدم يمكن ويجب أن يستمر على النهج الذي تم وضعه. عليه فإن حكومة بريطانيا ستمنح الحاكم العام دعمها الكامل للخطوات التي يتخذها للإتيان بالسودانيين سريعاً إلى مرحلة الحكم الذاتي كمقدمة لتقرير المصير، وتنتظر الآن توصيات لجنة تعديل الدستور. ويسرّ حكومة بريطانيا أن تعلم بأن دستوراً يهيئ للحكم الذاتيَ ربما يكمَّل ويوضع موضع التنفيذ في نهاية عام ١٩٥٢.

عند التوصل إلى الحكم الذاتي، سيختار السودانيون وضعهم المستقبلي وعلاقتهم بالمملكة المتحدة ومصر. تعتبر حكومة بريطانيا أن الحصول على الحكم الذاتي يجب أن تعقبه فوراً

استعدادات نشطة لهدف تقرير المصير النهائي. **وستدعم الحاكم العام في جهوده** للتأكد من أن السودانيين سيتمكنون من ممارسة اختيارهم بحرية تامة وإدراك كامل لمسؤولياتهم.

إن حكومة بريطانيا، بعد أن تمكنت حكومة السودان، وبمساعدتها، من تكليف سودانيين بالمرحلة الراهنة من التقدم، واثقة من أنهم سيعملون بحماسة لتحقيق هدفهم. وستتعهد حكومة بريطانيا في هذه الأثناء بتأمين دفاع وأمن السودان خلال الفترة الانتقالية».

انتهى

[XCVI]

F.O. 371/90229

من وكالة حكومة السودان، لندن،
إلى ر.هـ.ج. إدموندز، القسم الأفريقي، وزارة الخارجية.

٣١ يناير ١٩٥١

سرّي للغاية،

أرسلنا إليك في ١يناير نسخة من البرقية رقم ١٦٦ بتاريخ ٣٠ ديسمبر، وتتعلق بدعوة اتحاد عمال السكة الحديد إلى إضراب لمدة ثلاثة أيام، وإمكانية اتخاذ إجراء قانوني ضد أعضاء معينين في الاتحاد.

لقد استلمنا اليوم برقية تخبرنا بأن محاكمة ٥٢ عضواً من هذه الاتحادات بواسطة محكمة رئيسية قد أكملت في عطبرة في ٣٠ يناير، وأقرّ كل المتهمين بالتهم. ويشمل ذلك أيضاً خمسة كانوا قد ألزموا مسبقاً بحسن السير والسلوك. ولم توقع عقوبات بالسجن. وأخبرك بأن رد فعل الاتحادات المختلفة كان طيباً.

ربما يكون هناك إضراب آخر نتيجة لإنذار أرسل إلى حكومة السودان من اتحاد نقابات العمال يطالب فيه بزيادة ٧٥٪ على الأجور. وأرسلت حكومة السودان رداً على هذا الإنذار تذكّر فيه بوعد الحكومة بعرض الجدول الأساسي للأجور على لجنة خاصة كُوّنت مسبقاً، وتوضح بأن ليس لديها إجابة أخرى لتمنحها. ولا يعرف رد فعل الاتحاد على هذا الرد، لكن السكرتير الإداري يقدر بأن أي إضراب عام مفاجئ، بما في ذلك إضراب السكة الحديد، غير محتمل.

إلى جانب هذه العمليات الأساسية، كانت هناك أربعة إضرابات فردية ثانوية حدثت في ٥ فبراير. ومنها، إضراب من عمال منشآت شركة شل، بورتسودان، يعتقد بأنها سويت، لكن مازالت هناك ثلاثة لم تتم تسويتها، واحد من «جلاتلي هانكي» وشركائهم، وآخر من مطبعة «ميتشيل كوتس»، الخرطوم، وآخر من موظفي الخدمات البيطرية السودانية. ليست للأخيرين أهمية كبرى، لكن سنعلمك بتطورات الأمور.

المخلص: س. ج. ديفيز

[XCVII]

F.O. 371/90229

تقرير عن زيارة إلى السودان من ١ إلى ٢٠ فبراير ١٩٥١

الفصل الأول
نشاطات ما يُسمى باتحاد نقابات عمال السودان

من الضروري كمقدمة رواية الأحداث المبكرة المرتبطة بنشاطات ما يسمى بالاتحاد. ذكر أن قانون النقابات وقانونين آخرين مكمّلين له، هما قانون نزاعات النقابات وقانون التحكيم والاستخبار، أصبحت سارية المفعول في أوائل ١٩٤٩. ولم يكن قانون النقابات مبدئياً محبباً لقلة من مثيري الشغب السودانيين الذين، خلال السنتين أو الثلاث المنصرمة، نظموا «نقابات» للعمال في عدد من المهن، بخاصة تلك التي في خدمة الحكومة. وعارض تجمع شؤون عمال السكك الحديد؛ الأكثر بروزاً في ذلك الوقت، في عام ١٩٤٦، لجان العمل في مصالح السكة الحديد المختلفة؛ وقاد عدداً من النزاعات لاحقاً وكان بصفة رئيسية متحدياً لقانون النقابات للعام ١٩٤٩؛ ووقّع مطلباً، نيابة عن التجمع وعدد آخر من تنظيمات العمال التي كانت موجودة في ذلك الوقت، قدّم لحاكم عام السودان لإلغاء القانون، وأُخبروا بأن الجمعية التشريعية أجازت القانون وأن التعديلات أو تصرفات الإلغاء يجب أن ترفع إلى الجمعية. استمر عدم الاقتناع، وفي مسعى لتبديد الاعتراضات على القانون، نظمت الحكومة مؤتمراً لتنظيمات العمال في أبريل عام ١٩٤٩. وترأس المؤتمر السيد عبد الله بك خليل، رئيس الجمعية ووزير الزراعة. اجتمع المؤتمر لأيام عديدة. وأخيراً قُبِل القانون بالإجماع من قبل ممثلي العمال عدا بعض التعديلات الطفيفة والتي تعهدت الحكومة بمساندتها في الجمعية.

كان واضحاً في ذلك الوقت أن نوعاً من «مؤتمر»، تسيطر عليه هيئة شؤون عمال السكة الحديد، يتكوّن، وأن عدد من قادة العمال يفكرون في اتحاد يضم كل عمال الصناعات. على كل حال، بدىء بإيجاد نقابات منفصلة، حسب القوانين المرعية، وتقدمت أربع نقابات أو خمس بتراخيص في سبتمبر عام ١٩٤٩. وانهمرت الطلبات مبكراً في عام ١٩٥٠. وبحلول سبتمبر سجلت ٤٢ نقابة، ١٩ تقدمت بطلبات و ٢١ أخرى علم بأنها

تقوم بإعداد لوائحها. وبرز «المؤتمر» إلى حيز الوجود في بداية عام ١٩٥٠ وكان نشطاً وسط التنظيمات الجديدة. قبلته الحكومة إلى حد ما، كجسر مفيد لأغراض استشارية مشتركة، رغم أنه لم يمنح قراراً آنذاك بالنسبة إلى وضعه القانوني. تتّبع الحكومة في هذا، دون شك، طريقاً صحيحاً لأن هناك حاجة ماسة إلى مساعدة التنظيمات الجديدة لتأسيس نفسها على أسس دستورية والتعامل مع «المطالب العامة» بطريقة تنسيقية بعض الشيء. ولمساعدة الاتحادات بصورة مباشرة ومستقلة عن آلية الحكومة، عيّن مستر د. نيومان عن سكرتارية التجمع القومي لموظفي الحكم المحلي مستشاراً للنقابات في سبتمبر عام ١٩٤٩.

٢ ـ بحلول مارس عام ١٩٥٠، كانت المشاورات بين الحكومة و «مؤتمر عمال السودان» - والذي كان ينظر إليه آنذاك كاتحاد نقابات في طور التكوين (انظر الفقرات اللاحقة) - تتطور على أساس رسمي أكثر. شملت المناقشات الأجر الأساسي، ساعات العمل، الإجازات إلخ. ويضم أعضاء «المؤتمر» ممثلين للعمال غير الحكوميين. وبينما فسر الأعضاء المشاورات المشتركة كدلالة لسيطرة الحكومة على الاختلافات في شروط الخدمة من قبل المستخدمين الخصوصيين، تجنبت الحكومة طرحها على النقاش، على أساس أنها لن تأمر المستخدمين في القطاع الخاص بتعديل شروطهم لكنها ستتمكن فقط من أن تضع موضع التنفيذ الحد الأدنى من المتطلبات في قانون شؤون الأفراد للمستخدم والمستخدمين. إن التوجهات «الوطنية» للمؤتمر قد توضحت بمواقفهم.

٣ ـ في حوالى عام ١٩٥٠، كان أعضاء «المؤتمر» ينشدون المساعدة لوضع مسوّدة قانون. وتوقعوا هم وآخرون أن يقبل «المؤتمر» كنقابة، وأن قانون النقابات يتطلب مع أشياء أخرى مسوّدة قانون ترفع إلى المسؤول عن التصريح للنقابات. استشار رئيس وسكرتير اتحاد عمال السكة الحديد (سابقاً هيئة شؤون عمال السكة الحديد) - الذين يسمون أنفسهم أيضاً رئيس وسكرتير «المؤتمر» قانوني اسمه محمد أحمد محجوب. وشارك مستر نيومان فيما بعد في المناقشات. اقترح نيومان كخطوة أولى نوعاً من الائتلاف لاتحادات عمال الحكومة اليدويين لتسهيل المشاورات المشتركة في ما يتعلق بشروط الحكومة للاستخدام. لكن نظر إلى هذا الأمر بحذر من أن يستعمل كإسفين بين العمال الحكوميين والعمال غير الحكوميين. كان اقتراحهم ثلاثة اتحادات : ١ ـ عمال الحكومة الصناعيون؛ ٢ ـ العمال المستخدَمون من قبل المستخدِمين في القطاع الخاص؛ ٣ ـ «العمال الأحرار»؛ مثال الترزية وسائقي التاكسي. واقترحوا تشكيل مؤتمر، ينتخب مجلسه التنفيذي من مجالس الاتحادات الثلاثة. عارض مستر نيومان هذه الوسيلة على أساس أن الاتحادين (٢ و٣) منفصلين أو مجتمعين لن تكون لهما فائدة كبيرة، وساعد القانون في إعداد قانون

يحكم ائتلاف اتحادات عمال الحكومة الصناعيين وكل مؤتمر النقابات على أسس استشارية. قبل المحامي هذه المسوّدات وترجمها إلى العربية ورفعها إلى رئيس وسكرتير اتحاد عمال السكة الحديد، لكنهما رفضاها وأصرّا على مقترحاتهما. وبفشلهما مع محجوب فاتحا محامياً آخر هو محمد أمين حسين، (وفقاً لوجهة نظر عبّر عنها خلال زيارته لي، فلهذا المحامي ميول يسارية مؤكدة؛ وهو مسؤول عن «أخبار السودان»، ومعظمها ضد بريطانيا، ترسل كل مساء إلى راديو القاهرة فاستجاب لآرائهما، عدا تسمية الوحدات الثلاث مجموعات وليس اتحادات، وأن تنضوي في تجمع واحد على أساس عضوية كل مجموعة.

٤ ــ في نوفمبر ١٩٥٠، اجتمع ممثلون لـ ٤٥ اتحاداً يشكلون «مؤتمر العمال» لتبنّي قانون. قرروا أولاً تغيير الاسم : «مؤتمر اتحاد نقابات السودان»، وقرروا أيضاً إيجاد «هيئة عليا» من ممثلين للاتحادات المنضوية تتناسب مع عضويتهم وذلك لاختيار لجنة تنفيذية للاتحاد من ١٢ عضواً - ٦ من اتحادات عمال الحكومة، ٤ من عمال الشركات الخاصة و٢ من اتحادات «العمال الأحرار». شكلت ثلاث «لجان دراسة» لهذه المجموعات. وبعد ترتيب الشؤون الأخرى المرتبطة بالقانون وتنظيم الائتلاف، شرعوا في إجازة قرارات هي: (أ) تمثيل الاتحاد في مؤتمرات العمال العالمية بأشخاص ليس بالضرورة أن يكونوا أعضاء في الاتحادات التي تشكل الائتلاف؛ (ب) التهديد بإضراب لمدة ثلاثة أيام ما لم تغير الحكومة موقفها نحو حوالى مائة طالب ثانوي تم طردهم لعدم الانضباط و(ج) التهديد بالإضراب ليوم واحد إذا ما أجازت الجمعية التشريعية تعديلات لحماية قانون السودان، تمنح الحكومة سلطة لإعلان «حالة طوارىء» إذا ما جعلت الإضرابات، الاعتصامات، المجاعات أو الأوبئة ذلك ضرورياً.

٥ ــ كان هذا هو التطور المنذر بالشر. وبالرغم من أن «مؤتمر العمال» بدأ نشطاً في تتبعه لمطالب العمال، لكنه كشف عن موقف معتدل خلال مشاورات مشتركة وميل في مجالات عديدة نحو التعاون والحلول التوفيقية. لكن جرأة القرارات التي اتخذت في الاجتماع الأول للائتلاف الجديد في نوفمبر عام ١٩٥٠، والجو العدائي العام لذلك الاجتماع أوجدا حالة تنذر بوضوح بأن مثيري الشغب المعدين للمهام المستقبلية يجمعون في أيديهم القوة للسيطرة على الاتحادات التابعة للائتلاف، وأن تستخدم تلك القوة كما يرونه مناسباً.

ومهما كان الأمر، تحلت الحكومة بالصبر لكنها تعاملت بحزم مع التهديدات المذكورة أعلاه. سحبت هذه التهديدات، لكن تحذيرات مبطنة تلفّظ بها قادة الائتلاف عما يمكن أن تتوقعه الحكومة إذا لم تستجب لمطالب العمال، وذلك بتحسين شامل وأوسع في شروط الخدمة.

إنه من المثير أن يسجل هنا أن رئيس الائتلاف (محمد السيد سلام) يعرف بأنه شيوعي، وأن السكرتير (شفيع أحمد الشيخ، عامل سكة حديد سابق متبرم ومستاء) له ميول مماثلة، وأن آخرين في اللجنة التنفيذية يعتقد بأنهم رفقاء طريق للشيوعيين. إن سلطات مفتوحة في أيدي رجال مثيري شغب مثل هؤلاء، يمكن أن تجر الحركة العمالية في السودان إلى صراع مكشوف مع الحكومة له نتائج خطيرة على كل شعب. لكنني أخبرت بأن نهاية عام ١٩٥٠ شهدت يقظة لتأثير معتدل في وسط العمال وعلى نطاق نقابات معينة، وأن الحكومة تمهلت في إجراء تصرف لكبح مثيري الشغب كي تفسح المجال لأي حركة، أقل تطرفاً، كي تكسب أرضية داخل النقابات نفسها.

إنني حقيقة أعتقد بأن أي تحد للائتلاف في هذه المرحلة ربما يحرك العناصر المعتدلة ضد الحكومة في اتجاه الأجانب. وتماشياً مع سياسة الحكومة في التحلي بالصبر، دعت الاتحاد لأن يرسل ممثلين للشهادة أمام لجنة ويكفيلد ولجنة شؤون العاملين غير المصنفين التي شكلت مبكراً في عام ١٩٥٠ بصفة أساسية نتيجة للمطالب التي قدمها في يناير عام ١٩٥٠ «مؤتمر العمال»؛ الأولى لإعادة النظر ورفع توصيات تتعلق بجدول المرتبات الأساسية وزيادة غلاء المعيشة التي تدفع لعمال الحكومة غير المصنفين، والأخيرة لتنظر (بصورة إجمالية) في شروط الخدمة ورفع توصيات في شأنها، غير تلك التي للأجور الأساسية، للمستخدمين غير المصنفين. رفض الاتحاد التعاون أولاً عندما صدرت الدعوات، وواصل خلال يناير ١٩٥١، حملته الشرسة ضد الحكومة وتحريكه للأعمال العدائية المدبرة من قِبَل ما يسمى بالاتحادات المنضوية.

٦ ـ هذا ما كانت عليه الحال عندما وصلتُ الخرطوم صباح الأول من فبراير. إذ إن الحكومة فشلت في المساء الفائت في معالجة إنذار بالإضراب لمدة خمسة أيام قدمه الاتحاد للنظر في مطلبهم المبكر بأن يُمنح كل العمال زيادة ٧٥٪ على الأجور ابتداء من ١ يناير ١٩٥٠، وقررت اللجنة التنفيذية أن تمنح مهلة ١٥ يوماً لإعلان إضراب لمدة خمسة أيام يبدأ في ١٧ فبراير. أبلغ هذا القرار إلى السكرتير الإداري في رسالة بتاريخ ١ فبراير، صرح فيها أيضاً بأن الائتلاف سيدعو إلى رفع الإضراب إذا ما استجيب لمطلب زيادة الأجور خلال هذه المهلة. لقد تعاملت مع الأحداث التالية المرتبطة بالإضراب في الفقرات الأخيرة، وفي هذا الجزء من التقرير أرغب في عرض وضع الاتحاد كتنظيم داخل الحركة النقابية.

٧ ـ إنني مهتم جداً بالتعليقات التي قدمت لي خلال فبراير، في ما يتعلق بحصول قادة الاتحاد على صلاحيات استثنائية والذي يبدو أنه مناورات ماكرة في أثناء وبعد تشكيل الاتحاد في نوفمبر ١٩٥٠. لا يمكنني في حقيقة الأمر القضاء على فكرة أنهم تتبعوا عن

قرب، نموذج تغلغل شيوعي وضعه الكومينفورم. أثرت مسألة الوضع القانوني للاتحاد وأخبرت بأن هناك قبولاً عاماً بأنه مؤهل للتصريح له قانونياً من خلال قانون النقابات وأنه يعامل- مثل «مؤتمر العمال»- كنقابة «في طور التأسيس». لكنني عبرت عن شكوك عميقة بأن هذا كان افتراضاً صحيحاً، ولفتُّ النظر إلى مواد معينة في قانون النقابات لن تمتثل لها أي هيئة معتدلة أو متطرفة. أشرت أكثر من هذا إلى أنه لا يمكن أن تمنح هيئة مراسيم قانونية على أسس متساوية مع النقابات المسجلة حسب القانون ويسمح لها في الوقت نفسه، بموجب مبادئها، أن تفرض إرادتها على تلك الاتحادات، وبذلك تأخذ منها استقلالها كتنظيمات منفصلة ومستقلة. إن هيئة بمثل هذه السلطات تعني وجود نقابة واحدة لكل القطر وليس تنظيماً لاتحادات منضوية.

كان الرد بأن وجهات النظر التي عبرت عنها عكس النصيحة التي منحت في السابق. شعرت على كل حال بأنني أُكرهت على أن أفرض وجهة نظري، ليس لأنني في المطلق ضد تشكيل الهيئة - وجهة نظري عكس ذلك تماماً- بل لأنني شعرت بقوة بأن مثل هذه الهيئة لا يمكنها الحصول على ترخيص، حسب قانون النقابات الحالي، أو أن تتخذ أي إجراء بحسب قانون نزاعات النقابات، وأنه إذا ما كان للهيئة أن تمنح وضعاً قانونياً لأغراض استشارية مشتركة، فإن إيجاد مادة جديدة في قانون النقابات تسمح بتشكيل هيئة ربما تكون الحل. أخبرت بأن الهيئة تقدمت بطلب للترخيص لكن لسوء الحظ لم يكن في إمكاني الاطلاع على مسوّدة قانونها لأنها أعيدت لدرس تعديلات طفيفة اقترحها المعني في تسجيل النقابات. وقام الأخير في الاجتهاد بوجهة نظر مؤقتة تقول بأن الهيئة يمكن أن يرخص لها كنقابة.

وبالتالي، وفي أية حال، تحدثنا، مستر سانديسون (مفوض العمل) وأنا مع السكرتير الإداري، في الوقت الذي طلب فيه من المدعي العام والمحامي العام الإدلاء بوجهة نظر قانونية حول الموضوع. وأبلغا السكرتير الإداري في ٣ فبراير موافقتهما، بالرغم من أن ذلك من زوايا مختلفة، على أنه لا يمكن التصريح للهيئة كنقابة. وبالنظر إلى الأحداث السابقة، كما لخصت في الفقرات المتقدمة، فلقد خلق ذلك وضعاً معقداً، ولكن من أجل أن لا يعرّض مسار الإضراب المهدّد به للخطر، اتفق على التوقف عن أي رد فعل في الوقت الحاضر. وأدرك على كل حال، أنه يجب في أقرب تاريخ ملائم مفاتحة الهيئة في المسألة القانونية.

٩ ـ قبل أيام قليلة من انتهاء زيارتي، أُطلعت على نسخة من المسوّدة الأولى لقانون الهيئة. وهي تحتوي على مواد مزعجة ، ويشمل ذلك خضوع النقابات المنضوية لأوامر الهيئة في ما يتعلق بالإضرابات ... إلخ، وفرض عقوبات إذا ما عصت هذه النقابات، بأية

طريقة، القرارات التي تتوصل إليها لجنتها التنفيذية. أخبرت بأن هذه وقوانين ملزمة أخرى ضمّنت في مسودة القانون التي رفعت إلى المسؤول عن النقابات مع طلب للتصريح، لكن يظهر أن الاقتراح الذي لفت النظر إليه لم يراع. وفي صبيحة يوم مغادرتي، قمت والسكرتير المالي والسكرتير الإداري بالوكالة ومفوض العمل بمراجعة الوضع بصورة عامة؛ ولكن ولأسباب تكتيكية لم نتوصل إلى نتائج محددة حول الطريقة الأكثر ملاءمة لاتباعها. إن وسيلة للمشاورات المشتركة ضرورية، لكنها بوضوح، لا يمكن أن تتم حسب رغبة الهيئة وشروطها.

الفصل الثاني
الإضرابات

١٠ ــ بالرغم من أن هناك آلية قانونية لتسوية المنازعات موجودة في قانون منازعات وتحكيم واستفسارات العمل ، كانت هناك سلسلة من الإضرابات لفترات متفاوتة خلال عام ١٩٥٠. وتعتبر مصلحة العمل أن الإضراب كان مبرراً تماماً في حالة واحدة؛ وفي الباقي كان يمكن التوصل إلى تسوية من دون اللجوء لمثل هذا التصرف.

١١ ــ يتبع تفاصيل مختصرة عن نزاعات عام ١٩٥٠:

(أ) قدمت نقابة عمال السكة الحديد مطالب شاملة مبكراً في يناير ١٩٥٠. تمت الاستجابة إلى بعض هذه المطالب إما كلياً أو جزئياً. لكن النقابة لم تقتنع وهددت بالإضراب ما لم يُستجب لجميع مطالبها. بقيت الحكومة حاسمة وأعطيت علماً بالإضراب. وافقت النقابة على كل حال على التفاوض لكنها لوّحت بوضوح بأن الإضراب سيبقى، بغضّ النظر عن المفاوضات أو نتائجها.ووقع الإضراب. وفي اجتماع للطرفين، توصل إلى اتفاق حول مطلب واحد من المطالب الباقية لمناقشتها بتوسع.

(ب) نحو نهاية أبريل، دعت نقابة العاملين في التمريض التابعة لوزارة الصحة إلى الإضراب مدته ١٥ يوماً من دون أن تعطي إشعاراً بذلك، حسب القانون. وكان مطلبهم أن يستحدث فوراً دوام عمل من ثماني ساعات في كل المستشفيات. وفي عشية الإضراب، عرضت طروحات من قبل وزارة الصحة اشترطت فيها إنهاء الإضراب، لكن النقابة رفضت وتغيب الممرضون في كل مستشفيات الشمال عن العمل لمدة ثلاثة أيام. وبعده أقرّ نظام لدوام عمل من ٨ ساعات.

(ج) في الشهر نفسه، قامت نقابة عمال شركة النور برفع مطلب لزيادة العلاوات. حصلت الشركة على توصيات من مجلس إدارتها في لندن، وكانت مشتملة على عروض جيدة للتسوية قبل بدء الإضراب، شرط أن يعلّق الإضراب، لكن رفضت النقابة وأوقف العمل.

وتم التوصل إلى اتفاق بعد الإضراب.

(د) أجازت الجمعية التشريعية في مايو زيادات على الأجور وعلاوات تكاليف المعيشة. ذهبت هذه الزيادات بعيداً في الاستجابة للمطالب التي رفعها مؤتمر العمال في يناير عام ١٩٥٠، لكنه وبالرغم من أن هذه المطالب اتفق عليها مع ممثلي المؤتمر في مارس، قرر المؤتمر في يوليو رفض الزيادات والعلاوات الجديدة ودعا إلى إضراب لمدة ثلاثة أيام اعتباراً من ٥ أغسطس، لم يحظ بتجاوب من جميع العمال.

(هـ) أضرب عمال المستشفيات في أكتوبر، إضراباً محدوداً.

(و) في نوفمبر كان هناك تهديد بالإضراب العام دعت إليه الهيئة - أنظر الفقرة الخامسة.

(ز) انتهى العام بنزاع شمل عمال مطافىء السكة الحديد وإضراب السكة الحديد لثلاثة أيام احتجاجاً على عقوبات المحكمة التي فرضت على ستة من موظفي السكة الحديد.

١٢ ـ سجلتْ الأحداث التي سبقت الإضراب العام في الشهر الماضي في الفقرة السادسة. رغم أنه يظهر من الروايات أن إنذار الاتحاد بالإضراب في ١ فبراير يدل على أن الاتحاد يتصرف نيابة عن كل النقابات التابعة له، كان واضحاً أن ليس لديه حق قانوني لمثل هذا التصرف تحت المادة ٢٢٨ من قانون العقوبات أو قانون منازعات العمال - رغم أن الاتحاد ربما افترض ذلك الحق حسب مسوّدة القانون الذي رفعه إلى مسؤول النقابات. على كل حال، كان يجب على الاتحاد أن يدرك أن كل نقابة مطلوب منها الامتثال إلى قانون النقابات وأن يخضع عدد معين منهم (أولئك المرتبطون بخدمات المرافق العامة) لقانون العقوبات، فقد أرسل الاتحاد رسائل في ١ فبراير إلى النقابات المنضوية ناصحاً إياها بقرار الإضراب وأمرها بأن تعلم مستخدميها بقرار الإضراب لمدة خمسة أيام تبدأ في ١٧ فبراير. لم يحصل إجماع على قرار الإضراب هذا، وكان معلوماً لمفوض العمل ومستر نيومان، مستشار النقابات، أن عدداً من النقابات لا يريد أن يشارك لكنه ينفذ تعليمات الاتحاد تنفيذاً أعمى. بحلول ٤ فبراير كان يبدو من المحتمل أن التوقف عن العمل لمدة خمسة أيام سيكون شاملاً، لكن حدث ارتباك مهم في دوائر الاتحاد عندما أخبرتهم اللجنة التنفيذية لاتحاد عمال السكة الحديد بأنها قررت التوقف عن العمل ليومين فقط (كنت في عطبرة - مركز السكة الحديد في ٥ فبراير وأخبرت بأن الموافقة على الإضراب أقرّت بأغلبية ضئيلة). إنه محتمل جداً أن يكون قرار عمال السكة الحديد قد تسبب في أن يعيد بعض المعتدلين والنقابات الأقل حماسة للإضراب، النظر في تهديدهم المبكر للإضراب لمدة خمسة أيام للضغط على الاتحاد . على كل حال، غيّر التجمع تكتيكاته كلياً ونصح جميع النقابات بالإضراب ليوم واحد فقط في ١٧ فبراير. وبالرغم من أنهم زعموا بأن تصرفهم أملته اعتبارات تخص الجماهير، فسيكون من

المعقول افتراض أن التغيير قد فُرض عليهم من داخل تنظيمهم. لم تتح لي معلومات إيجابية من هذه الناحية قبيل مغادرتي الخرطوم. أجمع الرأي على أن مكانة الاتحاد فقدت الكثير في نظر الجماهير وفي أوساط النقابات المعتدلة وأن انهيار الاتحاد في شكله الحالي أصبح أمراً معقولاً. وإذا ما حدث ذلك فإن سياسة التروي التي اعتمدتها الحكومة لعدة أشهر ستكون مبررة جداً وسيكون أسهل جداً عليها التعامل مع الوضع القانوني للاتحاد المذكور في الفقرات المتقدمة.

١٣ ـ مرّ الإضراب في ١٧ فبراير بهدوء تام، رغم المضايقات المعروفة التي سببها للعمال. النقابات التي لم تشارك في الإضراب كانت: نقابة عمال الصحة العامة، كل أعضاء نقابة عمال وزارة المعارف (الذين جاؤوا للعمل بملابسهم المدنية)، ١٠ إلى ٢٠٪ من نقابة عمال النقل الميكانيكي وكل سائقي الخدمات الضرورية (الموانىء والبريد، سكة حديد السودان) ونقابة سائقي عربات حكومة السودان. حجبت تقارير صحف الخرطوم وأستنتج بأن الإضراب مُنح بعض الاهتمام في الصحف المصرية.

١٤ ـ لقد قمت بوصف الخطوط العامة للحالة من ١ إلى ١٧ فبراير، لكنني أظن أن تعليقاتي ستكون كافية لتقدير مجرى الأحداث. إن التطورات في الأشهر القليلة القادمة ستبرهن على أنها مشوقة.

الفصل الثالث
نشاطات مفوض مصلحة العمل

كنت مرتبطاً خلال زيارتي بمستر ب. سانديسون، مفوض العمل، وبعبد القادر [يوسف ـ المترجم] المفوض بالإنابة ومديناً لهما بالوقت والمعلومات التي منحاني إياها. إنه واضح أن نشاطاتهما في ما يتعلق بعلاقات العمل وشؤون العمال شاملة عموماً ومتزايدة. ليس بالضرورة سرد كل المواضيع التي ناقشناها لكني سأذكر الأهم:

(أ) مجلس الأجور: في النية وضع مسوّدة قانون مساعد وتشكيل مجالس لخدم المنازل وسائقي العربات الخصوصية كبداية.

(ب) عمال أحواض السفن في بورتسودان: أدخل نظام تسجيل من المصلحة وطبّق ليهيئ للعمل خلال الموسم الضعيف. وتمّ خوض تجربة المتاعب التي تحدث عادة في البداية.

السكن: توجد خطط للبدء بمشروع لإسكان مرشدي السفن في بورتسودان، عطبرة والخرطوم وتسلمت من حيث المبدأ الموافقة المالية. أجريت اتصالات مع اللجنة الاستشارية للمساكن الجماعية ووعدت بأن أرسل تفاصيل عن مشروع الحكومة المصرية لإسكان العمال في أطراف القاهرة. كما أشرت أيضاً إلى نشاطات ويمبي الإعمارية في شركة نفط الكويت.

(جـ) الخدمات الوظيفية: منح أفكار مبدئية عن مثل هذه الخدمة لمدن مختارة في السودان. وعدت بمده ببعض المذكرات حول الموضوع.

(د) تدريب العمال: وضعت الترتيبات لاستعارة خبير من شركة «شل» في مصر. سيقوم مبدئياً بتقديم محاضرات في المصالح الحكومية والشركات ثم ينتقل إلى فترة تدريبية للعمال الذين سيرشحون للعمل كمدربين . وسيرسل المتفوقون إلى مصر ليتدربوا فترة ستة أشهر في معهد تدريب تابع لشركة شل.

(هـ) بعثة نقابية إلى المملكة المتحدة: منح اعتبار مؤقت على سبيل التجربة لإرسال عدد قليل من نقابيين مختارين إلى المملكة المتحدة. الاقتراح الحالي هو أن يقضوا أسبوعين في مصر وما بين شهرين إلى ثلاثة في إنجلترا. وكان مستر نيومان، مستشار النقابات على اتصال مع مؤتمر النقابات في ما يتعلق بهذا الاقتراح. اقترحت بأن يكون هناك اتصال أيضاً مع فرع وزارة العمل لما وراء البحار.

(و) علاقات العمل: كانت المصلحة على صلة وثيقة مع كل الإضرابات التي ذكرت أعلاه في هذا التقرير. وتعاملت بالإضافة إلى ذلك، مع نزاعات كثيرة أحيلت إليها وساعدت في التسويات التي تجعل الإضراب غير ضروري. وأجري تعديل على قانون التحكيم والاستعلامات يجعل ملزماً إبلاغ المفوض بأي نزاع قبل أن يصدر قرار بالإضراب قيد النظر.

أود أن أسجل تقديري العالي للطريقة البنّاءة والمفيدة التي يعمل بها مستر سانديسون وعبد القادر في مهمة مرهقة جداً. إنهما يضعان بحماسة ونشاط الأساس لإدارة عمالية والذي سيبرهن بالتأكيد على فائدة لا تقدر بثمن للتقدم المستقبلي للسودان.

الفصل الرابع
مستخدمو مصلحة الحرب ووزارة الطيران

المفاوضات قائمة منذ شهور بين مصلحة الحرب واتحاد مستخدمي وزارة الطيران في السودان، وكذلك بين مصلحة الحرب ووزارة الطيران في ما يتعلق بعدد من الموضوعات المؤثرة على شروط الخدمة. أعطاني تفاصيل الموضوعات نائب قائد قوات الشرق الأوسط البرية - بصفتي عضواً في لجنة تنسيق خدمات العاملين - ووافقت على أن أقوم باستفسارات غير رسمية خلال زيارتي. وتشمل شكاوى الاتحاد:

(أ) الحقوق والامتيازات المحفوظة لعمال قوة دفاع السودان السابقين المنتدبين بالنقل لمصلحة الحرب في ١ أبريل ١٩٤٨.

(ب) الإجازات الخاصة.

(ج) الإجازات المرضية.

(د) الإجازات العامة.

(هـ) المرتّب الأساسي.

(و) المعاملة المميزة لعمال قوة دفاع السودان السابقين وأولئك الذين يعملون منذ أبريل ١٩٤٨.

(ز) علاوة المواصلات.

(ح) تعويضات ترك العمل.

رفعت تعليقاتي إلى القائد.

الفصل الخامس
متفرقات

١٨ ـ أجريت مباحثات ودية لمدة ساعة في عطبرة مع معظم أعضاء اللجنة التنفيذية لنقابة عمال السكة الحديد. ناقشنا مسألة اللجان المصلحية والحركة النقابية بصورة عامة لكنني تجنّبت الإشارة إلى التهديدات الجارية بالإضراب ونشاطات الاتحاد. ـ انظر الفصول المتقدمة.

١٩ ـ زرت مصنع الأسمنت في عطبرة. ستوضع التفاصيل عن المصنع والصور التي التقطتها في ملفات مكتب بريطانيا في الشرق الأوسط وذلك كمرجع للمستقبل.

٢٠ ـ كان لديّ فترة صباحية مع لجنة ويكفيلد - انظر الفقرة الخامسة ـ المواضيع الرئيسية التي نوقشت هي تكاليف المعيشة وفئات الأجور. أعطيت اللجنة تفاصيل عن تجربتي في بلدان الشرق الأوسط عن هذه المواضيع ذات الصلة.

٢١ ـ كان لي حديث مع رئيس لجنة شؤون العاملين غير المصنفين المذكورة في الفقرة الخامسة وزودني ببيان عن الاجتماعات الأخيرة للجنة والتي حضرها ممثلو تجمع النقابات.

٢٢ ـ كانت لي محادثات كثيرة مع مستر نيومان، مستشار النقابات. إنه بالتأكيد يؤدي عملاً بنّاء، بالرغم من التشكيك فيه كعميل للحكومة ، كما تنظر إليه كثير من النقابات. وبما أن الاعتدال يتزايد في أوساط النقابات، فمن المحتمل جداً أن تكون خدماته مطلوبة بصورة كبيرة. إنه محور الاهتمام في الحركة التعاونية وحقق نجاحاً مبدئياً .

٢٣ ـ تمكنت من قضاء أسبوع في مديرية أعالي النيل وتمكنت بفضل أريحية المدير من زيارة مناطق يقطنها الدينكا والشلك والنوير. هذه قبائل بدائية وثنية كنت مهتماً جداً

بأحوالها الاجتماعية والاقتصادية. رافقت المدير في رحلة عبر مناطق الأدغال وكنت حاضراً عندما افتتح رسمياً مجلس ريفي منطقة بور، وهي مدينة صغيرة على النيل الأبيض. محادثاتي مع عدد من موظفي الحكومة وآخرين لديهم تجربة طويلة في المديرية كانت تنويرية جداً وستكون مفيدة جداً لي عندما تناقش موضوعات متعلقة بجنوب السودان في حضوري.

الفصل السادس

تقديـــر

أود أن أسجل تقديري الخالص للترحيب الودي الذي قوبلت به من معالي الحاكم العام، وسير جيمس روبرتسون السكرتير الإداري، وموظفين كبار آخرين. وأيضاً لحكومة السودان لمنحها تسهيلات النقل خلال زيارتي.

م.ت. أودسيلي

مستشار العمل

السفارة البريطانية، القاهرة، ١٨ مارس، ١٩٥١

[XCVIII]

F.O. 371/ 90229

من الداخلية
الخرطوم إلى وكالة حكومة السودان، لندن

٩ يونيو، ١٩٥١ (أرسل في ١٢:١٠ مساء)

إلحاقاً لبرقيتي الخامسة بتاريخ ٧ مايو تقرر مؤخراً تأجيل استيلاء قوة دفاع السودان على الأسلحة والذخيرة حتى تصل تعزيزات أكثر. لقد وصلت هذه التعزيزات الآن ووقّت للعملية أن تبدأ اليوم الساعة ١٥:٠٠ . سيصدر الحاكم العام بالإنابة بعد ذلك إعلاناً يوجّه فيه الشرطة بالعودة إلى العمل الأحد الساعة السادسة صباحاً. ما زالت الشرطة في المدن الثلاث في حالة إضراب وأضرب حوالى ١٠٠ من حراس السجن تعاطفاً. ما عدا حوادث صغيرة وقليلة، حوفظ على الأمن العام في المدن الثلاث والرأي العام ضد البوليس ولصالح أن تتخذ الحكومة موقفاً متشدداً. ما زالت التقارير عن المديريات عادية.

رقم ٨ و١٠ يونيو ١٩٥١ (أرسل الساعة ١٢:٤٠ مساء)

إلحاقاً لبرقيتي بتاريخ ٩ يونيو، سلّمت كل ذخائر وأسلحة الشرطة أمس من دون أحداث. عاد أكثر من ٢٠٠ رجل بوليس إلى الخدمة. لم تكن هناك حوادث خلال الليل. تم اعتقال لجنة الشرطة التي كوّنت نفسها ومحمد السيد سلام والشفيع أحمد الشيخ لتحريضه البوليس على التمرد. وصلت وحدات من فرق الهجانة وفرقة العرب الآن إلى المدن الثلاث. الأحوال عادية في المديريات.

استلم في وكالة حكومة السودان، لندن، ١١ يونيو، ١٩٥١

[XCIX]

F.O. 371/90229

شخصي،
من سير جيمس روبرتسون، السكرتير الإداري
إلى ر.س. مايال، وكالة حكومة السودان ـ لندن

١٩٥١/٦/٩

عزيزي تيد،

مع كل هذه «الدوشة»، لم يكن لديّ وقت للكتابة إليك أمس، وهذه مذكرة على عجل كي تطلع على الموقف.

(١) دخل جميع أعضاء شرطة الخرطوم وبعض حراس السجن في إضراب. ولم يبدوا أي مؤشرات للعودة إلى العمل. في يوم الأربعاء كان لدينا ٣٠٠ فقط من قوة دفاع السودان هنا، وحوالى ١٠٠٠ رجل في الخارج . وبما أنهم في ثكناتهم حيث الأسلحة والذخيرة مخزنة، فإن الموقف متفجر، ولا أحد متأكد من درجة تحريضهم .

(٢) وعليه طلبت من كورفيلد وضباط الشرطة بدء المباحثات معهم ورؤية ما يمكن عمله لرفع مظالمهم. واستمرت هذه المباحثات حتى يوم أمس الساعة ٤ مساء، واستلمت الآن وثيقة عن تجمع للشرطة، الشيء الذي لا يمكنني أن أقبله.

(٣) وفي غضون ذلك بقيت المدن هادئة بصورة ملحوظة، كانت هناك حالة أو حالتا نهب للمتاجر ولكن جرائم قليلة وقعت حتى الآن.

استحصلنا على سيارات دوريات قوة دفاع السودان خلال الليل، وجندت المديريات رجال شرطة خصوصيين. ويأمل جيك سيمر، وهو شخص يعوّل عليه، في أن يكون لديه ١٠٠ رجل على أهبة الاستعداد ليلة أمس. وكالمعتاد اتحد البريطانيون ، وشجع رؤساء المصالح الذين التقيت بهم أمس الرجال على التطوع.

عينت رجلين لوضع خطة لجمع النساء الأجنبيات والأطفال إذا ما دعت الضرورة ووضعهم

في القصر مع حارس بريطاني من قوات المدفعية . هذا بالطبع لم نحتج إليه بعد. لكنني أخشى مع وجود هذه المجموعات، سلام والشفيع يحرضون الشرطة، أن يكون هناك انفجار حقيقي. على كل حال أظن أن مجلس الشرطة ارتكب خطأ بأن سمح بهذا، لأن الأغلبية العظمى من عامة الجنود لا يؤيدون الثورة، بل يريدون تحسينات قليلة في شروط خدمتهم وأشياء أخرى قليلة. الحالة الآن متحسنة أكثر من الأيام الثلاثة الماضية بسبب:

(أ) أحضرت فرقة من الهجانة من الأبيض. كان أداؤهم رائعاً ، ووصلوا قبل ست ساعات من موعدهم بكل سياراتهم. وستصل فرقة من القضارف غداً.

(ب) لم يحدث حتى الآن تحرك من جانب العمال، وتعمل القطارات والسيارات بصورة طبيعية.

(جـ) الرأي العام بمجمله ضد الشرطة على كل حال، ويقال إن السيد علي الميرغني أرسل بعض من كبار رجاله للطلب إليهم العودة إلى العمل.

٤ ـ أقترح الآن، على أن يخضع ذلك للمحادثات هذا الصباح مع مستشاريّ العديدين من بريطانيين وسودانيين:

(أ) أن تجمع فرق قوة دفاع السودان الأسلحة والذخيرة ظهر اليوم بحجة أنني أحتاج إليها للشرطة الخاصة.

(ب) إصدار أمر إلى جميع الرجال بالعودة إلى العمل الساعة السادسة صباح غد، من دون شروط، وليكن مفهوماً أن أي شخص لا نرغب فيه لن يعود إلى العمل.

(جـ) اعتقال الشيوعيين ، سلام والشفيع، لتحريضهما الشرطة على التمرد، واعتقال مجلس الشرطة للسبب نفسه. إن هذا التوقيت حرج ويتطلب دراسة أكثر.

٥ ـ لم نصل إلى بر الأمان بعد ، لكن المدن هادئة وظل الأمن العام مستتباً بصورة جيدة. لحسن الحظ لم ير البوليس خارج الخرطوم أي علامات للمشاركة ، وربما نكون قد تجاوزنا هذا الآن.

٦ ـ لا يوجد لديّ شك بأن هذا نتيجة ست سنوات من الدعاية والهجوم على حكومة السودان من مصر والشيوعيين، لكنه من المحزن أن يتصرف رجل الشرطة الذي لديه سجل رائع مثل هكذا تصرف. سيكون هناك زمن طويل كي نستعيد ثقتنا بهم.

إنني مصاب بخيبة أمل من الضباط البريطانيين والسودانيين. ليس لدى واحد منهم أدنى معرفة عن رجاله وكيفية السيطرة عليهم، ويقع اللوم كثيراً على هذا السلوك. وإنني أتوق إلى هيربيت بيس أو فيكار - ميليسي.

هذا من أجل تزويدك بالأخبار. هل يمكنك أن تطلع وزارة الخارجية ومعالي الحاكم العام

على جوهر هذه المسألة. وأرجو أيضاً أن ترسل لي صورة من هذا الخطاب لحفظه في سجلاتي، إذ لا أحتفظ بأي منها.
أخشى أن لا أتمكن من إرسال خطاب آخر هذا الأسبوع.

التوقيع: (جون ويللي)
(سير جيمس روبرتسون)

ملحوظة: أخبرك بأن الأشقاء يدفعون أموالاً للجنة الشرطة.

[C]

F.O. 371/ 90229

شخصي وسري

الخرطوم، ١١ يوليو ١٩٥١

من روبرتسون، السكرتير الإداري، حكومة السودان إلى مايال، وكالة حكومة السودان، لندن.

العزيز نيد،

كتبت لك خطاباً بخط اليد على عجل قبل يوم أو يومين، لأخبرك عن تمرد الشرطة. طلبت منك أن تسمح لي بالحصول على صورة منه لحفظها في سجلاتي. وهنا أستكمل ما كنت قد تطرقت إليه آنذاك:

٢ ـ ذهب الجيش يوم السبت إلى ثكنات الشرطة حيث الأسلحة والذخيرة مخزّنة، وجُمعت كلها بهدوء ودون أحداث تذكر. أصدرت تعميماً بعد ذلك مباشرة، بصفتي الحاكم العام بالإنابة، قلت فيه إن كل شرطي لا يعود إلى العمل الساعة السادسة صباح الأحد ١٠ يونيو سيجعل نفسه عرضة للطرد. عاد حوالى ٩٠٠ رجل لأداء واجبهم، لكن الأغلبية لم تعد بعد. نظن بأن هناك قدراً كبيراً من الترهيب وأن السواد الأعظم منهم سيعود عن قناعة إذا ما شعروا بأن زوجاتهم وأسرهم في أمان.

٣ ـ اعتقلت مبكراً في صباح ١٠ يونيو اللجنة التي كانت تدير التمرّد ، مرة أخرى من دون عنف، رغم أن هناك قدراً من الهرج والمرج. جميعهم الآن معتقلون في زنزانات في سجن الخرطوم بحري المركزي، متهمين بالتحريض على التمرد والعصيان . بالإضافة إلى ذلك اعتقلنا ثلاثة من أشباه الشيوعيين الذين كانوا يخاطبون الشرطة في الثكنات الغربية بالخرطوم. إنهم أيضاً ينتظرون المحاكمة في تهم مماثلة.

٤ ـ كانت هناك أحداث قليلة خلال اليومين الأخيرين والأمن بشكل عام مستتب، ويعزى ذلك إلى دوريات سَيارات قوة دفاع السودان ودوريات مشابهة من الشرطة الخاصة المتطوعة. على حسب علمي لا توجد هناك حركة ردة في مناطق أخرى. ود مدني وعطبرة، حيث رجال الشرطة في حيرة حتى الآن كما هو مطلوب. وأعلمت بأن التعميم

الذي وزع هناك كان له تأثير جيد.

الحادثة الوحيدة التي تستحق الذكر منذ دونت رسالتي، خلع ٣٠ سجيناً مدخل سجن مديرية الخرطوم صباح أمس، هرب الثلاثون سجيناً نتيجة سوء تفاهم بين الحرس العسكري وأحد ضباط السجن، واتجهوا إلى سوق الخرطوم. كان هناك بعض الذعر وهوجم متجر واحد أو اثنان. أخذت مجموعات كبيرة تتجمع عندما وصلت دورية جيش وأطلقت عيارين. ويظهر أن واحداً من المهاجمين قد قتل وجرح آخر، واختفي الحشد سريعاً. وقبل ذلك أمكن إعادة بعض الفارين من السجن. الحادثة الأخرى تحركُ حشد من مائتين أو ثلاثمائة من الديم قاصدين ثكنات الخرطوم الغربية، التي يستخدمها المتمردون كمقر لهم. تمت مراقبة هذا التحرك ووقفه عند تقاطع السكة الحديد وتفرق الحشد عند رؤيتهم للجيش.

٥ ـ إنني الآن واثق بأننا نسيطر على الموقف وليس هناك خوف من أية متاعب رئيسية. ربما تقع حادثة أو حادثتان قبل أن نعيد الأمور إلى نصابها تماماً، لكن لدينا القوة الكافية، والروح المعنوية عند السكان في المدن الثلاث جيدة. الخطوة التالية ستكون طرد المتمردين من الثكنات، وأتوقع أن يتم ذلك خلال الساعات القليلة القادمة.

٦ ـ كانت هذه حادثة مؤلمة جداً، وإنه لمحزن أيضاً التفكير في شرطة السودان، بسجلها الرائع في الماضي، بأن تنحدر إلى هذا الدرك. لا يوجد هناك شك على الإطلاق بأن كل ضباط الشرطة، بريطانيين وسودانيين، لم يكونوا على تواصل مع أفرادهم وأن العلاقة القديمة بين الضابط والشرطة قد اختفت تماماً. وفي الخرطوم بحري، حيث سيمر أكثر التصاقاً برجاله ، لدينا ستون شرطياً فقط يعملون الآن، ولقد قمت بجولة في السيارة هذا الصباح ووجدت أن كل شيء منتظم وعادي جداً. في الخرطوم وأم درمان حيث المراقبون المحترفون وضباط الشرطة السودانيون كانوا عند مسؤوليتهم التامة، أصيبت القوة بنوع من الإحباط نحتاج إلى شهور عديدة للتخلص منه.

٧ ـ لقد تعرضت إلى ضغط شديد بالأمس للموافقة على إطلاق سراح اللجنة والشيوعيين الموجودين في السجن إلى العمل؛ أخبرت بأنه إذا ما منحت كفالة فإن الأغلبية العظمى منهم ستلتحق هذا الصباح. كان رأيي أنه يجب عليهم الالتحاق دون شروط وأنه يمكن ألا تكون لدينا صلة بالذين عصوا الأوامر ونسوا قسَم ولائهم. ربما يسهل هذا الأمر الآن، لكنه بالتأكيد سيجعل الأشياء أكثر تعقيداً في المستقبل.

٨ ـ يوجد شك قليل لدي بأن الشيوعيين والأموال المصرية كانت وراء هذه الحادثة. ولا أدري إن كنا سنتمكن من منح دليل دافع على هذا. لكنه يبدو واضحاً تماماً أن البشاري بك ومحمد سيد سلام، الرئيس الشيوعي لاتحاد نقابات العمال، كانا منخرطين في

تحريك هذه المشاكل. لدينا أدلة كافية عن اجتماعات عقدت بين هذين الشخصين. ويتضح أن لجنة الشرطة لديها تمويل؛ وأخبرت بأن المتمردين في الثكنات الغربية يأكلون على حساب محمد سيد سلام الذي لا يتجاوز مرتبه الشهري، كحرفي، ١٥ جنيهاً، وهو واحد من أولئك الذين اعتقلوا لأنهم حرضوا وأدلوا بأحاديث ثورية أمام أفراد الشرطة. سأحاول أن أتحرى عن كل ذلك في الوقت المناسب عندما تهدأ الأحوال قليلاً، لكنه ربما كان صعباً الحصول على دليل قاطع.

٩ ـ سأرسل ثلاث نسخ من هذا التقرير، واحدة إلى معاليه والثانية كي تسلمها بعنايتك، إلى وزارة الخارجية.

سأرسل هذا الخطاب بالبريد الجوي مساء اليوم، كي تستلمه في أقرب تاريخ ممكن.

١٠ ـ كلنا في حالة جيدة وواثقون تماماً بأن هذا لم يكن شيئاً سيئاً في بعض نواحيه. وإذا ما تمكنا من إخراج الآفات المهلكة من الشرطة وتخلّصنا من بعض ذوي الميول الشيوعية فهذه فائدة تستحق المتاعب التي حدثت.

١١ ـ استلمت خطابك رقم ١و١٣/٤٠٦ بتاريخ ٢٣ مايو و٣١ ليس ببعيد جداً ، وسررت بأن أعرف أخبارك. لا أعتقد أن هناك الكثير في الخطابات مما يستوجب رداً في الوقت الحالي.

معك دائماً،

ج. روبرتسون

[CI]

F.O. 371/90152

من روبرتسون إلى بوكر
وزارة الخارجية ـ لندن

١٩٥١/١/٢٢

آمل في أنك لا تمانع في الكتابة إليك بصفة غير رسمية وبخاصة عن بعض المشاكل، وبما أنك عدت الآن لتحتلّ موقعاً قيادياً في شؤون السودان أريد أن أعرض لك بعض أفكاري عن الحالة الراهنة وأن أملأ بعض الثغرات في التقارير الرسمية التي وصلتك. إنني أظن دائماً بأن لديك مسؤولية خاصة نحو التطور السياسي للسودان لأن كثير من الذي فعلناه هنا في السنوات الأخيرة بدأ عندما أقمت لي حفلاً على شرفي في منزلك في القاهرة، عندما تعرضت إلى ضغط من موظفي السفارة لحضّي على المضي قدماً بنقل السلطة في السودان إذا ما كنا نريد منافسة مصر.

ومما شجعني أيضاً على الكتابة إليك بصفة شخصية نبرة العطف والإشفاق في خطابك الأخير إليّ والتي أقدّرها جداً .

٢ ـ سترى الخطاب الذي أرسله معاليه إلى سير وليام سترانغ في ديسمبر عن اقتراح الحكم الذاتي الذي جرت المداولة به مؤخراً في الجمعية والذي أرفق معه مذكرة عبد الله بك خليل، ومذكرة كتبها معاليه بنفسه. هذه تعطي الصورة العامة الموجودة الآن: أعتقد أن سير وليام استرانغ قام بالرد، لكنني لم أرَ هذا الرد بعد، ومن المرجح أن يكون قد أرسل إلى الحاكم العام في الجولة التي يقوم بها الآن، وسأراه عندما يعود.

٣ ـ أظن أن هناك نقطة أو نقطتين تتطلبان تأكيداً أقوى. لقد أبان معاليه بشدة مخاوف الجنوبيين من أن قيام الحكم الذاتي في السودان سيجعلهم خاضعين إلى سلطة الشماليين، الذين يشككون فيهم، وفي الخلفية التاريخية التي لديهم سبب للشك. لكنه، على كل حال، لم يؤمن على الخوف المماثل لزعماء القبائل في الشمال من حكم الأفندية في الخرطوم وأم درمان. لقد ظهر ذلك بشدة في المداولة، وأيضاً في المناقشات التحضيرية قبل المداولة. وفي رسالة بتاريخ ٥ ديسمبر إلى معاليه، من قبل أعضاء بعينهم في الجمعية

يطالبون فيها بألاّ تتم مداولة الاقتراح، كان عشرون من أصل اثنين وثلاثين من الموقعين على الرسالة زعماء قبائل شماليون. وربما تذكر تشديدي على هذا الشعور في المناقشات في القاهرة في عام ١٩٤٦ (التي ذكرتها في الفقرة الأولى أعلاه) عندما اقترح بريدي سودنة مديرية درافور كلها.

٤ ـ لقد وافقنا على تشكيل لجنة لدراسة قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية للتوصية بتحسينات. من المحتمل لهذه اللجنة أن تشكل بصفة رئيسية من الأحزاب السياسية، أي الأفندية، وليس لديّ شك بأنها ستوصي بتقدم كبير في المسؤوليات السياسية؛ وإذا ما أردنا أن تتراجع الجبهة الوطنية عن مقاطعتها للجمعية وأن تأخذ دوراً في الانتخابات القادمة، يجب علينا التنازل إلى درجة مقبولة.

سنكون بعد ذلك في مأزق، إما القبول بأن يكون هناك شقاق في الأحزاب السياسية، الشيء الذي سيضعف من صوت السودان في هذه الأمور، ويكون هذا لصالح المصريين؛ أو المغامرة بإبعاد العناصر القبلية والجنوبيين من بيننا ومن العناصر المدنية الأكثر وعياً سياسياً. كثيرون سيعتقدون بأننا سنحبط الذين يعتمدون علينا إذا ما اتخذنا الخيار الثاني.

إنني، شخصياً، أعتقد أنه من أجل الإبقاء على تعاون حزب الأمة وجلب «الختمية» نحونا، يجب علينا القيام بعمل سريع: وزراء أكثر، وسلطة أوسع للجمعية. أظن أن مذكرة معاليه لم تلحظ تأكيدات كافية في هذه النقطة، والمصاعب الجمة التي ستواجهنا.

٥ ـ واردل اسميث كان مؤخراً هنا. ومما لا شك فيه أنه سيعلمك بانطباعاته. أظن أنه سيتفق معي بأن لا حزب هنا، عدا حزب الأشقاء، يريد الاتحاد مع مصر؛ البعض منهم ما زال يأمل أنه باستخدام الأموال المصرية ربما تمكن من إخراجنا من هنا: إن المصريين يدفعون جيداً لـ «الأشقاء»، الذين لا يريدون فقد سبل كسب عيشهم، وعلى العموم يوجد الآن في أوساط المستنيرين سياسياً شعور حقيقي بالوطنية، وهذا ينطبق على الجميع عدا الأشقاء. إن حزب الأمة يخشى أكثر من أي شيء آخر من نمو الدعاية المصرية في السودان. إنك دائماً تميل إلى التقليل من هذا التخوف، وتظن أنه مبالغ فيه، لكنه حقيقي جداً. أخبرني النقراشي مرة بأن لديه ربع مليون لاستخدامها لهذا الغرض. وتبث الإذاعة المصرية الحكومية برنامجاً مسائياً عن السودان. وهذا يعطي، بطريقة منحازة جداً، كل شاردة وواردة تضرّ بحكومة السودان وبوزرائنا. إنها أنصاف حقائق وليست أكاذيب واضحة، لكن كل شيء يلوى ببراعة ماكرة. ولدينا زيارات يقوم بها الطلاب المصريون لن نتمكن من منعها لأنها لا تؤثر على الأمن العام، لكنها حقيقة بعثات للدعاية وتثير مشاعرنا كثيراً؛ أيضاً هناك منح للمنظمات الخيرية والمؤسسات الدينية وبناء المساجد إلخ. عمر الخليفة عبد الله، أحد أبناء الخليفة، يطوف الآن غرب السودان، مزوداً بمبلغ كبير من

الأموال المصرية، ولدينا مفتش تعليم مصري يزور المدارس المصرية في كل أنحاء القطر، يحض التلاميذ على الذهاب إلى مصر، ويرفض التشاور مع مسؤولي التعليم لدينا في ما يفعله. ولقد اطلعنا مؤخراً على تقارير عن هبة ٦٠,٠٠٠جنيه مصري من مصر إلى ضحايا فيضان العام الماضي. هذا ما يتخوف منه حزب الأمة، والذي يقودهم إلى المطالبة بزيادات كبيرة لسلطة السودانيين في هذا القطر وإنهاء الحكم الثنائي. إنه صعب علينا، ونحن نرى هذا يجري، أن ننتقد موقفهم.

٦ ـ في خطابك إليّ، ومن الرواية التي رويتها من محادثات وزير الخارجية مع وزير الخارجية المصري، هناك إشارات مطمئنة إلى موقف الحكومة البريطانية. ولقد قمت بتمريرها بحذر وبصورة واسعة. كان واردل اسميث أيضاً مطمئناً لكل الذين قابلهم ، لكن هناك حادثة أو حادثتين يبدو لي أنهما من سوء الطالع. لورد ستانزغيت، الذي يعتبر الرأي العام هنا بأن له ضلعاً في هذا الشأن، لأنه كان ضمن وفد مفاوضات عام ١٩٤٦، والذي ربما يعتقد بأنه يتحدث من موقع قوة كونه من النبلاء ووزيراً عمالياً سابقاً، أدلى مؤخراً بحديث إلى هيئة الإذاعة البريطانية أخبرت بأنه «دعاية مصرية خالصة» وغير دقيق من الناحية التاريخية. من المؤكد أن مثل هكذا حديث يجعل الناس هنا، بريطانيين وسودانيين على السواء، يتعجبون ما إذا كانت حكومة بريطانيا مخلصة، وما إذا كانت لا تنوي تعريض الرأي العام إلى نكسة.

لدينا بعد ذلك موقف اتخذه النحاس باشا وصلاح الدين في القاهرة، بأن المباحثات تسير بصورة طيبة وأن مصر يمكنها أن تأمل في المستقبل القريب بأن تحصل على شيء من حكومة بريطانيا. وإن لم تتحصل على شيء بالنسبة إلى السودان في المحادثات المستأنفة، ألا يمكن أن يكون هناك احتمال حصول قدر كبير من المتاعب في مصر؟ وأن يطلب إلى السودان عمل شيء للمساعدة في تهدئة الخواطر؟

٧ ـ إنني متأكد جيداً أنه إذا ما كانت هناك أي محاولة للمساومة على السودان من دون استشارة السودانيين، فستخلق لنا متاعب. إن السودانيين بمختلف اتجاهاتهم السياسية، إضافة إلى زعماء القبائل، والجنوبيين متحدون تماماً حول هذا: أنهم مصممون على أنهم يقرروا بأنفسهم، مستقبلهم في وقت ما: يتوجب عليّ أن أقول إنني أخشى أية محاولة لفعل هذا رغماً عنهم.

في مثل هذه الحالة، ألا يكون من المستحسن (أقول هذا بكل استحياء وبعض الارتعاش) أن يكون هناك ممثلين لحكومة السودان في لندن أو القاهرة عندما تستأنف المفاوضات؟ ألا ينبغي أن يكون معاليه أو أي شخص يمثله هناك؟

٨ ـ كتبت هذه المذكرة كشأن شخصي خالص. لم أستشر معاليه كونه مسافراً، ولن

يعود قبل أسبوعين. آمل في أن تتعامل معها على أنها محاولة لإطلاعك على وجهة نظري، بصفة خاصة، في بعض النقاط والتي أظن أنها تتطلب شرحاً أكثر.

٩ ـ منذ أن كتبت ما ورد سابقاً لاحظت إشارة وزارة الخارجية بالتبرؤ من ستانزغيت، وسنستخدم ذلك بحذر إذا ما دعت الضرورة. لا أظن أن الصحف السودانية سمعت عنه كثيراً حتى الآن.

أيضاً كحاشية، يبدو واضحاً أن المصريين مقبلون على عمل كل ما في وسعهم لمنعنا من تأليف اللجنة (انظر الفقرة الرابعة) بتمثيل سياسي عريض. السيد علي، الذي بدأ، في الظهور قليلاً وبدا تقريباً، مؤيداً التعاون مع اللجنة تراجع إلى عزلته و هو لا يقابل أحداً، وهناك فيض من الزوار المصريين إلى السودان. ليس لديّ شك بأنهم يخشون أن السودانيين يتكاتفون الآن وأنهم سيفعلون أقصى ما يمكنهم لمنع ذلك. على كل حال، إنني مفعم بالأمل بأننا سنتمكن من تشكيل هيئة تمثيلية، ولديّ أمل بأنهم سيفعلون شيئاً هنا مشابهاً لتقرير كوسيه عن ساحل الذهب.

أرجو أن تعذرني على هذا البحث الطويل عن السياسة في السودان، واعذرني، إذا ما كان يتوجب عليّ ألا أكتبه. مايال، الذي أكتب له على هذا المنوال أسبوعياً، يطلع دائماً على وجهة نظرنا حول هذه المسائل، ويمكن دائماً أن يعطيك الصورة عن آخر تطورات الوضع السياسي.

بكل الأماني الطيبة،

المخلص

روبرتسون

[CII]

F.O. 371/90152

من بوكر، وزارة الخارجية ـ لندن، إلى روبرتسون ـ الخرطوم،

٥ مارس ١٩٥١

شخصي وسري،

إنني آسف جداً لعدم إعلامك باستلامي لخطابك بتاريخ ٢ كانون الثاني/ يناير. كنت أريد أولاً التحدث إلى مايال، للحصول على مزيد من المعطيات، ولأسباب عديدة لم أتمكن من تحديد موعد معه إلا قبل أيام. جرى بيننا حديث مفيد، لكنه أخبرني في اليوم التالي بأنه يريد أن يرسل لي بعض المذكرات التي توضح نقاطاً معينة ناقشناها. لم أتسلم هذه المذكرات بعد، لكنني لا أريد تأخير ردي أكثر من ذلك.

في خطابك أوردت نقطتين تعتقد بأنهما لم يجر التشديد عليهما بطريقة كافية، وأعني تخوّف الزعماء القبليين الشماليين من أن يحكمهم أفندية الخرطوم وأم درمان، والخطورة التي ستترتب على إقصاء العناصر القبلية و «الجنوبيين» إذا ما وافقت الحكومة على مشاركة أكبر في المسؤوليات السياسية (وزراء أكثر وسلطة أوسع للجمعية) والتي ستكون ضرورية (والتي من المحتمل أن توصي بها اللجنة التي ستنظر في قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية) من أجل إبقاء تعاون حزب الأمة وجلب الختمية داخلا.إنه يبدو من المشكوك فيه إذا ما كان من المناسب أو من الممكن إعاقة التقدم نحو الحكم الذاتي مراعاة للزعماء القبليين، وأتعجب ما إذا كان في الإمكان معالجة المشكلة،إلى حد ما، بإغراء الزعماء القبليين للانخراط في السياسة من أجل تأمين مصالحهم المشروعة. أفترض أن الصعوبة هنا ناجمة عن مقاومة السياسيين لتعيين «دخلاء» كوزراء. لكنني فهمت من مايال أنه منذ كتابة خطابك يرفض الختمية الصلاحيات المقترحة للجنة، وأنه ربما تجد ضرورياً الآن التركيز على هذا الموضوع بالذات، ما لم ينشأ عامل آخر.

بالنسبة إلى الجنوب، أظن أننا جميعنا متفقون على أن بعض التحوطات مطلوبة. إن الإجابة السهلة هي أن يصوغ النواب الجنوبيون، بمساعدة البريطانيين، هذه التحوطات. لكنني أعتقد بأن أي بادرة بريطانية أو تأثير في هذا المنحى يُحتمل أن ينظر إليه كمحاولة

لفصل الجنوب عن الشمال، وأن الجنوبيين أنفسهم ليسوا قادرين بعد على التعامل مع المشكلة بأنفسهم.

أظن أننا جميعاً مدركون لتصاعد الدعاية المصرية في السودان والإحراج الذي تسببه لحكومة السودان.

أرجو أن تطمئن أيضاً، بأننا مدركون لاستحالة أن «نساوم على السودان» في هذه المرحلة المتقدمة من تطور السودانيين، من دون أن تستشيرهم في مرحلة ما. وإذا ما كنا حقيقة سنصل إلى اتفاق حول السودان، سيكون من الضروري، دون شك، تمثيل حكومة السودان أو السودانيين في المفاوضات. لكن في هذه اللحظة نركز، عامدين، على مسألة الدفاع، وفي هذه المسألة ستستأنف المفاوضات. وإذا ما أصروا،عندما نعرض وجهة نظرنا حول الدفاع، على معرفة وجهة نظرنا عن السودان في الوقت نفسه، عندئذ يجب علينا التفكير مجدداً، وسيكون هناك تأخير أكثر.

لقد رحبت بخطابك، وآمل أن تواصل الكتابة إليّ بصفة شخصية وغير رسمية عن بعض مشاكلك عندما تشعر بأن لديك الرغبة بذلك. إنه عون كبير لنا معرفة كيف تفكرون.

بوكر

[CIII]

F.O. 371/90112

(هذه ليست وثيقة رسمية ولم تصدر عن حكومة السودان. لقد أعدت لتساعد قادة الرأي العام في الصحف أو البرلمان في تفسير المعلومات التي قد تصل المملكة المتحدة من السودان في الحالات التي ربما تنجم عن الأحداث الأخيرة في الشرق الأوسط. كتبت وصدرت عن مستشار العلاقات العامة لحكومة السودان في لندن).

خلفية عن أخبار السودان
«الأحزاب السياسية الرئيسية في السودان»

أكتوبر، ١٩٥١

أعلن يوم السبت، ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر، أن المقترحات بشأن مستقبل السودان التي سلمها في ذلك اليوم، السفير البريطاني في القاهرة إلى الحكومة المصرية، تم نقلها إلى قادة «الأحزاب السياسية الرئيسية في الخرطوم». عندما أعدت هذه المقترحات للنشر في ١٤ أكتوبر لوحظ أن الحكومة البريطانية نفذت تعهدها الذي كررته مراراً بوجوب استشارة السودانيين حول أي تغيير يطرأ على الأوضاع في بلادهم وأن يكونوا أحراراً في تقرير مستقبلهم النهائي.

من ثمانية ملايين نسمة يعيشون في السودان هناك فقط عدة آلاف، من الذين يقطنون أساساً في المدن الكبرى في الشمال، لديهم وعي سياسي. جنوب خط العرض ١٢ فإن السكان ليس لديهم أو لديهم إلمام ضئيلاً بالسياسة، ولا ينتمون إلى أي حزب سياسي. في المناطق الريفية من الشمال، حيث نما الوعي السياسي ببطء، تبحث الأحزاب الموالية لمصر عن دعم لا سيما من أعضاء الجمعية التشريعية الذين يمثلون القبائل من المديرية الشمالية ومن شرق السودان، بينما يدعم الأعضاء القبليون في الوسط، وفي الجنوب وغرب البلاد، بصلابة تقريباً، الأحزاب الموالية للاستقلال.

تشكل الأحزاب السياسية الرئيسة مجموعتين، أولئك الذين يحبذون نوعاً من الاتحاد مع مصر وأولئك الذين يهدفون إلى الاستقلال. إنه مستحيل تقدير أي من المجموعتين تملك العدد الأكبر من الأتباع في أوساط السكان الواعين سياسياً في المناطق الحضرية، لكن يوجد قليل من الشك بأنه في وسط السكان الأقل وعياً، في المناطق الريفية في شمال

السودان، تملك المجموعة الموالية للاستقلال أغلبية واضحة، بينما تعارض القلة القليلة من الجنوبيين، الذين ليس لديهم أي وجهة نظر سياسية عن مستقبل بلادهم، أي موقف تتخذه المجموعة الموالية لمصر.

إن الأحزاب السياسية من المجموعتين تجمعهما في الرغبة والمطالبة بإنهاء الحكم الثنائي الحالي. يرغبون في هذا، على كل حال، لأسباب مختلفة جداً، وكل حزب يسعى لإحراز هدفه السياسي بطرق مختلفة ومتشعبة جداً. وعليه، لتفسير موقف الأحزاب السياسية الرئيسية من الأحداث الأخيرة، الوشيكة الحدوث، من الضروري معرفة موقف الأحزاب وكيف تأمل في تحقيق أهدافها.

منذ تشكيل الآلية الدستورية الحالية في عام ١٩٤٨، قاطعت أحزاب المجموعة الموالية لمصر الانتخابات ولم تضطلع بأي دور في حكم القطر، بالرغم من أن المناطق الريفية في شمال السودان التي تنزع إلى مساندة هذه الأحزاب انتخبت ممثليها الذين جلسوا بانتظام في الجمعية. تعاونت أحزاب المجموعة الموالية للاستقلال وسكان المناطق الريفية في الشمال والجنوب، الذين يساندونهم، تعاوناً كاملاً في آلية الحكم ولديهم أغلبية في المجلس التنفيذي على الأعضاء البريطانيين وأغلبية كبيرة في الجمعية التشريعية.

شكّل الحاكم العام في آذار/ مارس عام ١٩٥١، واستجابة لقرارات الجمعية التشريعية، لجنة لـ «إعادة النظر في الدوائر الحالية وقانون الانتخابات ورفع توصيات في ذلك. وكذلك في المسائل الأخرى في قانون عام ١٩٤٨ التي قد تزيد من قيمة وفعالية الجمعية أو المجلس كأداة عملية لحكومة ديموقراطية بإجراءات كاملة لسيطرة برلمانية داخل إطار الاتفاقيات الدستورية الموجودة». يرأس هذه اللجنة قاضٍ بريطاني من المحكمة العليا وتتألف بالكامل من أعضاء سودانيين يمثلون الأحزاب السياسية للمجموعتين عدا حزب الأشقاء، وكذلك ممثلين من المناطق الريفية في الشمال وجنوب السودان. يتوقع أن ترفع اللجنة تقريرها قريباً بعد اجتماع الجمعية التشريعية في ٥ نوفمبر (هذا إذا لم تستدع مبكراً). ومما تجدر ملاحظته أنه بالنظر إلى التشكيل التمثيلي العريض والمتشعب للجنة، وبالرغم من أحداث الأسبوع الماضي، فإن الأحزاب السياسية الرئيسة، عدا الأشقاء، متفقون على الاعتقاد أن مستقبل قطرهم يجب أن يبت عبر القنوات الدستورية، وعليه ليسوا مقتنعين على هذا الصعيد بفائدة لجنة التعديل. في الحقيقة أن إلغاء مصر، من جانب واحد، لاتفاقية الحكم الثنائي ومعاهدة عام ١٩٣٦ يبدو أنه قد عزز من أهمية داخل السودان عمل اللجنة وشدد على ضرورة إقرارها بأسرع ما يمكن.

المجموعة الموالية لمصر (الأحزاب الرئيسية).

١ ـ الأشقاء (إخوان الدم):

يمثل هذا الحزب المتطرفين في المجموعة. وينادي باندماج كامل للسودان مع مصر تحت التاج المصري. المنادون به، معظمهم مستخدمو حكومة أو متحدرون من نسل مصري، ويوجدون بصفة رئيسية في المدن الكبرى في شمال السودان. ولهم أتباع قلائل إن وجدوا في المناطق الريفية. طبيعي للحزب، الذي تموله القاهرة، أن يرحب بإلغاء مصر من جانب واحد وأن يمهد الطريق أمام السودان ليصبح محافظة داخلية تابعة لمصر، يرسل أعضاءه لتمثيل مصالحهم في البرلمان المصري. الحزب على كل حال يمكن أن يكون مستعداً لقبول درجة من الحكم الذاتي الداخلي بشرط أن تدار الشؤون المالية، والشؤون الخارجية والدفاع من القاهرة. اختلف قائداه إسماعيل الأزهري ومحمد نور الدين، مؤخراً بعد توزيع التشريفات بمناسبة زواج الملك فاروق، لكن أتباع الحزب منقسمون فقط على مستوى الأفراد وليس في شأن المبادئ السياسية. ويعملون لوحدة وادي النيل.

٢ ـ الاتحاديون:

هذا الحزب قليل الأفراد، لكنه مركز المجموعة، وينادي بدومنيون تحت التاج المصري، لكن مع حق الانفصال. أتباعه، معظمهم من مستخدمي الحكومة، ربما كمرحلة أولية وتحت ظروف معينة مستعدون لقبول السيطرة من القاهرة في الشؤون المالية، الشؤون الخارجية والدفاع، شرط أن تمنح مصر ضمانات كافية بأن وضع الدومنيون الكامل سيمنح حتمياً وأن يعترف بحق السودان في الانفصال عن التاج. يرى الحزب، أو على الأقل قسم لا بأس به منه، وضع السودان النهائي، مثل وضع «الهند»، في نطاق كومنولث مصر، أكثر من ذلك «لأوستراليا» تحت التاج المصري. للحزب شخصيات حيوية قليلة وقدر قليل من الأتباع خارج المراكز الحضرية في شمال السودان. وكما يدل اسمه فإن الحزب يعمل لوحدة وادي النيل.

٥ ـ الجبهة الوطنية:

يحتمل أن يكون هذا الحزب هو الأكبر والأحدث والأكثر تأثيراً في المجموعة الموالية لمصر. إنه الحزب الوحيد من المجموعة الذي له أتباع كثر خارج نطاق موظفي الحكومة وخارج حدود المراكز الحضرية الكبرى في شمال السودان. معظم أعضائه أتباع لطائفة الختمية الدينية ويعتقد أن الحزب لديه، إن لم يكن توجيه نشط، من الدعم المؤثر للسيد علي الميرغني، أحد أكبر شخصيتين في السودان. يسعى الحزب لدومنيون تحت التاج المصري. من المحتمل أن يكون استعداده لقبول التاج المصري نابعاً من الخوف والغيرة من الوضع القومي للسيد عبد الرحمن المهدي وحزب الأمة أكثر من تأييده لمصر أو لملكها. ويعتقد أنه ليس مستعداً لقبول التاج من دون حكم ذاتي للسودان، ويشمل ذلك سيطرة الخرطوم على الشؤون المالية، الشؤون الخارجية والدفاع. لقد رحب بإلغاء مصر

من جانب واحد للحكم الثنائي، وقد خلع على فاروق لقب ملك السودان، لكنه يستنكر، ومتوقع منه أيضاً، رفضه فرض دستور من القاهرة لا يلبي مطلب الدومنيون ويترك الشؤون المالية، والشؤون الخارجية والدفاع مخولة للبرلمان المصري. إنه من المؤكد أن يقاوم الاقتراح المصري بإخضاع مجلس الوزراء ومجلس النواب في السودان للعزل من قبل الملك، كما أن فكرة خضوع قوانين السودان لمراسيم البرلمان المصري وفيتو التاج المصري عكس مبادئه السياسية تماماً.

الأحزاب الموالية للاستقلال (المجموعة الرئيسة).

١. الأمة: هذا الحزب هو الأكبر عددياً، والأكثر تأثيراً والأكثر تقدماً في القطر. مؤكد أن عدد أتباعه تقريباً أكثر من ٩٠٪ من السودانيين الذين يطالبون بالحكم الذاتي الفوري الكامل، وكذلك الاستقلال الكامل الفوري، وحق السودانيين الكامل في تقرير المصير، واختيار مستقبلهم السياسي بمجرد نيلهم الاستقلال. ويتصور الحزب وضعه المستقبلي إما في تحالف وثيق مع بريطانيا العظمى أو مصر أو مع الاثنين معاً. ويجب أن يكون اختيار ذلك التحالف بحرية وليس شراكة تتم بإكراه. رحب الحزب بإلغاء مصر للحكم الثنائي من جانب واحد لأنه:

(أ) يعتقد بأنه سينهي الحكم الثنائي الحالي؛

(ب) فسر تصرف الإلغاء بأنه يعيد الاستقلال للسودان.

إنه غير مستعد أن يلزم نفسه الآن بالشكل النهائي للدولة السودانية المستقلة. ويوجد في وسط أتباعه الكثر في المراكز الحضرية والمناطق الريفية، مناصرون للنظام الملكي وجمهوريون وكثيرون من الذين يرحبون بانخراط السودان المستقل في دومنيون داخل نطاق الكومنولث البريطاني. لقد مقت هذا الحزب بشدة في السنين الأخيرة تدخل مصر ودعايتها في السودان وأسف لعدم مقدرة الإدارة (التي تعمل بولاء لدولتي الحكم الثنائي) على منع أو السيطرة على ما يعتبره فعلاً مصرياً مدمراً للرغبات الصادقة للسودان. ويعتبر دستور مصر المقترح، الذي تريد فرضه على السودان، أكبر إهانة تلقّاها القطر على أيدي المصريين. تتم مساندة الحزب بصورة نشطة، ويموّل ويُدار من قِبَل السيد عبد الرحمن المهدي، أقوى وأكثر شخصية مؤثرة في السودان. الحزب ليس موالياً لبريطانيا أو لمصر لكنه يهدف إلى أن يرى السودان حراً تماماً ومستقلاً في أن يختار موظفيه، مستشاريه وأصدقاءه من بين دول العالم، وشكل الحكم وطريقته في إدارته. تعاون الحزب خلال فترة وجوده في الثماني أو التسع سنوات الماضية مع حكومة السودان في تجربتها الدستورية لأنه يعتقد بأنها الوسيلة السريعة لتهيئة نفسه للحكم الذاتي والاستقلال، ويتعاون بنشاط

ضمن لجنة التعديل لكنه هدد بمقاطعة الانتخابات المقبلة للجمعية التشريعية إذا لم تُخض على أساس الحكم الذاتي. إنه ليس صنيعة للبريطانيين كما تعتقد ذلك مصر غالباً، لأنه أيضاً يتوق إلى تحرير السودان من السيطرة البريطانية، كما أنه تواق للحد من التدخل المصري في السودان.

الأحزاب الأخرى:

٢ ـ كان هناك، وعلى فترات متقطعة، خلال السنوات القليلة الماضية في المجموعة الموالية للاستقلال، أحزاب سياسية صغيرة، ولكن حتى إذا كانت موجودة اليوم لا يمكن أن تصنّف كأحزاب رئيسة وليس لأي منها تمثيل منفرد في لجنة التعديل. «**الأحرار**» يأمل في الاستقلال بعد إغراء مصر بموافقتها على منحه طواعية للسودان. **الحزب القومي** يريد استقلالاً بعد فترة انتقالية تحت وصاية عالمية، وهناك **الجمهوريون**، الذين قرروا مسبقاً، دعمهم لنظام جمهوري عندما يتحقق الاستقلال. إنه من المحتمل في المرحلة الحالية، أن تترك هذه الأحزاب السياسية المساعدة، حتى لو لم يكن لها استقلاليتها، خلافاتها جانباً وتصبح مستعدة للاندماج مع حزب الأمة، على أمل أن الأحداث الأخيرة ستعجل في هذا الاستقلال.

لم يرد ذكر في هذه المذكرة، لردود فعل حكومة السودان، إن على التصرف المصري الأخير أو على المقترحات الجديدة التي قدمتها الحكومة البريطانية إلى مصر. أوضحت التصريحات التي أدلى بها في الخرطوم سير شارلز كيمنج، الحاكم العام بالإنابة، في ٩ أكتوبر، وتلك التي أدلى بها روبرت هاو، الحاكم العام، في ١٤ أكتوبر، والتي نشرت كاملة في الصحافة البريطانية وفي هيئة الإذاعة البريطانية، موقف حكومة السودان من الوضع الحالي بصورة كافية وأدركت عدم الحاجة إلى شرح هذه التفسيرات.

١٥ أكتوبر ١٩٥١

[CIV]

F.O. 371/90112

مقتطفات من خطابات «شخصية وسرية» من سير جيمس روبرتسون إلى مستر س. ديفيز

سري للغاية

١ ـ المؤرخ ١٥ أكتوبر، ١٩٥١

بصورة عامة، إن المقترحات المصرية لم تلقَ صدى حسناً عند السودانيين ككل، وحتى «صوت السودان»، وهي صحيفة على ولاء شديد للختمية، قالت إنها غير مناسبة، وفي كل الحالات لن يقبل السودانيون أي شيء يُفرض عليهم من الخارج. ولقد أوصي أمس في المجلس بأنه يجب علينا التحرك سريعاً في طريق الحكم الذاتي إذا لم نرد خسارة الفرصة التي اكتسبناها من الفعل المصري النابي، ونتيجة لذلك وضعنا برنامجاً تحضيرياً للجنة تعديل الدستور، على افتراض أن التقرير سيقدم هذا العام، وربما كان في الإمكان إجراء الانتخابات وإعداد دستور يبدأ العمل به منتصف العام القادم، رغم أن ذلك سيكون على عجل. على كل حال أشعر بالتأكيد بأننا سنتقدم أسرع مما كنا نتوقع، وأنه ما لم نقم بذلك فسنفقد فرصة جيدة وفريدة في كسب السياسيين لموقفنا.

٢ ـ المؤرخ ١٨ أكتوبر، ١٩٥١

أسطر قليلة لأعلمك كيف تجري الأمور هنا. حتى الآن لا يوجد شيء مثير والكل هادئ ومسالم، لكن أزهري، نور الدين وشركاءهم، متوقع رجوعهم اليوم إلى وادي سيدنا. والآن، وبما أن الحاكم العام لا يملك أية سلطة، وحكومة السودان لا تمارس سلطاتها، ربما يكون وجودنا لتضييع الوقت. هناك مزاعم بأنهم حصلوا على تمويل جيد وأنهم ينوون إحداث متاعب بقدر ما يستطيعون. لقد منعنا المظاهرات وإذا ما حاولوا تسيير مظاهرات علينا تفريقها بأسرع ما نستطيع.

أجريت محادثات مع السيد عبد الرحمن المهدي، الشنقيطي، الدرديري محمد عثمان وكثيرين آخرين. الشيء المقنع جداً من وجهة نظرنا هي الطريقة التي يقف بها الدرديري

وشركاؤه، بشدة إلى جانب سودان حر، ولا يكنّ أي شعور بالولاء لمصر. الدرديري، الذي قابلته هذا الصباح، كان أكثر تشدداً بأن العلاقة مع مصر كما اقترحها المصريون غير مقبولة أبداً له ولجموع «الختمية». قال لي إنه سيكرس حياته لخدمة وطنه، وإن واجبه الأول تحطيم حزب «الأشقاء». هو ومجموعته يبدو أنهم ميالون إلى نوع من وصاية هيئة الأمم المتحدة على السودان، وأقترح بأن تسأل لجنة تعديل الدستور الحالية، الحاكم العام بأن يقدم اقتراحاً من هذا القبيل. تصور وجود لجنة أمم متحدة مقيمة لتأمين حقوق السودانيين، وفي أثناء ذلك تستمر الإدارة كما هي، لكن مع وجود وزارة سودانية بسلطات معتبرة وليست كاملة. ويعتقد بأن هذا الاقتراح يمكن تمديده لفترة ما، وسيكون السودانيون بعد ذلك مستعدين للاستقلال التام.

تحدثت بالأمس إلى السيد عبد الرحمن والشنقيطي ووجدت أن أفكارهما تتجه إلى حد كبير في هذا المنحى.

٣ ـ المؤرخ ٢ أكتوبر ١٩٥١:

يبدو أن عودة عبد الهادي بك إلى مصر يوم السبت كان لها التأثير الذي كنا نتوقعه. كان حزب الأمة والاستقلاليون، سعداء بهذه العودة وظن الآخرون بأنه تصرف استبدادي.

نفكر في اتخاذ احتياطات في حال أي تصرف يصدر من قبل القوات المصرية في السودان، وأعتقد أن كل شيء أعدّ له حالياً. وصل معاليه إلى خلاصة مفادها ألا نفعل شيئاً إلا إذا ما صدر عنهم إشارات توحي بأنهم سيكونون مصدر إزعاج. من المحتمل أن يقابل قائدهم ليعلمه بأنه طالما تصرفوا بأدب يمكنهم البقاء بهدوء هنا.

نتوقع أن ترغب الجمعية التشريعية في تداول الوضع بأكمله عندما يجتمعون يوم الخميس. ونقترح بأن أقدم تصريحاً واقعياً عن الذي حدث مقتبساً التصريحات الحكومية المختلفة وأن يقوم بعد ذلك عضو مستقل بتقديم اقتراح يشجب التصرف المصري ويشكر حكومة بريطانيا لوقفتها مع حقوق السودانيين. وعما إذا كان في مجرى المداولة ستتم الإشارة إلى اقتراح هيئة الأمم المتحدة أم لا. بمجرد أن تجتمع الجمعية يجب أن يكون من الممكن أن نقيّم جيداً الشعور العام في القطر ككل. كل وجهات النظر السابقة كانت من قبل الجزء القليل المستنير سياسياً في الخرطوم.

٤ ـ المؤرخ ٢٠ أكتوبر، ١٩٥١

(خطاب ملحق ـ مذكرة عن محادثة مع عبد الماجد أحمد يوم الجمعة، ١٩ أكتوبر، ١٩٥١).

مرسل لك نسختان من مذكرة عن محادثة أجريتها هذا الصباح مع السيد عبد الماجد

أحمد. أكون سعيداً بأن تسلّم نسخة منها إلى ألن أو بوكر في وزارة الخارجية. لا أدري متى سيكون لدى لجنة التعديل رغبة في إرسال برقيتها إلى هيئة الأمم المتحدة، لكنني أعتقد بأن وزارة الخارجية يجب أن تعلم أنها ربما أرسلت، وأنهم ربما تداولوا في ما يجب أن تكون عليه وجهة نظرهم حول هذا الاقتراح. إذا ما دعم السودانيون، ممثلين في هذه اللجنة وفي الجمعية التشريعية، هذه المقترحات، فمن غير الحكمة أن ترفضها حكومة بريطانيا.

[CV]

F.O. 371/90112

مكتب السكرتير الإداري
حكومة السودان

٢١ أكتوبر ١٩٥١

سري للغاية،
معنون إلى: جميع مديري المديريات،
مفوض بورتسودان،
جميع رؤساء المصالح،

إنه في الإمكان الآن ــ بعد أسبوعين من خطبة النحاس التي أعلن فيها عزم الحكومة المصرية على إلغاء معاهدة عام ١٩٣٦ واتفاقيتي الحكم الثنائي لعام ١٨٩٩ ــ أن نعطي بعض التقدير لتأثيرات ذلك على السودان.

٢ ــ لقد حافظ السودانيون على الهدوء بصورة رائعة وموقف وقور. لم تكن هناك اضطرابات، أو مظاهرات ومتاعب من أي نوع. وقد أبدت الطبقات المستنيرة سياسياً، بالطبع، أكبر تجاوب ممكن، وناقشت وجادلت في بواطن وظواهر المسألة من دون ملل. الصحافة المحلية بمختلف انتماءاتها عارضت أو أيّدت التصرف المصري. وصلت خطابات تأييد حكومة السودان بأعداد معتبرة، وبناء على ما حصل يمكنني أن أحكم، أن «الأشقاء» والعناصر الموالية لمصر في القطر قد منيت بانتكاسة قاسية. وأعلمكم بأنهم طلبوا من المصريين تعديل «دستور السودان» الجديد ليسمح بتقرير المصير في نهاية الأمر. وأن توصياتهم رفضت. وكانت النتيجة أن الجبهة الوطنية والاتحاديين المستقلين، وكانوا حتى وقت قريب ينادون بنوع من الدومنيون تحت التاج المصري، غيّروا رأيهم كلية ويعارضون الآن مثل هذه الرابطة مع مصر.

٣ ــ اتخذت الحكومة بعض الخطوات للتأكد من الحفاظ على القانون والنظام. منع معاليه

اثنين من المصريين من العودة إلى السودان:البشاري باشا، رئيس أركان حرب القوات المصرية، وعبد الهادي بك، مفتش عام التعليم المصري، وارتبط اسما الاثنين بالدعاية وتوزيع الأموال على السودانيين في السنوات الأخيرة. بشاري باشا الذي كان من المتوقع رجوعه إلى الخرطوم أمس، يقال بأنه أحسّ بالمرض عندما كان يهمّ بالصعود إلى الطائرة في القاهرة؛ عبد الهادي باشا الذي وصل إلى وادي سيدنا أعلم بأنه غير مسموح له دخول السودان، وأعيد إلى مصر في الطائرة نفسها بعد ساعة ونصف الساعة من وصوله.

من غير المحتمل أن تكفّ مصر عن إغداق الأموال على السودان وستحاول إثارة المتاعب والفوضى. وآمل من إبقاء اثنين من قياديي دعايتها في القاهرة أن يشل حركتها بعض الشيء.

جانباً من مخاطر الاضطرابات المدنية، فإن وجود الجيش المصري خطر كامن. إن وجود قوة عسكرية ليست تحت إمرة الحكومة يجب أن يكون، في أي وقت، مصدر خطر، وهذا أمر ربما يتفاقم، إذا ما كان هناك استمرار للمتاعب من قبل المصريين أو إذا كانت هناك اضطرابات في مدن السودان. يعتقد بأن القوات المصرية، والتي تعدادها حوالى ألف، معنوياتها هابطة، وهي موزعة على مجموعات صغيرة في ثكنتين داخل الخرطوم، ووضعها في جبل أولياء وفي بورتسودان ضعيف جداً، ولا يمكن أن تصلهم تعزيزات، وهي تقع تحت رحمتنا. اتخذ القائد إجراءات معينة ذات طبيعة احتياطية، وتعمل حكومة صاحب الجلالة على أن ترسو إحدى سفنها في بورتسودان في الوقت الحاضر. وسيعرقل هذا من قبل الفرقة المصرية هناك. وإذا ما كانت ستتخذ إجراءات أخرى فإن ذلك يعتمد على الموقف في مصر، وكيف سيكون مسلك القوات المصرية هنا. إننا لا نريد أن نغامر بأي سفك للدماء. لقد طلبت من مدير منطقة الخرطوم أن يدرس مشروعاً لإخلاء النساء البريطانيات والأطفال كإجراء احتياطي. إن الحالة لا تستدعي أي انزعاج وهذا إجراء روتيني عادي.

٥ ـ حسب علمي لم يكن هناك تدخل في البريد والهاتف أو الاتصال البرقي عبر مصر عدا في القاهرة. أجرى مدير البريد والبرق ترتيبات لتغيير خط سير البريد الجوي والبرقيات إن كان ذلك ضرورياً.

٦ ـ قمت، حتى الآن، بوصف الوضع الحالي. لا يزال من المبكر النظر في النتائج بعيدة المدى للتصرف المصري. يقول السياسيون السودانيون إن الحكم الثنائي قد قُضي عليه، وإنه سيكون من الصعب جداً على حكومة بريطانيا الحفاظ على الوضع القانوني الذي ما زال قائماً. ماذا سيصبح وضع السودان الدستوري في المستقبل؟ مَن الذي سيصبح صاحب السيادة، وما الوضع العالمي الذي سيكون لدينا؟ اقترحت حلولاً مختلفة:

وصاية هيئة الأمم المتحدة، حماية بريطانية، استقلال فوري، وهذه جميعها نادى بها السودانيون. إنه ما زال مبكراً أن نكتشف كيف ستتبلور وجهات النظر.

من قبيل الصدفة، فإن معلوماتنا عن الذي ستقوم به مصر حصلنا عليها من مصادر بريطانية وغير رسمية. لم نتلق اتصالاً منذ البداية حتى النهاية وهذا يبدو غير طبيعياً.

وقّعه هـ. نايتنغيل
عن السكرتير الإداري
(صاغه سير جيمس روبرتسون)

[CVI]

F.O. 371/90114,

[تكوين الحزب الجمهوري الاشتراكي]
خطاب من س.ج. ديفيز إلى ر. آلن.

٣ ديسمبر ١٩٥١

ملاحق

مقتطفات من خطاب من سير جيمس روبرتسون (١٧نوفمبر)

وقائع من ر.س. ماكويرث يونغ.

أرسل لكم هنا مقتطفات من خطاب شخصي من سير جيمس روبرتسون في تاريخ ١٥ نوفمبر ١٩٥١. هذا الخطاب أرسل، لسوء الحظ، في الحقيبة الديبلوماسية، ووصلنا في ٣٠ نوفمبر، إنها انتكاسة محزنة في بطء وصول الحقائب الديبلوماسية في هذه الأيام.

الحزب الذي يشير إليه سير جيمس بوضوح هو الذي وزع بيانه على المراسلين الأجانب في ١٥ نوفمبر، والذي أرسلنا لك نسخة منه، مرفقة مع قائمة من الموقعين بتاريخ ٢١ نوفمبر لماكويرث يونغ. كما توقّع روبرتسون، فإن رد فعل حزب «الأمة» كان قوياً، وربما تذكر أن ممثليهم في المقابلة التي منحتها لهم في يوم السبت ٢٤ نوفمبر قالوا بسرور شديد إن المسألة كلها «طبخها» البريطانيون.

منذ ذلك الخطاب، بتاريخ ١٧ نوفمبر، سمعت من روبرتسون أن الحزب الجديد يتعرض إلى سيل من الشتائم في صحافة الخرطوم المحلية، وأن نواباً قليلين واجهوا، بمرح، التعنيف الشديد من السيد عبد الرحمن، الذي بدا واضحاً أنه انزعج من هذا الارتداد من مجموعة يعتبر أنهم أتباعه الشخصيون، والذين استعرض، في بعض الأوقات، دعمهم المادي والنشط أمام منافسيه السياسيين.

أظن أن هذا الحزب، إذا ما نما يوعد باستقرار كبير في السودان، أفضل من الأحزاب الأخرى، فقط بسبب من كونه حزباً غير طائفي.

أستنتج أن وفد حزب «الأمة» ترك انطباعاً في مجلس العموم في ٢٩ نوفمبر في كل اجتماعاته التي نظمها فينر بروكوي، وترك أعضاؤه انطباعاً لدى مجلس العموم أن «الأمة»

هو الحزب الوحيد الديموقراطي في كل القطر، وأنه لا بد من القيامَ بعمل سريع لدعمه، وترك الشيء القليل مما يتوقع عمله مبهماً، لكنني أعتقد بأن نشر الشيء القليل عن هذا الحزب الجديد ربما سمح بإيجاد نظرة جديدة ومتوازية إلى أغلب الأمور.

ملحق رقم ٢٢٦

خلال الأسابيع القليلة الماضية كنت قلقاً من الشوفينية الرئيسة في الحياة السياسية السودانية: خصومة السيد عبد الرحمن والسيد علي في علاقتهما الشخصية. فشلت كل المحاولات في السنين الأخيرة لإيجاد نوع من التوافق وأظن أنه يجب الافتراض بأن من غير المحتمل إحراز أي تقدم طالما الزعيمان على قيد الحياة. هذه العداوة الشخصية، وهي دينية في أساسها، تركزت الآن، وبقوة، في السياسة، وحصل ذلك بطريقة لا يمكن حلها، وتسبب في سعي الجانبين إلى مطالب سياسية ومقترحات للمستقبل، ليست في مكانها، بل دخلوا في مناورات علمانية ودنيوية ضد بعضهم البعض خالقين وضعاً هو من حيث لا يدرون، شريان الحياة ومصدر عيش حفنة من السياسيين عديمي التجربة، ضيقي الأفق شبّوا وترعرعوا في المدن الثلاث. لكن هناك في طول البلاد وعرضها مجموعة كبيرة من الذين أعيتهم المشادات العلمانية للسيدين والمناورات الدنيوية للسياسيين، والتي ترى مؤشرات على تطوره إلى حزب وسط، حزب سيكون من أهدافه: (١) حكم ذاتي كامل العام القادم، (٢) تقرير المصير في تاريخ يحدده البرلمان السوداني عندما يعتقد بأن الوقت أصبح مناسباً، (٣) نظام جمهوري ديموقراطي في سودان مستقل، (٤) عضوية السودان في الكومنولث البريطاني.

مثل هذا الحزب يمكنه، كما أعتقد، أن يحظى بدعم قوي من الطبقات المتعلمة، المواطنين أصحاب الممتلكات في المدن الكبيرة وفي الجزيرة، والزعماء القبليين في الشمال والجنوب، وقد يحظى بدعم قوي من السيد علي الميرغني، و بالتأكيد معارضة السيد عبد الرحمن الذي ـ يقول العكس ـ لا زال تواقاً إلى العرش، لكن ستضطره الظروف إلى الإذعان له إذا ما نما وأصبح قوياً.

من المحتمل جداً أنك ستطلع على الموجز الذي أعطاه زعماء القبائل والجنوبيون للصحافيين الأجانب في ١٥ نوفمبر. إنه مبكر جداً معرفة ماذا ستكون ردود الأفعال عليه، لكن كل الدلالات تشير إلى أن السيد عبد الرحمن سيعارضهم في اتخاذ خطوات مستقلة وأنه وحزب «الأمة» سيصدر عنهما رد فعل قوي. وستبقى رؤية كيف يكون تصميم الزعماء القبليين والجنوبيين، وكيف سيقبضون على بنادقهم بقوة. هناك احتمالات شقاق خطيرة داخل القوى المتعاونة في الجمعية والمجلس، ولكن حتى مع هذا فإنني أرى فوائد جمة في تكوين حزب وسط إذا ما كان ذلك ممكناً.

تعليق على ٢٢٦:

يبدو لي كأن الحزب الجديد يلقى مباركة رسمية مستترة، إن لم يكن تشجيعاً نشطاً في السودان.

٢ ـ يجب علينا مراقبة طلب الدومنيون بعناية. أشار مكتب الكومنولث بأنه إذا ما ضغطنا على أعضاء الكومنولث للقبول بدومنيون أفريقي ثانٍ ربما وجدنا أنه في إمكاننا القيام بذلك على حساب خسارة الموجود.

ر.س.م.ي
١٩٥١/١٢/٦

المترجم في سطور

فدوى عبدالرحمن علي طه

مترجمة الوثائق LXXXIII - CVI

- مواليد أربجي في الأقليم الأوسط ٢٣/ ١٠/ ١٩٥٥.
- ماجستير ودكتوراه (جامعة الخرطوم).
- تدريب ما بعد الدكتوراه، قسم التاريخ، جامعة بيرقن في النرويج، ومركز دراسات الشرق الأوسط، جامعة درهام.
- مشاركة في العديد من المؤتمرات المحلية والإقليمية والدولية بأوراق علمية.
- حالياً رئيسة قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة الخرطوم.
- تعد حالياً لنيل ماجستير الآداب في الترجمة، جامعة الخرطوم.
- عميدة كلية السودان الجامعية للبنات بين عامي ١٩٩٣ - ١٩٩٥.
- مديرة مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية لعامي ١٩٩٥ - ١٩٩٦.
- أستاذة تاريخ السودان الحديث والمعاصر - قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة الخرطوم.
- عضو مجلس أساتذة جامعة الخرطوم.
- لها كتب وأبحاث منشورة، منها: **«كيف نال السودان استقلاله؟»**. كما حققت كتاب: **«السودان للسودانيين»** لمؤلفه عبدالرحمن علي طه.

فهرس الأعلام

The British Documents on the Sudan

1940-1956

Volume V

1950-1951

1940-1956

THE BRITISH DOCUMENTS ON THE SUDAN

General Editor
MAHMOUD S.O. SALIH
Introduction by
PROFESSOR PETER WOODWARD

VOLUME V
1950-1951





THE BRITISH DOCUMENTS ON THE SUDAN 1940 - 1956

General Editor:

MAHMOUD S. O. SALEH

First Published in October 2002

إشـراف وتوزيـع:
شركة رياض الريس للكتب والنشر ش.م.م.
بيروت ـ لبنان

ISBN 1855 13 457 8

تصميم الغلاف: محمد حمادة

الطبعة الأولى: تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢

Contents

1950

[LXXXIII]

187 FO 371/80358, no 2 **8 Mar 1950**

[Self-government]: letter from Sir R Howe to Sir W Strang on Umma Party proposals to accelerate self-government and government plans to expand election rules. ***Minute*** **by R H G Edmonds**

In my letter to you of the 1st December[1] last regarding self-government for the Sudanese I said that I should not be surprised to receive before long some organised approach from the Umma Party and other Independents to announce either that the Sudan is now ready for self-government or to fix a date when this could be stated.

As the date for the opening of the Second Session of the Legislative Assembly—which took place on the 6th March—approached it became evident that this question was exercising the minds of the Umma Party and particularly the Sudanese members of this party in the Executive Council, and on the 13th February, the day before I was due to leave for a tour of the southern Sudan, the Leader of the Assembly—Abdulla Bey Khalil—came to see me on this matter. He said that his party were pressing strongly for the introduction of a motion during the next session of the Legislative Assembly stating that the Sudan was now ready for self-government or for independence at a definite date within the near future, on the lines of the declarations in regard to Libya and Italian Somaliland which had been made by the United Nations. Abdulla Bey said that he himself was not in favour of another motion on these lines being debated in the Legislative Assembly but its introduction there was being very strongly pressed by leading members of the party and that if it were introduced in the next session he thought it would without doubt be approved by a majority of the Assembly because he and other moderates would not be able to speak against it.

He and his colleagues in the government had accordingly thought to scotch the proposed motion through some other means of convincing the party that the Sudanese were in fact already exercising a measure of self-government and they had decided that the best means to do this was by an increase in the number of Sudanese Ministers in the Executive Council. Their proposals were for the promotion of the existing Sudanese members of Council who are not Ministers to be Ministers and the appointment of two additional Sudanese as Minister of the Interior and Minister Without Portfolio.

Abdulla Bey Khalil asked me if I would approve the above appointments.

I told Abdulla Bey that I had no inherent objection in principle to an increase in the number of Sudanese Ministers in the Executive Council. I myself regarded the present Ordinance as a first step only on the road to self-government for the Sudan. I would, however, prefer as the next step to widen the representation of Sudanese political parties in the Legislative Assembly as the best way of building the foundations for parliamentary government in the Sudan. It could not yet be said that the Assembly was a representative body of Sudanese opinion. The Khatmia were not represented as they should be and I would prefer, by such measures as amendments to the electoral rules, to make such representation possible. Moreover I did not at this moment want to disturb the situation here in view of the possibility of Anglo–Egyptian negotiations in the near future in regard to the Sudan and the

consequent necessity for the Sudanese to present a united front so that consultations with Sudanese opinion, as promised by the British government in 1946 as a preliminary to any change in the status of the Sudan, could be secured. I asked Abdulla Bey how such consultation could be obtained in present circumstances. He said through the Assembly. I replied that if the Condominium argued, as Egypt undoubtedly would, that the Assembly is not a representative body what would be the answer? Abdulla Bey Khalil said that that could not be helped. It was their own fault if the Khatmia were not in the Assembly. He thought that they would certainly contest the next election even if the rules were not amended as I had proposed.

On my return from the South I sent for Abdulla Bey Khalil the day before yesterday. Meanwhile the Executive Council had drawn up the draft of my speech for the opening of the Assembly on March 6th with the references to the increase of Sudanese representation on the Executive Council and the ultimate political future of the Sudan about which Cairo telegraphed (Your telegram No. 45 of March 3rd) and which was subsequently amended as reported by telegram on March 5th to the Sudan Agent London.

I told Abdulla Bey that I had carefully considered the proposal for additional Ministries which he had put before me. At present the Executive Council was composed of an equal number of Sudanese and British and his proposal would mean in practice eight Sudanese members to six British. This would give a Sudanese majority in the Executive Council and would in effect be equivalent to the granting of immediate self-government to the Sudan subject to the reserved powers of the Governor-General. For such a revolutionary proposal to be justifiable from the internal point of view I should have to be satisfied that it was backed by a majority of Sudanese opinion. I was not satisfied that such support existed and to make such a sweeping modification in the present constitutional arrangements might well defeat any prospect of that body becoming a more representative institution since the other important party might well refuse to co-operate, even if the electoral rules were modified in the way which we had in mind, and would postpone any prospect of making that body the more fully representative institution which we hoped it would be.

That, however, was not the only aspect of the matter. The Sudan was, as I had reminded him previously, still a condominium under the control of two powers, Great Britain and Egypt. It was true that the Governor-General had extensive powers under the Condominium Agreement but he did not, in my view, have the power on his own to make the radical departure from the status of the Sudan set up under the Condominium Agreement, as the proposal for four new Ministries involved. I should be obliged to submit the proposal to the Condominium Powers. It was true that His Majesty's Government in the United Kingdom had given their approval to the Ordinance and to the idea of the progressive development of the Sudan towards self-government but the other Co-dominus, Egypt, had refused to accept the Ordinance and the Governor-General as agent for both Co-domini could not assume their agreement. I asked Abdulla Bey to consider what their reaction would be on being presented with such a proposal. Undoubtedly there would be a very sharp reaction on the part of the present government in Egypt the result of which would no doubt be to harden still further their attitude regarding the unity of Egypt and the Sudan, which the new Wafd government had only recently proclaimed on coming into power. Apart from this it seemed to me absolutely essential

claimed on coming into power. Apart from this it seemed to me absolutely essential that the proposal should manifestly have the support of the majority of the Sudanese before the Governor-General could possibly consider submitting it to the Co-domini. It was for this reason that I prefered [sic] to go ahead with the plans for making the Legislative Assembly more representative so that any such steps would be justified, although I would not rule out the creation of one or two more ministries as vacancies in the Council or other suitable opportunity occurred in the normal course of events.

Abdulla Bey said that he and his colleagues in the Independence Party had, in making their proposals, been proceeding on the assumption that the Governor-General had it in his power alone to carry them out. He confessed that they had not considered the external angle at all and he fully agreed with the arguments which I had put before him from the external aspect.

The above is the background against which the references in the speech at the opening of the new session of the Legislative Assembly must be considered. In the event the opening ceremony and the reading of the speech went off very well but the Sudanese members of the Government were obviously glum that the references to political aspirations and greater Sudanese representation on the Executive Council had been so watered down. There had been some idea previously that they might resign from the Executive Council unless their proposal for a majority of Sudanese members were accepted. This would be awkward and until the debate on the speech is finished, as it will be within the next few days, we shall not be able to gauge accurately the extent of the support which the idea of a Sudanese majority in Council commands. We may yet be faced with a withdrawal of Umma support from the government.

In the last sentence of this extremely interesting letter, the Governor-General refers to the possibility of the Umma group withdrawing its support from the Sudan Government. In the event, Sir Robert Howe and Sir James Robertson seem to have been more successful in averting this possibility than they dared to hope. In the Legislative Assembly's debate on the Governor-General's Address, the amendment motion (regretting that the Sudan Government's policy regarding the Sudanese'[s] share in directing internal policy of the country was "vague and indefinite") was defeated by 57 votes to 14 on the 13th March. Almost all the "country members" and the "Southerners" voted with the Government; all Ministers and Under-Secretaries opposed the amendment. Counsels of moderation, therefore, appear to have prevailed at the last moment. So ends, for the time being, a crisis in the Sudan which might easily have led to results which would have been most embarrassing to H.M.G.

2. As regards the main issue discussed by the Governor-General in his letter to Sir William Strang, namely, his right to increase the Sudanese membership of his Executive Council, there is no doubt that under Article 10 of the Ordinance, the Governor-General would have been fully justified in taking this step without reference to the Codomini. By taking the line that he did, however, (see in particular page 3 within), the Governor-General has virtually put the Umma leaders in a position where they will be obliged to agree—as the price of an increase in Sudanese membership of the Executive Council—to making amendments to the electoral rules of the Sudan, which are the *sine qua non* of the Khatmia's participation in the next elections for the Legislative Assembly. Since no real political progress can be made in the Sudan until both the main Muslim groups are represented in the Legislative Assembly, it seems to me that Sir Robert Howe has made a very astute move.

3. For all this, the dangers inherent in the situation in the Sudan remain as before. The Legislative Assembly is not a fully representative body; a large and important section of the Muslim population has no share in the government of the country; the struggle for the eventual control of the machinery of government between the Umma and Khatmia groups continues; and there is always the risk—as was illustrated by the flirtation last month between the Umma and the Wafd—that the frustrated leaders of the Umma may be tempted to strike a bargain with the Egyptian Government behind our backs.

R.H.G.E.
15.3.50

[LXXXIV]

188 FO 371/80358, no 3 11 Mar 1950

'Report on the Southern provinces': note by the Civil Secretary's Office, Khartoum

[The first biennial report on the Southern Sudan was produced in February 1948 and forwarded confidentially to the FO through the Sudan agent in London. On forwarding this report the civil secretary proposed, and the FO agreed, that its contents should not be published, and that future biennial reports should be sent unofficially to HMG alone (Robertson to Allen, 9 Mar 1950, and Allen to Robertson, 27 Mar 1950, FO 371/80358, no 3).]

(It must be noted that the period since the last report is too short to provide any definite conclusions concerning the Southern Sudanese capability to play a part in the development of the country, and that the report which follows describes what has been and is being done to assist in the progress of the Southern Sudan peoples).

Capabilities of the Southern Sudanese to play their part in the affairs of the whole country on equal and not on servile terms

The assessment of these capabilities can be made in three spheres: Central Government, Local Government, and the field of administrative careers. Important developments have taken place in all three since the last report submitted in December 1947, associating Southern Sudanese for the first time on equal terms with Northerners. In the official opening of the Legislative Assembly on the 23rd December 1948, thirteen Southerners took their places beside their fellow members from the North to share in the central government of the country. They had been elected to the Assembly by three newly constituted Province Councils. The first two warranted local government councils have been established in the Southern Provinces, and the number of provisional councils has been steadily expanding and now totals eleven. The conditions of service of classified Government staff have been amended to enable Southerners to attain the same classifications as Northern Sudanese.

In their participation in the Legislative Assembly, Southern members are now in a position to get first-hand experience of the responsibilities of government and the interests of the country as a whole. They could not be expected at so early a stage to play a prominent part in the business of the Assembly, but one or two of them have made a considerable contribution to its proceedings. They have shown that they can stand up for and maintain the particular interests of the peoples they represent, and have certainly justified the entry of Southern Sudanese into the management of the country's affairs.

The inauguration of the three Province Councils in 1948 was an important step forward in associating tribal heads with other educated Southerners in the affairs of state. These Councils are consultative bodies only, but they have two valuable aspects. Firstly, they give collective voice to many of the wisest and most experienced heads in the South, and their discussions have been of practical value in a number of issues and have helped to shape policy. Secondly, the Councils are educative institutions, introducing to the problems of the South and of the whole Sudan men whose horizon has previously been bounded by tribal or purely local affairs. The difficulty of conducting the proceedings in several languages, while preventing any real debates, has not impeded this necessary enlightenment.

Inasmuch as it is the field of training for citizenship, the spread of local government is among the most important developments. Here the language problem is a more serious hindrance, and the expansion of the local government network is necessarily conditioned by it. The establishment of new units is, however, progressing steadily, and the work so far achieved by those which have been established has given satisfactory evidence of the ability of members to make useful contributions to local administration.

The application of Northern scales of classification to Southern clerks and accountants with the appropriate educational qualifications has opened the way to equal composition with Northern officials. With the fulfilment of the new

educational programme, access to secondary schools, and general teaching of Arabic, in the course of time no post open to Northern Sudanese will be closed to Southerners; and there is no reason why, if they have the merit, they should not rise to the highest appointments. It is early yet to see how far the Southerner will avail himself of these opportunities, and the still limited facilities for education above the elementary level have not produced enough educated men for any reliable assessment to be made. It may be said, however, that experience so far indicates that the Southern Sudanese make good clerks, but a large proportion fail when given positions of financial responsibility. Many of the educated Southerners reveal an instability of character and proneness to alcoholic excess which is a little disturbing. This tendency may be due to the fact that education lifts them far out of their tribal environment, and up to now has failed to provide many of them with a suitable set of alternative values. It is hoped, however, that this failing will decrease as education is extended.

To further the extent to which Southern Sudanese can fill vacancies in Government staff, and to enhance their prospects of promotion, the Ministry of Education has, during the past two years, opened a secondary school, an intermediate school, two teachers' training colleges and a training centre for better instruction in professional subjects. It has also continued the programme of elementary school expansion, in which local interest has been increasingly aroused through local education councils.

Capabilities of the Southern Sudanese to contribute to the general economic progress of the country, and so to improve social services among themselves

Under this heading progress has been slower. There are only two major fields for development in the South: agriculture and cattle. Climatic and geographical conditions, added to the Southern peasant's general lack of desire to produce any crop in excess of the family's staple needs, or to sell any available surplus, have made advances difficult. In large areas of the South an excess of water, either by rain or river floods, is the chief obstacle to agricultural expansion. The problem of food crops is therefore mainly an administrative one of opening up these regions by providing communications and storage reservoirs in the higher land suitable for rain cultivation. Considerable progress has been made in this provision in the Upper Nile Province, and mechanical reservoir excavation teams have made available much new land in which agriculture is making satisfactory headway.

The primary exploitable wealth of the South, however, on which real economic progress depends, is cattle. Here the requirements are threefold: reduction of cattle diseases, extension of grazing areas, and inducement of the Nilotics to sell their beasts. Sustained veterinary efforts with prophylactics have reduced disease and herds are increasing. In particular, it is hoped that a rapid increase will result from the recent intensive campaign against rinderpest in which attenuated goat-virus serum has been used for the first time. The expansion of good pasture land, from which herds have hitherto been excluded owing to lack of water, has been proceeding well during the last two years.

What has so far not been solved is how to overcome Nilotic conservatism, which regards cattle as a social institution and a means to the acquisition of wives instead of an economic asset. Efforts to induce them to sell their animals have met with limited success and new means of achieving this are being earnestly considered. If a large

increase in the size of herds does result from the mass inoculation and immunization being pursued by the Veterinary Department, cattle owners will have more for barter and local consumption and may become less averse to releasing more beasts for disposal in the markets. Other factors which, it is hoped, will change their attitude are a surer supply of agricultural products, more educational facilities, and intensified instruction in the preparation of hides for export. Province Councils have impressed upon chiefs the importance of cattle and hide exports, not only to their Provinces but to the whole Sudan, and they have begun to co-operate in propagating this amongst the tribesmen.

Probably the most effective means of persuasion, however, would be stimulation of the demand for and supply of consumer goods. The tendency towards a cash economy would be greatly hastened if more goods were available to tempt the cattle breeder's fancy; but the general run of merchants are wedded to the system of large profits on a very restricted range of commodities, which has small attraction, and little progress has been achieved.

In this connection, the experiment in social emergence being conducted amongst the Zande tribe in Equatoria Province may be of significance.[1] The cotton crop, grown as part of the scheme and ginned locally, has been sold to the British Raw Cotton Commission. A spinning and weaving mill is in the course of erection, an oil press and soap factory are being built, and the Trading Division of the Equatoria Projects Board has managed to procure a wide variety of consumer goods for sale in the area by travelling vans. The success of this scheme, and the popularity of the broad range of goods which the people can buy with the proceeds of their work, are an encouraging sign of what may eventually be achieved throughout the whole area.

Capabilities of the Southern Sudanese to win social consideration, as equals rather than as inferior people, from the North

Little advance has so far been made in the evolution of social equality or the sincere association of Northern and Southern Sudanese. This fact must partly be laid at the door of the Southerner, who is not readily responsive or companionable outside his own immediate circle. At present the club-life so attractive to the Northerner, and encounters with different types of man, make little appeal to him. There is no open or general hostility between Arab and African, and they can work together well enough; but each tends to keep to himself, conscious of being different. Potential rancour is latent and occasionally manifests itself in a covert manner.

Participation in the Legislative Assembly and the Northern classifications of Government employment have begun to remove the Southerner's feeling of inferior or limited status. At the same time, with the awakening of political consciousness there have appeared signs of a hardening of his attitude towards the North. He is still highly suspicious of the objects of closer association with the Northern Sudan, and a directive from the Ministry of Education, explaining the proposed inclusion of Arabic

teaching in the curriculum of Southern schools, was interpreted as a deliberate attempt to stamp out vernacular languages and retard the Southerners' emergence. In the south there is therefore still little confidence that the people are "being equipped to stand up for themselves as socially and economically the equals of their partners in the North", and still less that this policy is accepted by the Northerners, whom they observe being given more and more control of the reins of government.

The fault is very largely the Northerners. While the attitude of senior Northern Sudanese Government officials to their Southern subordinates has been generally faultless, the attitude of less responsible Northerners has not usually been so good. Moreover one must not lay too much stress on the welcome accorded in Khartoum to the Southern members of the Assembly, the good impression they have made there, or the sentiments of a few high-minded and perfectly honest Northern Sudanese leaders. They have no doubt made the North aware that the Southerner has professional and social capabilities, and their Northern fellow-members have gone out of their way to show them outward respect; but there has probably been an element of political propaganda in the latter's acclamation, and a desire to impress upon the outside world that the North and South are already one. Outside the Assembly, Northerners appear tacitly if not avowedly willing to accept the Southern Sudanese as a potential equal only on their own terms, i.e. Arabicization, and there is as yet no noticeable change in the traditional Arab outlook on the South.

The interval since the last report has been too brief for an assessment of the pace at which the effects of centuries of seclusion, geographical and ethnological circumstances, and an ability to resist outside interference developed from slave-raid times, can be dispelled; but it is bound to be very slow. Until the Southerner's suspicions of Northern intentions, and apprehension of the Northerner's increasing political power, have been overcome, he will be awkward in his relations with the Northerner who will continue reluctant to consider him as an equal. His increasing participation in the affairs of the country will be the best way of dispelling these doubts, and the speed at which this is achieved will depend upon the rate of his educational development. The spread of all forms of education, including special methods of enlightenment now being tried, such as the sending of Southern schoolboys on tours of the North, the appointment by the Ministry of Education of a senior Northern Sudanese to work specially for the improvement of mutual relations through clubs and other social activities, encouragement of the Scout movement and the teaching of Arabic, is thus the prerequisite for increasing Southern capabilities to win from the North social consideration as equals.

[LXXXV]

195 FO 371/80388, no 28 6 Oct 1950

'The future of the Sudan': note by M N F Stewart recording a conversation between Sir R Howe and M R Wright on self-government

Sir Robert Howe and Mr. Wright met on the 3rd October to discuss the future of the Sudan in relation to the proposals set out in Alexandria despatch No. 349 of the 25th August, Alexandria telegram No. 156 and Sir Robert Howe's letter of the 28th September to Sir William Strang.[1] Mr. Allen and Mr. Stewart were also present.

2. Mr. Wright said that he thought there had been certain developments in the international field which might have a bearing on the Egyptian attitude to the Sudan question. These were:

(a) tentative proposals for the reform of the Assembly as set out in telegrams Nos. 406 and 407 (Saving) from the U.K. Delegation, New York;
(b) the war in Korea and the reaction which it had provoked in the United Nations and elsewhere;
(c) certain developments in the Commonwealth planning for the defence of the Middle East.

As regards (c) Mr. Wright said that amongst other things it had been proposed during the recent visit of the South African Minister of Defence to the U.K. that there should be a conference of certain African countries sometime in the course of 1950 to examine the defence facilities in time of war. The conference would deal primarily with technical problems such as communications, and the present idea was that it would be attended by most African countries or territories (excluding West African). Mr. Wright asked Sir R. Howe what he considered the Sudan Government's reactions would be if they were invited to attend such a conference.[2] Sir R. Howe said that the question would probably be considered on party lines in the Sudan with the Independents in favour of acceptance and the Khatmia taking the same view as Egypt. He thought, however, that he could secure a majority in the Executive Council for acceptance.

3. Mr. Wright further remarked that the Egyptian Foreign Minister would probably not be back from Lake Success much before Christmas and that apart from the considerations set out in the preceding paragraph, it was perhaps doubtful how far it was necessary or advisable to discuss the Sudan with Egypt at all in the immediate future.

4. The meeting then considered the six points which Sir R. Stevenson had suggested in paragraph 8 of his despatch No. 349 might be offered to the Egyptians. Sir R. Howe said that he really had little to add to the comments he had made in his letter to Sir William Strang. Sir R. Stevenson's first three suggestions were, so far as the Sudan Government was concerned, unobjectionable, though he doubted whether H.M.G. would wish to commit themselves to the statement that H.M.G. had no strategic interest in the Sudan. He confirmed his objections to the last three points, viz:

The revival of the Tripartite Supervisory Council; Joint Anglo-Egyptian supervision of the next Sudanese General Elections, and the withdrawal of the British forces from the Sudan.

In discussion, however, Sir R. Howe said that it might be possible to secure Sudanese acceptance of a Tripartite Advisory body provided this body had no authority to advise or to intervene in the internal affairs of the Sudan. It was suggested, and Sir R. Howe agreed, that this body might however have advisory functions in respect of Nile Waters, Defence and Foreign Affairs.

5. The discussion then turned to the next General Elections in the Sudan and the possibility of setting up a Sudanese Cabinet in substitution for the Executive Council. Sir R. Howe did not favour the dissolution of the present Legislative Assembly and the holding of new General Elections before the present Assembly had run its natural course. That is to say, the elections in the new Assembly would take place at the beginning of 1952. He considered that there was a good prospect of the Khatmia fighting the elections. It might then be possible to form a Sudanese Cabinet either on a single party or on an all party basis, with British advisers (see paragraph 7 of Sir R. Howe's letter). Mr. Wright asked, with reference to Sir R. Stevenson's suggestions for greater Egyptian association with the Government of the Sudan, whether the Sudan Government would accept Egyptian advisers. Sir R. Howe thought it doubtful whether the Umma party would ever accept this, but agreed that it was theoretically possible that if the Khatmia were returned with a majority and formed a Government, they would accept Egyptian advisers.

6. On the question of the relations between the Khatmia and the Umma, Sir R. Howe said that no reconciliation was likely as long as S.A.R. and S.A.M. were alive, but thought that if both these two gentlemen were removed from the scene of active politics, there would be a move towards the centre and that a national Sudanese policy, based on independence with some form of union with Egypt and a treaty of alliance with H.M.G., might emerge. These developments, however, were still entirely a matter of speculation.

7. With particular reference to paragraph 11 of Sir R. Stevenson's despatch No. 349, Sir R. Howe said he would be glad to see Hamid Zaki Bey or another Egyptian Minister in Khartoum and to invite him to stay at the Palace.

8. In general, it was felt that there was little that Sir R. Stevenson could offer the Egyptian Government in respect of the Sudan, but that subject to Sir R. Howe's discussions with the Secretary of State on the 6th October, Sir R. Stevenson might be informed of the limit of the offers which he might at present make to the Egyptian Government, i.e.

sub-paragraphs (a) and (c) of paragraph 8 of his despatch,
a modification of sub-paragraph (b), and
sub-paragraph (d) modified as agreed in paragraph 8 above.

Sir R. Stevenson could advise whether it was worth approaching the Egyptian Government on this limited basis.

[LXXXVI]

198 FO 371/80360, nos 46 & 47 14 Dec 1950

[Self-government]: inward telegrams nos 221 & 222 from Sir R Howe to FO on Egypt's protest at the self-government debate in the Legislative Assembly, and the Sudan government's reply

[No. 221]

Following is text of a telegram I have received from Mustafa el Nahas: "We have learnt that you have decided to table to discussion by the Legislative Assembly the proposition presented to Your Excellency by some members of that Assembly concerning the demand to grant the Sudan self-government. Egypt who is keen on the Sudanese enjoying self-government within the unity of Egypt and Sudan under the Egyptian Crown, considers that this is a purely political matter and does not fall within the jurisdication of Sudan Government. Your Excellency, as representative of the two countries administering the Sudan, should not deal with or discuss this matter which is at present the object of political discussions taking place in London. As for the letter sent to you by el Sayed Saddik el Mahdy and his colleagues of el Umma party, we resent its contents.[1] This party does not represent the Sudan people. Please inform me with the immediate measures you have taken to stop this planned campaign meant to challenge the people of Egypt and Sudan. I would like to inform you that a copy of the above mentioned text was communicated on the 9th December to the Agent of the Sudan Government".

[No. 222]

Following is text of my reply.

1. "I have received Your Excellency's telegram about a motion concerning self-government which I have allowed to be debated in the Legislative Assembly. Your Excellency's telegram only arrived here on December 13th at 16.27 hours i.e. after the debate had started.

2. The motion which I have allowed to be debated reads as follows "that an address be presented to His Excellency in the following terms:—

We the members of the Legislative Assembly of the Sudan are of opinion that the Sudan has now reached the stage at which self-government could be granted, and request Your Excellency to approach the Condominium Powers with a request that a joint declaration of the grant of self-government be made before the end of the third session of the first Assembly, so that the next elections may be held on this basis".

3. To this an amendment has been moved to delete all the words after the words "that the Sudan" in the third line and to substitute the following words "has made good progress towards the stage at which full self-government can be granted, and request Your Excellency to press on urgently with such measures which, while consistent with the maintenance of good government throughout the country, will ensure not only that such self-government shall be full and complete, but also that in working towards that end, all sections of the community and all parties may cooperate in developing the institutions of government so as to hasten the day when this goal is attained".

4. Your Excellency will see that this motion requests me to approach the Condominium Powers and in no way derogates from their ultimate authority. Even if the motion is passed by the Assembly, the only action which I would propose to take is to refer the matter to the British and Egyptian Governments.

5. There is in my opinion no planned campaign against either the Egyptian or Sudan people and I am confident that Your Excellency would not wish me to interfere with the exercise by the Sudanese of their right to free speech inherent both in the laws now in force in the Sudan and throughout the world.

6. I very much regret that Your Excellency has been misinformed about the terms of this motion, and I can assure you that I have no intention of acting outside my jurisdiction as representative of the Powers administering the Sudan".

[LXXXVII]

200 FO 371/80360, no 60 17 Dec 1950

[Self-government]: letter from Sir R Howe to Sir W Strang on the self-government debate in the Legislative Assembly. *Enclosures*

[Following the narrow passage of the self-government motion in the Legislative Assembly (see 198) Howe forwarded background material on the debate and the motion itself. In his reply Strang agreed that the Umma party memo required no further action and added: 'We also agree that the future of the Southern Sudan is a matter of the highest importance, and that the South should not be placed under the administration of a wholly Sudanese Government in the near future. We therefore think it would be useful if you could follow up the suggestion, made in the last sentence of your memorandum, that you should find out from the Sudanese Ministers, and indeed from any Sudanese of political importance, including those belonging to the Opposition parties, what guarantees they would propose for the South in the event of the Sudanese assuming the whole responsibility for the administration of their country at any time within the next ten years' (letter from Strang to Howe, 13 Jan 1950, FO 371/80360, no 60).]

I am sending you herewith a memo. on the political future of the Sudan which was sent to me at the end of last month by Abdulla Bey Khalil, the Leader of the Legislative Assembly and Secretary-General of the Umma Party.

2. This memo. which alleges that it expresses the opinions of the Sudanese members of the Executive Council and Legislative Assembly summarises their views as:—

(1) The *immediate* setting up of a Sudanese Cabinet.

(2) The *next elections* at the end of 1951 to be declared to be on the basis of self-government.

(1) is considered to be within my powers as Governor-General, (2) must, it is admitted, be referred to the Co-domini.

3. Since this memo. was received, there has been tabled to the Assembly the motion on self-government which formed the subject of my telegram No.217 of 12th December. At the same time as the request for my consent to the debate on the motion was received I had a letter from 32 Members of the Legislative Assembly, a copy of which is attached, asking that self-government should be gradual. The Assembly have also approved a further motion to set up a Commission to examine the workings of the Executive Council and Legislative Assembly Ordinance and to suggest improvements within the present constitutional framework.

4. You will note that the memo. is said to represent the views of all the Sudanese members of the Executive Council and Legislative Assembly. One of the reasons which induced me to give my consent to the motion on self-government in the Assembly was to test whether this statement was indeed a true one. I will refer to this point later on.

5. I have discussed this memo. with Abdulla Bey Khalil and I asked him to define precisely what he and his party (for it is of course an Umma party document) mean by this term. I pointed out that full self-government seemed to me to be pretty much the same as independence and that the Sudan already enjoyed a very large measure of self-government by reason of the fact that the Executive Council had a majority of Sudanese members while the Legislative Assembly was wholly Sudanese except for five British members only among a total of ninety-two. Abdulla Bey replied that, for him, self-government meant Sudanese ministers for most of the departments of the Government, the present British officials to be advisers in those departments. Apart from that there would be no change in the administration. Sudanisation would proceed according to the programmes already drawn up and approved. There would be representatives of the Tribal Areas and the South in the Executive Council. As far as the South itself was concerned its present administration must continue down to the most junior British District Commissioner until the South was equipped to stand by itself. Abdulla Bey was prepared to say all this to the Legislative Assembly. The ultimate aim of the Independence Party was Dominion Status within the British Commonwealth.

6. I told Abdulla Bey that while I thought it was possible to increase the number of Sudanese Ministers and I was in fact considering at the moment promoting one or two of the present Sudanese on the Executive Council to be Ministers the

achievement of the other aims set out in the memo. was another matter. I was sure that they would only be considered by the Co-domini if they could be shown to be backed by a majority of the country. This could only be done by some device such as a plebiscite or through a more fully representative Legislative Assembly. The device of the plebiscite seemed to be ruled out in present circumstances. The Legislative Assembly is not yet wholly or even predominantly representative. The Khatmia are almost unrepresented. The South has 14 members representing some 2½ million people as compared with the North who have 73 representatives for 5 million people. I have developed this theme more fully in the attached memo. (B).

7. During the days preceding the debate in the Assembly the Umma Party began to exert considerable pressure on the members of the Assembly to vote in favour of it. S.A.R. himself came up from Aba Island and telegrams poured in from Umma organisations to Members of the Legislative Assembly who were considered to be opposed to immediate self-government. The debate was lengthy and spirited and the result was that the motion was passed by 39 votes to 38, the barest possible majority.

8. The result must be a hard blow to the Umma and to S.A.R's ambitions. The motion which obtained only a majority of one in a house which is supposed to be predominantly Umma is a proof that self-government as envisaged by the Umma commands no majority in the country as a whole; this however is no sign that if the House was reconstituted in such a way as to attract those who now oppose it to come in, there would not be a much larger vote in favour of self-government. It would no doubt depend largely on whether any motion for self-government were sponsered [sic] by the Umma. The vote is certainly not a vote for unity of the Sudan and Egypt; every Sudanese member who spoke against the motion made this clear but it is quite clearly the reflection of the general attitude outside Khartoum that the country does not want the present British administration to go, that the country does not want to be governed by the politically minded townsmen and half-baked effendia and that the South should be given more time under its present rulers.

9. I do not propose to send this memo. to the Co-domini or in fact to take any further action on it.

Enclosure A to 200: memorandum by Abdallah Khalil, 28 Nov 1950

His Excellency the governor general of the Sudan

I beg to submit to your Excellency the following memorandum which, in my opinion, expresses the views and aspirations of the Sudanese members of the Legislative Assembly and the Executive Council in regard to the political future of their country. These views may be summarised as follows:—

(1) The immediate setting up of a Sudanese Cabinet.

(2) The declaration of the next elections on the basis of Self-Government to be established immediately after the end of the 3rd Session of the present Assembly—that is before the end of 1951.

How to achieve these two aims will call for a detailed explanation of many points. The following is an attempt to explain briefly these points.

The present condominium rule
While we admit the useful services which the Condominium Rule has been able to render to this country during the last fifty years, we believe that if it is allowed to continue for any longer period it will seriously affect the political, economic & social development of this country; and the following are a few examples to show how this rule is becoming unsuitable:—

(1) The difference of opinion between the two Condominium powers in regard to the future political status of the Sudan. While England believes in and works for the Sudan's ultimate goal of freedom and independence, Egypt is doing all it can to obstruct and check this movement towards freedom, because it looks upon an independent Sudan as nothing but a real danger and threat to her interests as regards the Nile waters; but Egypt conceals her imperialistic aims under the usual claim that the Sudan forms an integral part of her territory and as such has no right to set up a separate constitution.
(2) The disapproval of Egypt of the present political set up and her determined attemps [sic] to encourage as many Sudanese as it can and persuade them to boycott the Legislative Assembly and other progressive institutions.
(3) The unanimous agreement of *all* Sudanese political parties that the Condominium Rule is no longer suitable and therefore must be terminated without delay.

The examples we have given are sufficient to illustrate the unsuitability of this rule and show the necessity for its termination as quickly as possible so that we can govern our own country as other free peoples do. We cannot tolerate in this age of freedom that we should remain in this anomalous situation and that we should not be self-governing and that the interests of our country should continue to progress slowly merely out of regard for the alleged interests of Egypt. While we can understand Egypt's imperialistic attitude, we can hardly believe that England—with its long democratic traditions—will support it, especially after having recognised and declared the Sudanese right to self-determination and having approved the establishment of the present political institutions.

We were and are still asking for the termination of this rule. We were already looking for the first suitable opportunity to get rid of it until the second World War broke out when we voluntarily came to the side of the democracies and contributed as much as we could at a time when Egypt refused to participate in it. Neither her partnership nor her alleged sovereignty could induce her to defend us. On the other hand we, the ruled, never thought of securing her permission to enter the war or appealed to her for any kind of help. We ought to have proclaimed our Independence at that time but unfortunately we missed the opportunity through a belief that England after having tried both of us during that decisive war would not hesitate to grant us our independence after the end of the war. But instead of coming out of the war as an independent nation the sovereignty of Egypt was about to be imposed on the Sudan as a result of the 1946 Anglo–Egyptian negotiations had it not been for the firm stand of the Independence Front, the great efforts of the late Sir Hubert Huddleston and the personal contact made by Sayed Abdel Rahman el Mahdi with the British Government. We are sure that your Excellency is fully aware of the details of these transactions and of the advice which Mr. Attlee gave to Sayed Abdel Rahman to return to the Sudan and work in full cooperation with the Governor General

towards the realisation of the Sudanese national aspirations.[1] The Independence Front proceeded to cooperate with His Excellency until the first steps towards Independence were realised by the setting up of the Legislative Assembly and the Executive Council.

Egypt resorted to the Security Council after the breakdown of the negotiations with Great Britain and after her failure to impose her Sovereignty over the Sudan. At Lake Success she tried to make a case but failed. She gained nothing from her denunciation of British policy in the Sudan, nor from abandoning her earlier claim based on the right of conquest and introducing a new formula that the Sudan was part of Egypt. She came back from America with one result—the recognition by the Security Council of the right of the Sudanese to self-determination.

Your Excellency is fully aware of Egypt's attitude towards these two institutions—she repudiated them and circulated false rumours about them. She incited her supporters to boycott the election for the Assembly and to stage demonstrations in protest against its creation; she undertook to give money to any one who would work against the Independence movement. Nevertheless the majority of the Sudanese who were and are still firm believers in their rights to self-determination, accepted the two institutions as a first practical step towards independence. The Independence Front stood for the elections and succeeded in winning them. Subsequently the Assembly was formed from the majority party and continued to work for the well-being and progress of the Sudan in a manner which was commended by Your Excellency early this year. It was gratifying to see that as a result of Your Excellency's satisfaction with the achievements of the Assembly the Sudanese obtained a majority in the Executive Council.

But we are anxious that a big and decisive step forward should be taken as soon as possible. There are factors which urge us to request that such a step should take place without delay. The following are some of them:—

(1) It is right that we ask for freedom in order to Govern our country like other free peoples—this is a universally accepted principle.

(2) We see around us peoples who are smaller in numbers and less well prepared for freedom in many respects and yet they have enjoyed or are about to enjoy their right to self-determination.

(3) That if we adopt in our progress the policy of caution and slowness, we shall expose the country to dangers, the consequences of which cannot be contemplated by any true citizen of the Sudan.

In the hope of increasing the number of its supporters in the Sudan, Egypt has intensified its propaganda using all visible and invisible means—offering attractive educational facilities, building mosques, attempting to open schools and start hospitals etc. etc.

As a partner, Egypt refuses to see the Sudan represented in any international organization or any World conference so that the Sudan should not have a separate voice. She is determined to spend considerable sums of money on propaganda in the Sudan—a former prime minister of Egypt is alleged to have made a declaration to this effect. The objective behind this intention as he put it was to release the Egyptian piastre so that it reaches every house in the Sudan as a result of which Egypt's name will be on every tongue—but the real objective is obvious.

[1] See 114.

From the above it will appear that slowness is obviously in the interest of Egypt because the time factor will help her to achieve her ambitions through increasing her supporters in the Sudan and the country's future will be exposed to grave dangers if we follow the policy of caution and slowness. A continuation of this Egyptian propaganda will lead to moral chaos, internal dissension and corruption in social life. Egypt's continued and varied methods of propaganda are bound to have their effect on the masses and are also bound to weaken the morale of the at present cooperating majority which in order to prove that it is a majority, is calling for a plebisite [sic].

But the danger to the Sudan comes not only from Egyptian propaganda but from the potential struggle of World Powers for the control of strategic points. Such a state of affairs if it arises—as it may well do—may force statesmen to ignore, even temporarily, the rights of small nations on the assumption that World peace is at stake. Although we are confident of England's promises and do not believe for a moment that she will betray the Sudan or bargain with Egypt at our expense in case of a third World War, yet we believe at the same time that such a war will at least expose our claim to independence to the danger of postponement.

We therefore request that our problem be solved without any further delay and recommend that it be solved on the following basis:—

Anyone who reads this note and anyone who sees the plight of the Sudan as a result of this exceptional status would not hesitate to ask for complete Independence; but we realise that such a recommendation must be preceded by other steps which will enable your Excellency to approach the Co-domini and recommend to them the termination of the present situation.

We, therefore, venture to put before your Excellency the following recommendations:—

(1) The immediate setting up of a Sudanese Cabinet,

(2) The declaration of the next elections on the basis of Self-Government to be established immediately after the end of the 3rd Session of the present Assembly—that is before the end of 1951.

We realise that Your Excellency as a representative of the Co-Domini must refer to them the question of Self-Government, but we also realise that the setting up of a Sudanese Cabinet is within your powers.

We therefore consider that the immediate setting up of a Sudanese Cabinet will have two advantages, namely,

(a) it will strengthen the recommendation for Self-Government, and

(b) it will allow your Excellency ample time for necessary correspondence and perhaps personal contact.

Your Excellency is well aware of the benefits that will acrue [sic] to this country from declaraing [sic] the next elections on the basis of Self-Government. Such declaration will, in our opinion, lessen Egyptian propaganda, will bring the Sudanese together and will consolidate the position of all men of good will.

In submitting these recommendations we feel we must explain briefly such points as:—

(1) the composition of the Sudanese Cabinet.

(2) what is meant by Self-Government.

(3) the future as we see it.

Here is an attempt to do so:—

Composition of a Sudanese Cabinet

Your Excellency will probably agree with us that most departments could be converted straight away to Ministries with Sudanese Ministers, but the following points in regard to the composition of the cabinet should be made clear:—

(a) British Directors of Departments should have the status of advisers.

(b) that the Ministry of Finance and the Ministry responsible for Foreign Affairs should have Sudanese Ministers only when technically qualified Sudanese are available for appointment.

(c) that this cabinet should have on it representatives for the South and for tribal areas—perhaps without portfolio at the present time.

What is meant by self-government

We realise that the declaration of Self-Government would neither terminate the present condominium rule, nor would it cause a change in the position of the head of the state but it will no doubt bring the country nearer its final goal—that is self-determination and decision on the form of Government which the citizens of this country may like to choose for themselves.

But here we must answer a question which will be in the minds of all who read this document, namely, what would be the fate of the present admirable administration while the Sudan is achieving Self-Government and later complete independence?

It is unquestionable that the Sudan enjoys at present a very high standard of administration which every wise Sudanese is determined to maintain.

We therefore feel it imperative that all British executive officers should remain in their posts until such posts are Sudanised in accordance with the principles laid down in the Sudanisation Scheme and in accordance with existing obligations as regards contracts and pensions.

The future

The immediate setting up of a Sudanese Cabinet on the lines suggested elsewhere in this notice will, without any shadow of doubt, be backed and supported by almost all the Sudanese and will thus enable both the internal and external affairs of this country to be established on a sound basis. It is this Cabinet which will be able to see the urgent need for the Sudan to make treaties with a powerful nation which will come to its aid in time of peace or war.

Conclusion

These, in our belief are the minimum recommendations which we can put forward to your Excellency. They have been dictated by our anxiety about the future of our country, by the present anomalous situation and by Egypt's determined efforts to deprive us of a universally accepted right to Self-determination—a fact which has been closely defined in the recent crown speech.

We sincerely hope that the realisation of these recommendations will be met by a quick response from Great Britain which has for so long inherited the ideals of freedom, fraternity and equality.

Enclosure 1A to 200: petition by tribal chiefs and notables

His Excellency, The Governor-General of the Sudan, Thro' Civil Secretary

(1) We, tribal chiefs and notables, representing the majority of the Sudanese people in the Assembly, have noticed a proposal by some members of the Assembly demanding self-government before the end of 1951.
(2) Although we agree to this in principle, yet we want to [sic] progress of our country to be gradual and steady.
(3) We also want to give a chance to our fellow countrymen to participate in this Assembly by their taking part in the new elections. They could then have a share in deciding on the interests of their country.[2]

Enclosure B to 200: memorandum by Sir R Howe, 29 Nov 1950

A number of members of the Legislative Assembly are asking to have a motion and a debate on self-government in the Assembly. The reason for this sudden demand is doubtless the statement in the Egyptian Speech from the Throne that the Sudan and Egypt are one. It does not yet appear what form the motion would take but probably it would be to the effect that the Sudan is fit for the immediate grant of self-government or for a further step towards it. If the motion were approved the next step would presumably be pressure by the Umma Party for a *wholly Sudanese cabinet*.

An entirely Sudanese Cabinet could maintain itself in power and function successfully in two ways:—

(a) if it had the backing of a majority of a freely elected Legislative Assembly representative of the country as a whole,
(b) if it were backed by force (presumably British)

Now the present Legislative Assembly is not representative of the whole country. The Khatmia, probably numerically as strong as the Ansar, are almost unrepresented. The South have 13 members representing some 2½ million people compared with the North who have some 75 representatives for 5 million people.

A wholly Sudanese Cabinet now, even if it were backed by the present Assembly, would not necessarily be supported by the people in general and in fact would be bitterly opposed by many of the educated and townspeople, notably the Khatmia.

The consequences might be incalculable. For example would such a Cabinet be able to command the absolute allegiance of the S.D.F. and the Police and would not the whole machinery of Egyptian propaganda, the Khatmia, the Ashigga and other opposition political parties, the labour unions and the students try to block it at every turn, and make the administration difficult if not impossible? We have recently seen S.A.M's influence powerfully exerted in the W.A.C. (Workers' Affairs Congress) [sic WAA].

The Governor-General's position as representative of the Co-domini would be difficult.

Any demand for self-government for a country to be receivable must have the approval of the majority of the people. That approval can only be expressed manifestly by some device such as a plebiscite or through a representative Assembly. The first device is out of the question in the Sudan as most people will admit and the question has been pretty well ventilated recently.

There remains the Assembly. It is not representative and if it is to be the mainspring for a demand for self-government, a necessary preliminary step must be to try to make it a nationally representative body. This means new elections in the north which will be not boycotted by the more important and numerical opposition parties and a more equitable representation for the south, who, on the same basis as the north should have about 30 members—a very difficult target to achieve at present.

It seems to me therefore in view of the present high degree of self-government we should discourage the Umma ministers from pressing these motions, or else ensure that they fail in the Assembly. We must endeavour to persuade them that the way of further self-government lies through the Assembly and not through pressure by individual political groups. If, as it may well be, their reply to this is that they must do something to counter the blast from Egypt about the unity of Egypt and the Sudan, we can say that we have forwarded their protest to the Co-domini. They have moreover the pledge of H.M.G. and the opinion of the U.N. They might of course resort to other forms of pressure such as resignation from the Executive Council or Assembly but this would be to play straight into the hands of their political opponents and I would be surprised if they were to commit such an error of judgment.

There is no reason why we should not say now that the Sudan has self-government. The facts of the situation fully warrant it, i.e. Sudanese majorities in both the Executive Council and Legislative Assembly.

My chief motive in coming to the opinions expressed above is largely anxiety as to the fate of the Southern Sudan. I could not contemplate with any peace of mind placing the south under the control of a Sudanese Government at the present time. If adequate safeguards for the south could be worked out or if it were agreed as a condition of self-government that the south should not be under the administration of a wholly Sudanese Government, my views as regards hastening self-government might possibly be modified. But it might be interesting to find out from our Sudanese ministers who are pressing the question of an immediate grant of full self-government what guarantees they would propose for the south, for I am certain that H.M.G. at any rate, would have to be satisfied on this matter.

1951

[LXXXVIII]

F.O. 371 90152

[This telegram is of particular secrecy and should be retained by the authorised recipient and not passed on]

Cypher/OTP FOREIGN OFFICE DISTRIBUTION

FROM CAIRO TO FOREIGN OFFICE

Sir R. Stevenson
No. 106 D: 8.24 p.m. 6th February, 1951.
6th February, 1951. R: 9.02 p.m. 6th February, 1951.

SECRET

Addressed to Foreign Office telegram No. 106 of 6th February,
Repeated for information to: Khartoum

and Saving to:
British Middle East Office (Cairo).

In my telegram No. 100 paragraph 4 I said I hoped shortly to lay before you a proposal regarding the possible lines of approach to the Sudan problem which in my opinion will have to be solved, (or carried further along the road towards a solution), if we are to have any hope of reaching a settlement of the defence problem. This present telegram sets forth the general lines along which my mind has been working.

2. I suggest that we should seek the Egyptian Government's acceptance of the following three principles which they might find it difficult to reject:

(a) In view of the mutual dependence on the waters of the River Nile of all the peoples inhabiting the Nile valley (or alternatively "All the peoples of the Sudan and Egypt"), it is agreed that the closest and friendliest ties must always unite them.

(b) It is the common aim of Egypt and Great Britain to enable the people of the Sudan to attain self-government as soon as practicable, and thereafter to choose freely for themselves the system of relationship with the people of Egypt which will best answer the needs of the inter-dependence of Egypt and the Sudan.

(c) In view of the wide differences of culture, race, religion, and political development existing among the people inhabiting the Sudan, the process of

/ attaining full ...

SECRET
Cairo telegram No. 106 to Foreign Office
- 2 -

attaining full and adequate self-government requires the cooperation of Egypt and Great Britain with the Sudanese.

3. If the Egyptian Government and we ourselves can accept the foregoing principles as a basis of settlement, they might be embodied in an exchange of notes in which the Egyptian Government on their side would state their view that the system of future relationship between Egypt and the Sudan should be unity under the Egyptian Crown with full local self-government (or however they themselves may describe it) and we on our side should reply welcoming that system or any other system of relationship which the people of the Sudan might choose to fulfil the needs of the interdependence between them and the people of Egypt. The exchange of notes might also provide for the creation of a standing Anglo-Egyptian-Sudanese Supervisory Council to assist in giving effect to the principles set forth above, the terms of reference for [gp. undec. ? such] body to be settled by agreement.

4. I appreciate that it will not be easy to bring the Egyptians to accept these principles, but I think they will find it difficult publicly to repudiate them; but if they should reject, for example, the principle that having achieved full self-government, the Sudanese will have also achieved the right of self-determination, it will be valuable to have such rejection on record. By rejecting such principles, the Egyptian Government would put Egypt in the wrong in the event of the problem having, at some future, date, again to go to international arbitration.

5. Of course when we start talking to the Egyptians about the Sudan we must expect them to demand the withdrawal of British troops, a larger share in the Administration pending the attainment of Sudanese self-government and free ingress into the Sudan for all Egyptians. Despite the prospect of unacceptable demands by the Egyptian Government it would, I think, be wise for the reasons given in my telegram under reference to

/ breach the

SECRET
Cairo telegram No. 106 to Foreign Office
- 3 -

breach the subject with the Minister for Foreign Affairs here at the end of the present month or early in March.

6. I would be glad to know whether you agree and if so whether you approve in general the line set forth above, on which doubtless the Governor General of the Sudan will have views.

Foreign Office please pass Khartoum as my telegram No. 18.

[Repeated to Khartoum].

[LXXXIX]

[This telegram is of particular secrecy and should be retained by the authorised recipient and not passed on]

Cypher/OTP FOREIGN OFFICE DISTRIBUTION

FROM KHARTOUM TO FOREIGN OFFICE

Governor General
No. 20
16th February, 1951

D: 12.50 p.m. 16th February, 1951
R: 6.20 p.m. 16th February, 1951

IMMEDIATE

Addressed to Foreign Office telegram No. 20 of February 16th.
Repeated for information to: Cairo.

Cairo telegram No. 106 of 6th February.

2. I agree with Sir R. Stevenson's view that Egyptians will be unwilling to allow the Sudan question to remain dormant while the defence problem is dealt with. At the same time I find it hard to suggest any satisfactory method of bridging the wide gap between the British and Egyptian views which were so manifest in the report of your December talks with Saleh Eddin Bey. Any formula acceptable to the Egyptians which is incompatible with His Majesty's Government pledges to the Sudanese will be bitterly opposed by all those Sudanese who now cooperate with Sudanese Government i.e. the advocates of independence and tribal leaders and Southerners who strongly oppose any change in the present form of administration.

3. Moreover even the principle's enunciated by Sir R. Stevenson have objections in their present form when viewed from Khartoum. In

(a) we do not like the ill disguised reference to the slogan "unity of the Nile Valley" and would prefer to say " in view of the mutual dependence of Egypt and the Sudan on the waters of the Nile it is essential that the friendliest relations should exist between the two peoples".

(b) The Sudanese will dislike the latter part of this paragraph. I propose instead " and thereafter the

/ choose freely

Khartoum telegram No. 20 to Foreign Office

- 2 -

choose freely for themselves their form of Government and their relationship with Egypt." To involve the use of "interdependence" would be misleading for both are "dependent" on the Nile but neither on the other. To include this phrase will immediately recall the [grp. undec.] of " the common crown" which had to be abandoned in 1946 as a result of Sudanese protests.

(c) The phrase " the people inhabiting the Sudan" seems a suspicious periphrasis for "Sudanese" and it is hard to imagine how Egyptian cooperation can assist the Sudanese towards self-Government. The greatest obstacle to the future welfare of the Sudanese would be to reintroduce Egyptians inefficiency, corruption, and mis-Government to the Sudan.

4. In his third assessment Sir R. Stevenson has made no mention of the goal of independence sought by the great majority of the Sudanese. His Majesty's Government have never ruled out that conclusion to the latter's progress. It should therefore surely be mentioned on their side in exchange of letters.

5. With regard to the Nile waters, is there no hope of setting up an international technical authority to control all matters affecting irrigation of the waters Such a solution would safeguard Egypt's resultant requirements in the event of the Sudanese opting for independence, of protecting the Sudan's reasonable rights, and perhaps ending the political interference in the technical plans for increasing the supplies available for both countries.

6. The above observations may be thought critical rather than helpful but I have felt it right to point out some of the difficulties we see here. It might be useful if before Sir R. Stevenson started his conversation it was possible to discuss with him and you what is to be said to the Egyptians.

ADVANCE COPIES

Sir W. Strang
Minister of State
Private Secretary

Mr. Bowker
Head of Africa Department

G G G G

[XC]

AMENDED COPY
[This telegram is of particular secrecy and should be retained by the authorised recipient and not passed on].

Cypher/OTP FOREIGN OFFICE DISTRIBUTION

FROM CAIRO TO FOREIGN OFFICE

Sir R. Stevenson
No. 130 D. Untimed 19th February, 1951.
19th February, 1951 R. 7.50 p.m. 19th February, 1951.

IMMEDIATE
SECRET

Addressed to Foreign Office telegram No. 130 of 19th February
Repeated for information to Khartoum
And Saving to B.M.E.O. (Cairo)

Khartoum telegram No. 20: the Sudan.

I appreciate the force of the criticisms made by the Governor General but I must emphasise that my suggestions were based on the fact that our responsibility to the Sudanese cannot absolve us from our responsibility to Egypt which is implicit in the 1899 Agreement and the 1936 Treaty. Our aim should therefore surely be to promote the closest and friendliest relations between the inhabitants of the Nile valley rather than to favour their separation.

2. If we can find a formula which will give a sop to Egyptian amour propre and at the same time leave the administration substantially as it is, it would surely be worth our while to persuade Sudanese opinion to accept it. It was with this object in view that I drafted the principles contained in my telegram No. 106. I therefore maintain my preference for the use of the words "Nile valley" and "unite" in the drafting of Principle (a). In (b) I think it is important to bring out both the necessity of self-determination for the Sudanese and the fact that their common source of life is the River Nile. In this connexion with great respect to the Governor General, I think that Egypt and the Sudan can very well be regarded as interdependent. Does not the possibility of any increase in the Sudan's water supply depend on the expenditure of Egyptian money ? Would not Egypt be in great difficulties without the cooperation of the Sudan in the proper utilisation of the Nile waters ? Does not in fact their

/mutual dependence...

SECRET

CAIRO TELEGRAM NO. 130 TO FOREIGN OFFICE

-2-

mutual dependence on the river mean a considerable degree of inter-dependence ? And finally is not the boundary between the two countries an administrative one and in no sense international ? As regards (c) the phrase "people of the Sudan" was deliberately used to emphasise the wide racial difference between the north and the south which Egyptian politicians invariably ignore. As for Egyptian cooperation, is it not fair to say that as long as Egypt subsidises the Ashigg Party and thus actively intrigues and intervenes in Sudanese politics the path towards self-government will be more difficult? I should have thought that Egyptian cooperation could be very valuable. It would be difficult enough in all conscience to bring the Egyptian Government to accept the principles as drafted by me but there would be no chance whatever of their accepting the modifications suggested by the Governor General.

3. Paragraph 4 of Khartoum telegram under reference raises the fundamental question of our responsibility towards Egypt. I do not see how in view of that responsibility Britain can possibly suggest Sudanese independence. The Sudanese themselves may be able to establish it in the long run but we surely cannot go further than to say that we would welcome any system of relationship with Egypt which the Sudanese might choose to fulfil the needs of the interdependence between Egypt and the Sudan.

4. I do not think there is any chance of Egypt accepting an international controlling authority for Nile waters. the nearest we might be able to come to that would be if, perhaps as a result of failure to reach direct Anglo-Egyptian agreement, a United Nations Commissioner were appointed on the analogy of Libya or Eritrea in a general supervisory capacity with the task of protecting the rights of both Egypt and the Sudan and of promoting the attainment of self-government by the Sudanese. If such a solution of the problem appealed to the Sudan Government it might be substituted for the Anglo-Egyptian-Sudanese supervisory council suggested in paragraph 3 of my telegram No. 106. In that case the United Nations Commissioner's assistants might be British, Egyptian and Sudanese.

5. I would welcome an opportunity to discuss with you and Sir R. Howe the line to be taken with the Egyptians but as pointed out in my telegram No. 100 (not to Khartoum) time presses.

Foreign Office please pass Khartoum as my telegram No. 28.

[Repeated to Khartoum].

[Note by Communications Department: Omitted groups being obtained].

vvv

[XCI]

THE SUDAN

The second of the six telegrams below (Flag B) contains a proposal by Sir R. Stevenson that he should discuss the Sudan with the Egyptian Government and should invite them to agree on certain principles which would guide His Majesty's Government and the Egyptian Government in their policy towards the Sudan. The principles are set out in paragraph 2 of the telegram at Flag B. In addition, Sir Ralph Stevenson suggests that if we can secure the Egyptian Government's acceptance of these principles, the agreement should be embodied in an Exchange of Notes which would provide for the establishment of an Anglo-Egyptian-Sudanese Supervisory Council to assist in giving effect to them. The remainder of the telegrams constitute an exchange of comment between Khartoum and Cairo on Sir R. Stevenson's proposals. Khartoum's comments are at Flags C and E.

2. Sir R. Stevenson's arguments in favour of raising the question of the Sudan with the Egyptian Government now or very shortly are set out in his telegram No. 100 at Flag A. They are briefly that it is necessary to say something to the Egyptian Government in view of the delay over the defence talks and financial negotiations, and that in any case he considers that ultimately no agreement on defence will be possible without a simultaneous agreement on the Sudan.

3. Even apart from the Cabinet conclusions of the 30th November (Flag G) which stated that "No attempt should be made to re-open negotiations with the Egyptian Government about the Sudan", and the Secretary of State's insistence during his talks with the Egyptian Foreign Minister in December that His Majesty's Government did not consider it necessary to link the questions of defence and the Sudan,

/ the

the Department does not consider the delay in putting our defence proposals to the Egyptians would in itself make it necessary or desirable to raise the question of the Sudan with them before the defence talks are resumed. In any case, we now hope that we shall be in a position to make concrete proposals on defence to them not much later than the third week in March. Nevertheless the Egyptians will certainly raise the Sudan either at the renewed defence discussions or in any case before they are concluded, and it is therefore essential that we should make up our minds how to deal with the matter.

4. In the first place, we must recognise that we cannot offer the Egyptian Government any concession on the Sudan which is likely to satisfy them. The Egyptians talk rather vaguely about a "federation" between the Sudan and Egypt, or about "Dominion status" for the Sudan under the Egyptian Crown; what they apparently have in mind is that the King of Egypt should be King also of the Sudan, that there should be a common currency for Egypt and the Sudan, a customs union, and common foreign and defence policies presumably laid down by some joint ministerial body. We could not now, even if we wanted, impose such an arrangement on the Sudanese, the majority of whom would certainly resist it, if necessary by force. Nor, of course, should we contemplate for a moment trying to impose it against their will.

5. One of the difficulties of the problem is Egyptian ignorance of, or unwillingness to face, the facts in the Sudan. It is perhaps understandable that they should not recognize the strength of opinion against them in the Sudan, since the Sudanese are sharply divided among themselves on many issues, e.g. the question of who is to be the native leader in the Sudan, how to reconcile the interests of the South with those of the North and West, and differences between urban and tribal

/ peoples.

peoples. But though certain sections of Sudanese opinion may use the Egyptian interest in the Sudan as a stick to beat their opponents with, our information is that all are really united on the issue of whether or not the Sudan is to choose freely her own future, and also that that choice may well be independence. On the other hand, the Egyptians complain that we have loaded the dice against them. The Governor-General of the Sudan has always been British, and the administration is British. Even though there is now a majority of Sudanese members on the Executive Council, the Egyptians are sceptical about their freedom from British influence. Indeed, the Egyptians consider that the 1948 Ordinances, which gave effect to the present system of government, are ultra vires and in any case merely designed to make permanent the exclusion of Egypt from the Sudan.

6. Given the present state of Egyptian and Sudanese opinion, therefore, it seems impossible for us to suggest now any definitive solution which will satisfy both sides. Further, we must at all costs avoid a solution which, as the 1946 one did, means entirely different things to the different parties. Such a solution could not last, and its failure would merely increase the bitterness of both. If we are to avoid a break, therefore, there remains only the possibility of finding an interim solution which may give neither side exactly what it wants, but which does leave the way clear for future events to take their course, and which, if possible, may by degrees promote a better understanding between Egypt and the Sudan.

7. Moreover, from our point of view, if we are to break with the Egyptians, we want to be in as strong a position as possible. It is unlikely that the Egyptians will allow any break to come solely on the Sudan issue; but our hands might well be strengthened if we could show that we had made a reasonable offer to meet them over the Sudan.

8. Against this background Sir R. Stevenson's suggestions seem helpful and Khartoum's comments a little parochial,. though the Department fully recognises the strength of nationalist and anti-Egyptian feeling in the Sudan, and the danger that there may be a repetition of the Demonstrations of 1946. It should however be possible to modify Sir R. Stevenson's three principles so that they become rather less offensive to Khartoum and still have a chance of acceptance by the Egyptian Government. In fact Sir R. Stevenson goes some way to meet Khartoum in his telegram at Flag F.

9. At the same time it may be possible for us to make some minor concessions to Egyptian pride in the form of inviting them to participate in the tripartite Supervisory Council suggested by Sir R. Stevenson, and by offering them some posts in the administration. In connexion with the Supervisory Council, Khartoum (telegram at Flag E paragraph speak of "something on the lines of the U.N. Commissions in Libya and Eritrea". This does not presumably mean a U.N. Commission, but we should be quite clear about this. The U.N. Commission in Libya has given us far too much trouble to make it possible for us to agree to anything of the sort for the Sudan. Even if, as the intention seems to be, the Council is to consist only of British, Egyptian and Sudanese, great care will have to be taken in defining the scope of its duties.

10. While it is true that the Supervisory Council might not, in itself, be a very useful or necessary piece of machinery from the strictly administrative point of view, nevertheless if it could be constituted it might help at one and the same time to remedy Egyptian ignorance about the Sudan and to remove the Egyptians' grievance that in practice they have no part in the government of the Sudan. It might be

/ difficult

difficult to find representative Sudanese and Egyptians to serve on such a Council, and in any case the Council's existence must be dependent on acceptance by the Egyptians of the principles regarding the self-determination of the Sudan. Otherwise it would be impossible to devise a terms of reference for the Supervisory Council. Furthermore, it might in the event prove impossible to set up such a Council until fresh elections have been held in the Sudan, in which the so-called "pro-Egyptian" parties participate. Nevertheless, in principle the idea seems to be one worth pursuing, especially since, even if the Egyptians rejected it, it might be useful for us to have made the offer.

11. If it were decided that, in reply to Egyptian representations about the Sudan, we should put to them something on the lines of the principles suggested by Sir R. Stevenson, it is still likely that the Egyptian Government would refuse to subscribe to such a statement. If in the end we failed to reach agreement with them, we should then presumably wish to publish the fact that we had suggested such principles. It is therefore necessary that, before we say anything to the Egyptians, the concurrence - albeit reluctant - of Khartoum in any draft should have been obtained.

12. One final point. It will be noted that this minute does not deal with the question which both Cairo and Khartoum discuss at length viz. whether His Majesty's Government are or are not committed to the principle of self-determination for the Sudanese, or whether the 1899 Condominium Agreement or the 1936 Anglo-Egyptian Treaty oblige us to promote some form of union between Egypt and the Sudan. Discussion on these questions, which engender a good deal of heat in Khartoum and Cairo, seems to the

/ Department

Department to be largely academic, since whatever the 1899 and 1936 Treaties say, and whatever legal advice is given on the question of where sovereignty in the Sudan lies, there is no doubt that His Majesty's Government are by a series of Ministerial declarations committed to the principle of self-determination for the Sudanese (see extracts at Flag H). Moreover, even apart from these, the Sudanese, like the rest of the once dependent people of Asia and Africa, are moving towards independence and it is unlikely that anything except the use of considerable force would stop them from achieving it within the next generation.

13. It appears therefore that while it is unlikely that we shall be able to make an offer to the Egyptian Government on the Sudan which will satisfy them, it is in our interest to make as generous and honest an offer as is compatible with the existing political situation with the Sudan, and to make it in such a way that if the Egyptians reject it they will appear to have put themselves in the wrong. The Department considers that something on the lines of Sir R. Stevenson's draft statement of principles with the additional suggestions made ~~at the end of~~ paragraph ~~12~~ 9 of this minute, is the maximum concession that we shall be able to make the Egyptians, and that after further discussion with Khartoum Sir R. Stevenson should be instructed to put it forward when, but not before, the Egyptians raise the question of the Sudan themselves. In the meantime the Department submits a draft (Flag I) of the statement which could be used as a basis of discussions with Sir R. Stevenson and Sir R. Howe.

<u>Recommendations</u>

The Department recommends

(a) that for the time being we should not ourselves raise the question of the Sudan with the Egyptians;

(b) that if the Egyptian Government raise the question of the Sudan during the renewed talks on defence towards the end of this month, Sir R. Stevenson should invite them to agree to a statement of principles which H.M.G. and the Egyptian Government would take as a guide in the future policy towards the Sudan and that if the Egyptian Government accept the principles, H.M.G. should examine with them and Sir R. Howe the possibility of setting up an Anglo-Egyptian-Sudanese Supervisory Council which would assist the Sudan Government in giving effect to the principles;

(c) that the exact wording of the draft statement of principles and the scope of the Supervisory Council should be discussed meanwhile with Sir R. Stevenson and Sir R. Howe.

Roger Allen

5th March, 1951.

I agree with these recommendations, except that I doubt if the Sudanese would now accept the idea of Egyptians being offered posts in the administation (para 9 of Mr. Allen's minute).

I agree that it should be possible to get Khartoum and Cairo to concur in a statement of "principles" with the amendments suggested by African Department. I agree also that before putting these suggestions to the Egyptians, we should discuss them with both Sir R. Stevenson and Sir R. Howe.

I suggest that these conclusions, if agreed, should be put to Sir R. Stevenson next week and that we should then inform Sir R. Howe.

R. J. Bowker

(R. J. Bowker)
7th March, 1951.

Sir W. Strang.

Secretary of State

W. Strang
7/3

[XCII]

[This telegram is of particular secrecy and should be retained by the authorised recipient and not passed on]

Cypher/OTP and By Confidential Bag

FOREIGN OFFICE AND WHITEHALL SECRET DISTRIBUTION

FROM FOREIGN OFFICE TO KHARTOUM

No.49
11th April, 1951. D. 4.40 p.m. 11th April, 1951.

IMMEDIATE
SECRET

Addressed to Khartoum telegram No.49 of 11th April.
Repeated for information to Cairo
and Saving to British Middle East Office (Cairo) No.413
Washington No.1851

I have been considering in the light of the recent exchange of telegrams between the Foreign Office, yourself and His Majesty's Ambassador in Cairo, ending with the latter's telegram No.142, whether it would be possible to come to an agreement with the Egyptian Government over the future of the Sudan. The prospect is certainly not encouraging: His Majesty's Government are committed by a series of public declarations over the last five years, notably that made by Mr. Bevin in the House of Commons on the 26th March, 1946, to the principle that the Sudanese people shall be allowed to choose their own future, including independence if they wish it. The Egyptian Government for their part are equally committed to retaining some degree of Egyptian sovereignty over the Sudan, though they may in the last resort be prepared to concede to the Sudanese a large measure of self-government. This means in practice that no Egyptian government in the foreseeable future will accept a proposal for the future of the Sudan which gives them less than the Sidky-Bevin Protocol of 1946. The gap between His Majesty's Government's and the Egyptian Government's position is therefore wide. Nevertheless for a number of reasons I consider that it is in the interest of both His Majesty's Government and the Sudan that we should make some attempt to secure the Egyptian Government's consent to an agreement about the Sudan. In the first place the Egyptian Government are, as His Majesty's Ambassador in Cairo has pointed out, unlikely to go very far with the defence discussions without raising the question of the Sudan. Since these discussions are now to be resumed, it is desirable that we should be able to

/make the ....

SECRET

FOREIGN OFFICE TELEGRAM No.49 TO KHARTOUM

- 2 -

make the Egyptians an offer which while taking account of the existing political situation in the Sudan would provide a basis for agreement which would seem reasonable to any objective observer. Secondly, if the Egyptian Government rejected such an offer, our hand would be considerably strengthened if Anglo-Egyptian relations became a matter of public dispute at some later date.

2. His Majesty's Ambassador is being instructed to suggest to the Egyptian Government that any discussion of the Sudan problem should be deferred until at least the preliminary exchange of views on the defence issue has been completed. My immediately following telegram however contains the draft of a possible statement of principles. We might suggest to the Egyptian Government that this should be agreed following an exchange of letters in which we and they reiterated our respective points of view. The statement would then emerge as a sort of common ground between us. You will observe that though it is based on Sir Ralph Stevenson's original draft it has been modified to take account of Sir James Robertson's comments in your telegram No.230.

3. You will notice that, despite paragraph 4 of your telegram No.20, no reference to eventual Sudanese independence has been included. This is not only because this would ensure Egyptian rejection of our offer, but also because His Majesty's Government's views on this subject are too well-known to need reiteration. I have also not included any reference to the suggestion made in the fifth paragraph of your telegram No.20. The establishment of an international Nile Waters technical body has been exhaustively examined in the past and is, I fear, at present unworkable. I should, however, be ready to consider the addition to the principles of some reference to joint Egypto-Sudanese cooperation in the development of the waters of the Nile, should you consider this advisable.

4. As regards the proposed Tripartite Committee or Commission. I am of course aware that this is a piece of machinery which, from a purely administrative point of view, is unnecessary and may even prove embarrassing. On the other hand, it may serve two useful purposes: first, to remedy Egyptian ignorance of the Sudan, and secondly, to help to remove the Egyptian grievance that Egyptians

/in practice ......

SECRET

FOREIGN OFFICE TELEGRAM No.49 TO KHARTOUM

- 3 -

in practice play no part in the government of the Sudan. It also appears possible that, if the Egyptian Government agreed to participate in this committee, the Unionist Parties in the Sudan might be persuaded to join the constitutional commission which you have recently formed.

5. In commenting on these proposals, please also let me know if you think anything practical could be offered to the Egyptians, possibly in the way of further posts in the technical services, to meet their complaint that they are excluded from the important branches of the administration.

[XCIII]

NOTE ON CONVERSATIONS ON OCTOBER 23rd and 24th 1951.

As His Excellency the Governor-General felt that it was important to find some method of filling the de facto vacuum created by the Egyptian abrogation of the Condominium I have had a number of conversations with Sudanese on the best method to be followed.

It appears that there are only 2 feasible methods of establishing the Government of the Sudan, pending the exercise of self-determination by the Sudanese. Namely that H.M.G. should declare the Sudan a Trusteeship territory under the Trusteeship Council of UNO, should continue the administration herself, and at the end of the Trusteeship period set up a self-governing independent Sudan. The second possibility is for H.M.G. to declare a Protectorate with a time limit, and a promise of self-determination at that time.

I have spoken on this question to Abdulla Bey Khalil, Secretary of the Umma Party, to Sayed Abdel Rahman el Mahdi and to Dardiri Mohd. Osman. All three assured me that they fully appreciated the need for the maintenance of British administration here during the interim period, and that they also hoped that when the Sudan became independent British officials would not speedily leave the country, but would remain on to assist the Sudanese as servants of the free independent Sudan Government. It appears from my conversations with all three that a Protectorate is a most unpopular form of supervisory authority. Sayed Abdel Rahman said that although he quite agreed with the intention of a Protectorate he was sure that it would not go down in this case. Abdulla Bey Khalil said that although a British Protectorate was what he and his friends would like, he too felt that the word would be unfortunate, especially in Arabic where 'Himaya' always brings back recollections of the British Protectorate in Egypt which was so unpopular there. Dardiri Mohd. Osman also did not like the idea of a Protectorate; he said he did not wish to have a UNO Trusteeship either, and it appears that his idea was for some new form of Constitution whereby an International Commission would take the place previously taken by the Co-domini in the Sudan, and that when the new Constitution comes into being any disputes which might occur between the Governor-General and the Council, or the Governor-General and Council with the Legislature, should go for arbitration to this International Commission, very much in the same way as in the past under the Executive Council and Legislative Assembly Ordinance matters in dispute had to be referred to the Co-domini. Dardiri said that if these matters in dispute were only referred to H.M.G. for decision there would be considerable opposition to the proposals, especially amongst the Khatmia, whom he is trying to wean from the Ashigga Party.

I told Dardiri Mohd. Osman that I did not know of any country in the world where there was any constitutional device which he suggested and I did not know whether H.M.G. would be willing to put it forward. I said I thought that any reference to UNO would lead to long delays, and he had himself no doubt noticed the inability of UNO to come to decisions quickly and easily; any problem

or dispute which went to UNO became bedevilled by international politics and Nations lined up according to their political allegiance and not in accordance to the rights and wrongs of the matter. If the British Government asked UNO to declare a Trust over the Sudan or to set up an International Commission as suggested by Sayed Bardiri it seemed to me that the whole Anglo-Egyptian squabble would again be ventilated and that we might despair of a speedy answer. Sayed Bardiri realised this, but he said that it was a risk we must take.

The general result of these talks, therefore, is that the declaration of a Protectorate by H.M.G. is not thought to be likely to be popular in the Sudan for the reasons given. The Sudanese do not want any interference with the present British-guided administration; they would like, however, to have some international body to act as a final arbiter in cases of necessity. Whether it is possible for any arrangement on these lines to be made I do not know. Enough to say that the idea has been formed and firmly implanted in their minds by the British proposal of an International Commission which was made in the last proposals presented to the Egyptian Government.

Sayed Bardiri also talked to me about the wording of the telegram which he and other members of the Amendment Commission were thinking of sending to UNO. He is perplexed at the difficulty of finding words properly to express what he wants. He agrees that his previous suggestion, which we advised him was impossible, namely that the International Commission should come to the Sudan and "assume power" was unfortunate. He now wishes to substitute for "assume power" "to endorse constitutional development", by which he intends to mean act as an arbiter in the circumstances mentioned above.

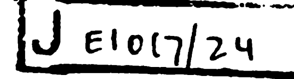
I am going to see Sayed Ali Mirghani this afternoon and will try to see what I can get out of him on these matters, but it is most unlikely that he will come down to earth.

J. W. R.
24.10.51.

Copies to:-

Private Secretary.
SCO/37.H.1.
Sudan Agent, London (2)
Legal Secretary.
Financial Secretary.

[XCIV]



COPY OF TELEGRAMS
(in clear)

From
Pressoff
Khartoum.

To
Sudanology
London.

No. 180 of 28th October, 1951. (Despatched 18.38 hrs.)

Constitution Commission members minus Buth Diu despatched telegram to-day Text follows. Emphasise this action no part duties for which Commission appointed. Also emphasise last sentence my 170.

No. 181 of 28th October, 1951. (Despatched 18.30 hrs.)

My 180 Text telegram begins:

We members of the Sudan Constitutional Commission who were appointed by the Governor-General of the Sudan as representative of the Co-Domini in response to a resolution by the Sudan Legislative Assembly that the Sudan has now reached the stage at which self-government could be granted and who represent the viewpoint of all the Sudanese with the exception of the Ashigga Party, appeal to your respected organisation to give the Sudan case your full support since Egypt has abrogated the 1936 Treaty and the 1899 Agreement. There has been great anxiety throughout the country which may lead to unrest and a state of chaos and threaten world peace.

Although Great Britain maintains that the Treaty and Agreements are still in force yet we feel that the condominium rule in the Sudan has virtually ceased to exist and a long term of control by the one remaining co-dominus will lay the country open to outside interference thereby hampering the constitutional development of the Sudan which may endanger peace and order. We, therefore, on behalf of the Sudanese people are solemnly resolved that the only alternative is to request the U.N. that an International Commission be appointed to reside in the Sudan, endorse the constitutional development of the country and supervising the implementation of full self-government the constitution of which is being drafted by our Commission, and to advise the Sudanese on the setting up of a constituent Assembly to exercise self-determination in or before December 1953 under the supervision of the said International Commission.

Britain has on more than one occasion recognised the right of the Sudanese to self-determination and so did the Security Council in 1947 when considering the Anglo-Egyptian dispute. No doubt Britain will honour the pledges she repeatedly made to the Sudanese and give them her support.

We trust that the Sudanese will be consulted when the members of the International Commission are nominated. We humbly request U.N.O. to accede to our request and give it immediate attention.

(Signed) ABDULLA KHALIL,
ABDEL RAHMAN ALI TAHA,
MOHAMED AHMED ABOU SIN,
DARDIRI MOHAMMED OSMAN,
ABDEL MAGID AHMED,
MIRGHANI HAMZA,
ABDALLA MIRGHANI,
HASSAN OSMAN ISHAG,
ABDEL FATTAH EL MAGHRABI,
MOHAMMED AHMED MAHGOUB,
IBRAHIM BEDRI, and
IBRAHIM GASIM MUKHAYER.

[XCV]

OUTWARD TELEGRAM

En Clair and
By Bag.

FOREIGN OFFICE AND WHITEHALL
DISTRIBUTION.

FROM FOREIGN OFFICE TO KHARTOUM.

No: 251.
15th November, 1951.

D: 5.35 p.m. 15th November, 1951.

PRIORITY.

Addressed to Khartoum telegram No: 251 of 15th November
Repeated for information to: Cairo.
and Saving to: Washington No: 5690.

[My immediately preceding telegram].

Herewith text of statement.

Begins:

"In view of uncertainty caused in the Sudan and elsewhere by the Egyptian Government's unilateral action in purporting to abrogate the 1936 Treaty of Alliance and the two Condominium Agreements of 1899, His Majesty's Government find it necessary to reaffirm that they regard the Governor-General and the present Sudan Government as fully responsible for continuing the administration of the Sudan.

His Majesty's Government are glad to note that the Sudan has for some time been, and is now moving rapidly in the direction of self-government. In their view this progress can and should continue on the lines already laid down. His Majesty's Government will therefore give the Governor-General their full support for the steps he is taking to bring the Sudanese rapidly to the stage of self-government as a prelude to self-determination, and now await the recommendations of the Constitution Amendment Commission. His Majesty's Government are glad to know that a constitution providing for self-government may be completed and in operation by the end of 1952.

Having attained self-government, it will be for the Sudanese people to choose their own future status and relationship with the United Kingdom and with Egypt. His Majesty's Government consider that the attainment of self-government should immediately be followed by active preparations for the ultimate goal of self-determination. They will support the Governor-General in his efforts to ensure that the Sudanese

Foreign Office telegram No: 251 to Khartoum.

- 2 -

people shall be able to exercise their choice in complete freedom and in the full consciousness of their responsibilities.

His Majesty's Government, with whose support the Sudan Government have brought the Sudanese people to their present stage of progress, are confident that they will work with united enthusiasm towards their goal. His Majesty's Government meanwhile guarantee to ensure the defence and security of the Sudan during the intervening period."

Ends.

[XCVI]

Telegrams Inland: "SUDANOLOGY, SOWEST, LONDON."
Telegrams Overseas: "SUDANOLOGY, LONDON."
Telephone: WHITEHALL 9821.

SUDAN GOVERNMENT
AGENCY IN LONDON,
WELLINGTON HOUSE,
BUCKINGHAM GATE,
LONDON, S.W.1

L.O/TSF/7.

31st January, 1951.

STRICTLY CONFIDENTIAL.

JE 2181/4

Dear Edmonds

To 2181/2

I see that on the 1st January we forwarded you a copy of a telegram No. SCO/166 of the 30th December with regard to a three day strike by the Sudan Railways Workers Union, and the possibility of legal action against certain members of that Union.

We have today received a telegram telling us that the trial of some 52 members of these Unions by a major court was completed at Atbara on the 30th January, all the accused pleading guilty. Fines were imposed on all the accused including five who were already under bond to be of good behaviour. There were no prison sentences inflicted. The reactions of the various Unions are reported to be favourable.

A further strike may be in the offing as a result of an ultimatum sent to the Sudan Government by the Sudan Trades Union Federation demanding a 75% increase of wages all round. To this ultimatum the Sudan Government has sent a reply recalling the Government's promise to submit the basic wage structure to a special Commission which is already in being, and stating that it has no other answer to give. The Federation's reaction to this reply is not known, but the Civil Secretary estimates that any sudden general strike, including the railway strike, is unlikely.

Apart from these major operations, there were four minor individual strikes scheduled for February 5th. Of these, a strike by the workers of the Shell Company, Port Sudan Installation, is believed to have been settled, but there are still three which have not been settled, one by the employees of Messrs. Gellatly Hankey & Co., one by the Messrs. Mitchell Cotts Printing Press, Khartoum, and one by the employees of the Sudan Veterinary Service. These last are of no very great importance, but we will let you know how matters progress.

Yours sincerely,

C. Davies

(C.G. Davies)

R.H.G. Edmonds, Esq., M.B.E.,
African Department,
Foreign Office,
S.W. 1.

[XCVII]

RESTRICTED

REPORT ON VISIT TO THE SUDAN FROM 1ST TO 20TH FEBRUARY 1951 INCLUSIVE

CHAPTER I - ACTIVITIES OF THE SO-CALLED SUDAN TRADE UNIONS' FEDERATION.

An account of earlier events connected with the activities of the so-called Federation is necessary as an introduction. The Trade Unions Ordinance and two Ordinances complementary to it, viz Trade Disputes and Arbitration and Enquiry, became effective early in 1949. The T.U. Ordinance was not initially to the liking of a few Sudanese agitators who, during the preceding 2 or 3 years, had organised "syndicates" of workers in a number of trades, particularly those in the employ of the Government. The most prominent at that time was the Railway Workers Affairs Association; in 1946 it opposed Works' Committees in the various departments of the Railway; it lead a number of disputes later; it was foremost in the challenge to the T.U. Ordinance in 1949; a demand signed on behalf of the Association and of several other workers' organisations in being at that time was presented to the Governor-General that the Ordinance should be annulled, but it was pointed out that the Legislative Assembly had passed the Ordinance and that amendments or repeal action would have to be submitted to that Assembly. Dissatisfaction continued and in an endeavour to dispel the objections to the Ordinance, a Conference of workers' organisations was arranged by the Government in April 1949. The Chairman was Sayed Abdulla Bey Khalil, Leader of the Assembly and Minister of Agriculture. The Conference met on several days and finally the Ordinance was accepted unanimously by the workers representatives apart from a number of relatively minor amendments which the Government undertook to sponsor in the Assembly.

It was evident about that time that a form of "Congress", dominated by the Railway Workers Affairs Association, was taking root and that certain of the workers' leaders were contemplating an all-embracing Union for all industrial workers. However, the creation of separate Unions under the Ordinance proceeded and by September 1949 4 or 5 had applied for registration. The flow of applications increased early in 1950 and by September 42 Unions had been registered, 19 had submitted applications and 21 others were known to be preparing their Rules. The "Congress" was in being at the beginning of 1950 and was active among the new organisations. Further, it was accepted by Government as a useful bridge for joint consultative purposes, although no decision had then been given as to its legal status. In this, Government were undoubtedly persuing the right course as there was an urgent need to help the new organisations to establish themselves on constitutional lines and to deal with "general demands" in some co-ordinated manner. To aid the Unions directly and independently of Government machinery, Mr. D. Newman of the Secretariat of National Association of Local Government Officers was appointed Trade Unions Adviser in September 1949.

By March 1950, consultations between Government and the "Sudan Workers Congress" - which was then regarded as a Trade Union in formation (see later paragraphs) - were developing on a more formal basis. Discussion included basic wages, hours of work, leave etc. The members of the "Congress" included representatives of non-Government workers and while they interpreted the joint consultations as indicating Government control over variations in conditions of employment by private employers, the Government avoided such implications of the discussions, on the ground that

Government/...

Government could not order private employers to amend their conditions but could only enforce the minimum requirements of the Employer and Employed ~~Persons Ordinance~~. The "national" trend of the intentions of the "Congress" was illustrated by their attitude.

About April 1950, the leaders of "Congress" were seeking assistance with the drafting of their constitution. They and others were then expecting the "Congress" to be accepted as a Trade Union and the T.U. Ordinance requires inter alia a draft Constitution to be submitted to the Registrar of Trade Unions. The President and Secretary of the Railway Workers Union (formerly the R.W.A.A.) - they also styled themselves President and Secretary of "Congress" approached a lawyer named Mohamed Ahmed Mahjub. Subsequently Mr. Newman joined in the discussions. Mr. Newman suggested as a first step some form of Federation of Government Manual Workers' Unions to facilitate joint consultation concerning Government conditions of employment but this was treated with suspicion as it was thought to be a wedge between Government and non-Government workers. Their suggestion was three Federations: (1) Government Industrial Workers, (2) workers employed by private employers, (3) "free workers" e.g. ~~tailors, taxi/owner~~ drivers. A Congress would be formed, the Executive Council of which would be elected from the Councils of the three Federations. Mr. Newman was opposed to this method, mainly on the ground that federations (2) and (3) either separately or together would not be of much use, and he assisted the lawyer in the preparation of a constitution governing the Federation of Unions of Government Industrial Workers and an over-all T.U.C. on an advisory basis. The lawyer accepted these drafts, translated them into Arabic and submitted

them to the President and Secretary of the Railway Workers Union. They rejected them, and insisted on their own proposals. Having failed with Mahjub, they approached another lawyer - Mohammed Amin Hussein. (According to views given to me during my visit, this lawyer has definite left-wing tendencies; he is responsible for the "news of the Sudan", most of which is anti-British, transmitted each evening to the Cairo Station of the Egyptian Broadcasting Department). He fell in with their views, except that the three divisions were to be called groups and not federations and were to be combined into one Association on the basis of each group's memberships.

In November 1950, representatives of 45 Unions constituting the "Workers Congress" met to adopt a constitution. They first resolved to change the name to "Sudan Trades Unions Federation". They also decided to create a "Higher Body" of representatives of affiliated Unions in proportion to their membership to elect a Federation Executive Committee of 12 members - 6 from Unions of Government Workers, 4 from Unions of private firms and 2 from "free workers" unions. Three "Study Committees" were set up for these groups. Having disposed of other matters connected with the Constitution and organisation of the Federation, the Conference proceeded to pass resolutions on (a) the representation of the Federation at International Workers Conferences by persons not members of Unions constituting the Federation, (b) the threat of a 3-day general strike if the Government did not reverse its attitude towards some hundred secondary school students who had been expelled for indiscipline and (c) the threat of a 1-day general strike if the Legislative Assembly passed amendments to the Defence of the Sudan Ordinance giving the Government power to declare

"a state of emergency" if strikes, lock-outs, famines or pestilence rendered this necessary.

This was an ominous development. Although the "Workers Congress" had shown vigour in its pursuit of the workers' demands, it had displayed an attitude of moderation during joint consultations and in several respects a growing tendency towards co-operation and compromise. But the boldness of the resolutions decided at the new Federation's first meeting in November 1950 and the generally aggressive atmosphere of that meeting created a situation of some foreboding in that there were unmistakable signs that the agitators designing the future functions of the Federation were gathering into their hands the power to dominate the Unions affiliated to it and to use that power as they thought fit. Nevertheless, Government continued its patient attitude but dealt firmly with the threats mentioned above. These threats were withdrawn but veiled warnings were uttered by the leaders of the Federation as to what the Government could expect if the demands of the workers for greatly improved general conditions of employment were not conceded. It is interesting to record here that the President of the Federation (Mohammed el Sayed Sallam) is known to be a Communist and that the Secretary (Shafi Ahmed El-Sheikh, a disgruntled ex-Railway Worker) has similar leanings. Others of the Executive Committee are considered to be ardent fellow travellers. Unlimited power in the hands of agitators such men as these, could bring the Sudan Trade Union movement into open conflict with Government with serious results to the whole community but I was told that by the end of 1950 there was an awakening of moderate influence among the public and within certain of the Trade Unions and the Government withheld any drastic action to curb the agitators in order to see to what

extent a less extreme movement gained ground within the Trade Unions themselves. It was considered in fact that any challenge to the Federation at that stage might well swing the moderates against the Government on an anti-foreign cry. In furtherance therefore of Government policy of patience, it invited the Federation to send representatives to give evidence before the Wakefield Commission and the Unclassified Staff Affairs Committee set-up earlier in 1950 mainly in consequence of the demands put forward in January 1950 by the "Workers Congress"; the former to review and make recommendations concerning the rates of basic wages and costs of living allowances payable to unclassified Government employees and the latter (broadly) to consider and make recommendations concerning conditions of employment, other than basic wages in the first instance, of unclassified employees. The Federation declined to co-operate when the invitations were first issued, and during January 1951, it continued its bellicose propaganda against the Government and its stimulation of aggressive concerted action by the so-called affiliated Unions.

The situation when I arrived in Khartoum on the morning of the 1st February was that as the Government had failed by the preceding evening to submit to a 5-days ultimatum given by the Federation in respect of their earlier demand that all workers should be granted a 75 per cent increase in wages from 1st January 1950, the Executive Committee had decided to give 15 days notice of a 5-days general strike to commence on 17th February. This decision was conveyed to the Civil Secretary in a letter dated 1st February, which also intimated that the Federation would call off the strike if their demand for the increase in wages was granted within the notice period. Subsequent events connected with the strike are dealt with

in later paragraphs; in this Section of the report I wish to deal only with the Federation as an organisation within the Trade Union movement.

I was much concerned, from the comments made to me during the 1st February, regarding the seemingly dictatorial powers the leaders of the Federation had acquired by what appeared to be subtle manoeuvres at and after the formation of the Federation in November 1950; in fact, I could not suppress the thought that they followed far too closely the pattern of communist infiltration laid down by the Cominform. I raised the question of the legal status of the Federation and was told that there was general acceptance that it was eligible for registration under the Trade Unions Ordinance and had been treated - as was the "Workers Congress" - as a Trade Union "in formation". But I expressed the gravest doubts whether this was a correct assumption and drew attention to certain articles in the T.U. Ordinance with which no Federation, extremist or moderate, could comply. Further I pointed out that no Federation could be given legal sanction on a basis of equality with Trade Unions registered under the Ordinance and at the same time be allowed under its constitution to impose its will on those Unions, thereby taking from them their autonomy as separate and independent organisations. An all-powerful Federation with such powers meant a single Trade Union for the whole country and not an organisation of affiliated Unions. The rejoinder was that the views I had expressed were against the advice given previously. I felt impelled however to press my opinion not because I was in any way against the formatio of a Federation - my views are quite the contrary - but because I felt strongly that such Federation could not be registered

under the existing T.U. Ordinance or take action under the Trades Dispute Ordinance and that if a Federation was to be given legal status for joint consultative purposes, a new section of the T.U. Ordinance to permit the formation of a Federation under prescribed conditions might be the solution. I was told the Federation had applied for registration but unfortunately their draft constitution could not be made available to me as it had been returned for consideration of a few minor amendments suggested by the Registrar of Trade Unions. In the covering letter, the latter had intimated his provisional view that the Federation could be registered as a Trade Union.

8. Subsequently, however, Mr. Sandison (Commissioner of Labour) and I had a talk with the Civil Secretary, by which time the Advocate-General and Solicitor-General had been asked to give a legal opinion on the issue. On the 3rd February, they informed the Civil Secretary that they agreed, although from different angles, that the Federation could not be registered as a Trade Union. In view of past events, as summarised in the preceding paragraphs this created a delicate situation but in order not to imperil the course of the threatened strike it was agreed to withhold action for the time being. It was realised however that at the earliest convenient date the Federation should be challenged on the legal issue.

9. A few days before the end of my visit, I was shown a copy of the first draft of the Federation's Constitution. It contained alarming provisions, including the sub-servience of affiliated unions to the orders of the Federation regarding strikes etc. and the imposition of undefined penalties if Unions in any way disobeyed decisions reached by the Federation's Executive

Committee. I was told that these and other dictatorial rules were included in the draft constitution submitted to the Registrar of Trade Unions with the application for registration, but apparently he did not foresee the implication to which I drew attention. On the morning of my departure, the Financial Secretary, the Deputy Civil Secretary, the Commissioner of Labour and I reviewed the position generally; but for tactical reasons, no definite conclusions were reached as to the most suitable course to follow. A method of joint consultation is essential but clearly not of the kind the Federation desire to impose.

CHAPTER II - STRIKES.

10. Although Legislative machinery for the settlement of disputes existed in the Trades Disputes and Arbitration and Enquiry Ordinances, there was a series of strikes of varying length during 1950. The Labour Branch considered that in only one case was strike action completely justified; in the others, settlements should have been reached without recourse to such action.

11. Brief details of the 1950 disputes follow :-

(a) Early in January 1950, the Railway Workers Union lodged a comprehensive demand. Certain of these claims were met either wholly or in part but the Union were not satisfied; They threatened to strike if all the demands were not conceded. The Government remained firm and notice of strike was given. The Union agreed to negotiate however but made it clear that the strike would stand, irrespective of the negotiations or their outcome. The strike took place. At a meeting of the two sides, agreement was reached on one of the claims and others were left for further discussions.

(b) Towards the end of April, the Medical Dressers Union of the Ministry of Health called a strike without giving the legal notice of 15 days. Their demand was for the immediate introduction of an 8 hour shift system in all hospitals. On the eve of the strike, terms of settlement were offered by the Ministry of Health conditional on the cancellation of the strike but the Union refused and nurses in all the Northern Hospitals absented themselves for 3 days. Subsequently, a satisfactory system of 8 hour shifts was introduced.

(c) In the same month, the Workers Union of the Sudan Light and Power Company submitted a claim for increased bonuses. The Company obtained instructions from its Board in London and was in a position to offer favourable terms of settlement before the strike was due to commence on condition that the strike was called off but the Union refused and there was a stoppage of work. Agreement was reached after the strike.

(d) Increased scales of pay and cost of living allowances of Government employees were authorised by the Legislative Assembly in May. These increases went a long way towards meeting demands submitted by the Workers Congress in January 1950 but although the proposals of the Government regarding these demands were agreed with representatives of the Congress in March, the Congress decided in July to reject the new scales and allowances and called a 3-days general strike from the 5th August. It evoked little public sympathy.

(e) In October, there was another short-lived strike of hospital workers.

(f) In November, there were threats of a general strike called by the Federation - see paragraph 5.

(g) The year concluded with a dispute involving Railway firemen and a three days Railways strike in protest against court sentences imposed on six Railway Union officials for criminal defamation of the Railway Management.

12. The opening events of the general strike last month (February 1951) have been recorded in paragraph 6. Although it appeared from the accounts of the Federation's strike ultimatum on the 1st February that it was acting on behalf of all the Unions affiliated to it, it was apparent that it had no legal right to do so under either Article 228 of the Penal Code or the Trades Disputes Ordinance - although the Federation may have assumed the right under the draft constitution it had submitted to the Registrar of Trade Unions. However, the Federation must have realised that each Union was also required to comply with the Trades Union Ordinance and certain of them (those connected with Public Utility Services) with. the Penal Code, as the Federation sent letters on the 1st February to the affiliated Unions advising them of the strike decision and instructing them to issue notices to their employers of their intention to strike for 5 days commencing 17th February. Several of the notifications were framed in these terms and it was known to the Commissioner of Labour and Mr. Newman, Trades Union Adviser, that a number of the Unions did not want to strike but were carrying out blindly the instructions of the Federation. By the 4th February it seemed most likely that the stoppage of work for 5 days would be general but there must have been considerable confusion in Federation circles when they were advised

by the Railway Workers Union Executive Committee that they had decided to cease work for 2 days only. (I was in Atbara (the Railways Centre) on the 5th February and was told that the decision to strike had been passed by a very narrow majority). It was more than likely that the Railway Workers' decision caused some at least of the more moderate and less strike enthusiastic Unions to review their earlier 5 days strike notices and to bring pressure on the Federation. In any case, the Federation completely changed their tactics and advised all Unions to strike on one day only, the 17th February. Although they claimed that their action was dictated by consideration for the community, it is reasonable to assume that the change was forced upon them from within their organisation. No positive information was available to me on this aspect before I left Khartoum. The consensus of opinion was, however, that the prestige of the Federation had suffered heavily in the eyes of the public and among the moderate Unions and that the break up of the Federation in its existing form was a reasonable possibility. If this happens the patience exercised by the Government over several months will have been amply justified and it will be much easier for the Government to deal with the legal status of the Federation mentioned in earlier paragraphs.

13. The strike on the 17th February passed off with complete calm, in spite of understandable inconveniences to the public. Exceptions to the strike included the Public Health Workers Union, all the members of the Ministry of Education Union (who reported for duty in their civilian clothes and not in uniform), 10 to 20 percent of the Mechanical Transport Workers Union and all Drivers in essential services (Ports and Telegraphs, Sudan

Airways, etc.) in membership of the Sudan Government Motor Vehicle Drivers Union. Khartoum Newspaper reports were restrained and I gather the strike was given little prominence in the Egyptian newspapers.

14. I have described the barest outline of the situation from 1st to 17th February but I think my comments will be sufficient to permit the course of events to be appreciated. Developments during the next few months should prove interesting.

CHAPTER III - ACTIVITIES OF COMMISSIONER OF LABOURS' DEPARTMENT.

15. I was closely associated with Mr. P. Sandison, Commissioner of Labour and Abdel Gader, Deputy Commissioner during my visit and was much indebted to them for the time and information they gave me. It was evident that their activities in connection with industrial relations and labour matters generally were extensive and increasing. It is not necessary for me to recount all the subjects we discussed but the more important I recorded were :-

(a) Wages Councils - It is intended to draft an enabling Ordinance and to set up Councils for Domestic Servants and Private car Drivers as a beginning.

(b) Dock Workers at Port Sudan - A system of registration has been introduced by the Department and is being applied to provide working by roster in the slack season. The usual teething troubles are being experienced.

(c) Housing - Plans are in hand to start pilot housing schemes in Port Sudan, Atbara and Khartoum and financial approval in principle has been received. Contact has been made with the Colonial Housing Advisory Committee and I promised to send details

of the Egyptian Government's Workers Housing project on the outskirts of Cairo. I mentioned also Wimpeys building activities for the Kuwait Oil Company.

(d) Employment Service - The Commissioner is giving preliminary thought to such a Service for selected towns in the Sudan. I promised to let him have some memoranda on the subject.

(e) T.W.I. - Arrangements have been made for the loan of Shell Company's T.W.I. specialist in Egypt. He will initially give lectures to Government Departments and firms and proceed with a course of training of workers nominated as suitable to become instructors. The more successful will be sent to Egypt for a six-month course with Shell Company on Institute training.

(f) Trade Union Mission to U.K. - Tentative consideration is being given to sending a few selected Trade Unionists to the United Kingdom. Present suggestion is that they should spend 2 weeks in Egypt and 2 to 3 months in England. Mr. Newman the Trade Unions Adviser has been in touch with the T.U.C. regarding the proposal. I suggested that Overseas Branch Ministry of Labour should also be contacted.

(g) Industrial Relations. - The Department was closely associated with all the strikes mentioned earlier in this report. In addition, it dealt with many disputes brought to its notice and assisted with settlements which rendered strike action unnecessary. An amendment to the Arbitration and Enquiry Ordinance to make

obligatory the notification to the Commissioner of a dispute before strike notice is issued is under consideration.

16. I wish to place on record my high appreciation of the helpful and constructive manner in which Mr. Sandison and Abdel Gader are undertaking a most onerous task. They are laying with much energy and enthusiasm the foundation of a labour administration which will surely prove of invaluable benefit to the future progress of the Sudanese.

CHAPTER IV - W.D. AND AIR MINISTRY EMPLOYEES.

17. Negotiations have been proceeding for many months between the War Department and Royal Air Force Civil Servants Union in the Sudan and the War Department and Air Ministry regarding several issues affecting conditions of employment. Details of the issues were given to me by the Deputy Command Secretary, Middle East Land Forces - I am a member of the Inter-Services Labour Co-ordinating Committee - and I agreed to make informal enquiries into them during my visit. The Union's complaints included :-

(a) Reserved rights and privileges of ex-S.D.F. workers on transfer to the War Department on 1st April 1948.

(b) Special leave.

(c) Sick Leave.

(d) Public Holidays.

(e) Basis of payment of wages.

(f) Differential treatment of ex-S.D.F. workers and those engaged after 1st April 1948.

(g) Transport allowance.

(h) Leaving indemnities.

I have submitted my advisory comments to the Command Secretary.

CHAPTER V - MISCELLANEOUS.

18. I had a 1-hour friendly talk in Atbara with most of the members of the Executive Committee of the Railway Workers Union. We discussed Departmental Committees and Trade Unionism generally but I avoided reference to the current strike threat and the activities of the Federation - see earlier paragraphs.

19. I visited the Cement Factory at Atbara. Details of the Factory and photos I took will be filed in the British Middle East Office records for future reference.

20. I had a morning session with the Wakefield Commission - see paragraph 5 - The main items discussed were costs of living and wage structures. I gave the Commission details of my experience in Middle East countries on these and related subjects.

21. I had a talk with the Chairman of the Unclassified Staff Affairs Committee mentioned in paragraph 5 and he gave me an account of recent meetings of the Committee at which representatives of the Trade Union Federation gave evidence.

22. I had many talks with Mr. Newman, the Trade Union Adviser. He is certainly doing very constructive work, in spite of the suspicion - as a Government agent - with which he is regarded by many of the Unions. It is highly probable that as moderation increases among the Unions, his services will be in greater demand. He is stimulating interest in a Consumers Co-operative movement and has had initial success.

23. I was able to spend a week in the Upper Nile Province and by the generous kindness of the Governor, visited the areas inhabited by the Shilluks, Dinkas and Nuers. These are primitive Pagan tribes and I was most interested in their economic and social conditions. I accompanied the Governor on a trek through the

bush areas and was present when he formally inaugurated a Rural District Council at Bor, a small township on the White Nile. My conversations with several Government officials and others with long experience of the Province were most enlightening and will be of much assistence to me when subjects relating to the Southern Sudan are discussed in my presence.

CHAPTER VI - APPRECIATION.

24. I wish to record my sincere appreciation of the friendly welcome extended to me by His Excellency The Governor-General, Sir James Robertson the Civil Secretary, and other senior officials. Also, to the Sudan Government for providing transport facilities during my visit.

(H.T. AUDSLEY)
COUNSELLOR (LABOUR).

BRITISH EMBASSY
CAIRO.
18th March, 1951.

[XCVIII]

STRICTLY CONFIDENTIAL

COPY OF CYPHER TELEGRAMS

From
Dakhlia
Khartoum.

To
Sudanology
London.

No. 6 of 9th June, 1951. (Despatched at 12.10 p.m.)

Further to my telegram 5 of June 7th it was later decided postpon the take-over of arms and ammunition by S.D.F. until more reinforcements had arrived. These have now arrived and action is timed for 15.00 hours to-day. A proclamation will then be issued by Acting Governor-General directing police to return to work by 6 a.m. on Sunday. All police in Three Towns are still on strike and about 100 prison warders have gone on strike in sympathy. Apart from a few minor incidents public security in Three Towns has been maintained and public opinion is against police and in favour of strong action to be taken by Government. All is still reported normal in Provinces.

No. 8 of 10th June, 1951. (Despatched at 12.40 p.m.)

Further to my telegram of 9th. All police arms and ammunition were handed over yesterday without incident. Over 200 police have reported back for work. There were no incidents during night. The self-constituted Police Committee and Mohammed Sayed Sallaam and Shafie Ahmed el Arish Sheikh have been arrested for inciting police to mutiny. A Camel Corps Company and a Company ofArab Corps have now arrived in Three Towns. Conditions in Provinces normal.

L.C./TSF/7.
Received in London Agency on Monday, 11th June, 1951.

[XCIX]

COPY/WB.

PERSONAL

KHARTOUM,
9.6.51.

My dear Ned,

What with all this "dowsha" on, I had no time to write you yesterday, and this is a hasty note to let you know the position.

(1) All the Khartoum Police and some of the warders are on strike. They show no signs of returning to work. On Wednesday we had only 300 S.D.F. here and about 1,000 men out - as they were in their barracks where the arms and ammo. is stored, the position was dynamite; and one was not sure how truculent they were.

(2) I therefore got Corfield and Police officers to start talks with them and to see what could be done to meet their grievances. These talks went on until last evening at 4 p.m. and I have now received a document about a Police Federation which I cannot accept.

(3) Meanwhile the towns have kept remarkably peaceful; there have been one or two shop breakings but so far there seems to have been little crime.

We have got S.D.F. car patrols about at nights, and the Province have taken on special constables - Jake Seamer, a tower of strength, hoped to have about 100 men out last night on 'beat' - as usual the British have rallied round, and Heads of Departments whom I saw yesterday have encouraged men to volunteer.

I have put two men on to a plan to collect foreign women and children if necessary and put them in the Palace with a British Infantry guard. This has of course not been at all needed so far. But I was afraid that with these Communists, Sollam and Shafie haranguing the police that there might be a real blow-up. However I think the Police Soviet has made a mistake in allowing this, as the great bulk of the rank and file are not out for revolution, but want a few minor improvements in their terms of service, and little else.

The situation is now much better than three days ago, as:

(a) I've got a company of Camel Corps in from El Obeid. They did excellently - and got in six hours ahead of time with all their vehicles: A Gedaref company will be in to-morrow.

(b) No labour movement has so far occurred, and trains and buses are working satisfactorily.

(c) Public opinion which is anti-police anyhow, is thoroughly against them and S.A.M. is said to have sent some of his high ranking types to tell them to go back to work.

(4) I propose now, subject to talks this morning with my various advisers, British and Sudanese:-

(a) To collect the arms and ammo. this afternoon by S.D.F. parties on the excuse that I need them for the special constables.

(b) To issue a proclamation ordering the men back to work by 6 a.m. to-morrow, quite unconditionally, and on the understanding that anyone we don't want will not be re-engaged.

/(c) .....

R. C. Mayall, Esq., C.M.G., D.S.O., M.C.,
Sudan Agent in London.

(Paragraph 4, continued)

(c) To have the communists, Sollam and Shafie, arrested and detained for inciting the police to mutiny, and the police Soviet must also be arrested for the same reason. The timing of this is a little tricky and wants further consideration.

(5) We are not out of the wood yet - but the towns are wonderfully quiet and public security has remained pretty good - Fortunately nowhere outside Khartoum have the Police shown any signs of joining in - and perhaps we have avoided that one now.

(6) I have no doubt this is the result of nearly six years of propaganda and attacks on the S.G. from Egypt and the communists; but it is sad that our Sudan Police who have had such a wonderful record should have gone and behaved like this. It will take a long time to rebuild our trust in them.

I am very disappointed in both the Sudanese and British Police officers: none of them seem to have the least knowledge and control of his men, and I long for a Herbert Pease or a Vicars-Miles! This professionalisation has been to blame for much.

In haste to give you the news. Will you let the F.O. and H.E. have the gist of this and also send me a copy for my files, as I have none.

No other letter this week I'm afraid.

Yours ever,

(Signed) JOHN WILLIE,

(Sir James Robertson)

P.S. The Ashigga are reported to have been paying out money to these Police Committee men.

[C]

PERSONAL AND SECRET
KHARTOUM,

11th June 1951.

Dear Ned,

I wrote to you a manuscript letter a day or two ago in some haste, to tell you about our police mutiny. I asked you to let me have a copy to put on my file. This is a continuation of what I said then.

2. On Saturday at 3 O/c the Army went into the Police Barracks where the arms and ammunition were in store, and collected them all safely without incident. Immediately afterwards I issued a Proclamation as Acting Governor-General, saying that all police who did not return to work by 6 a.m. on Sunday the 10th would render themselves liable to be considered as struck off the strength. About 200 men are now on duty, but the great majority have not yet returned. We believe that there is a good deal of intimidation and that the great mass of them would willingly come back if they felt that their wives and families were safe.

3. Early on the morning of the 10th the Committee which had been running the mutiny was arrested, again without any violence, although there was a certain amount of shouting. They are now all under arrest and in cells in the Khartoum North Central Prison, charged with inciting to mutiny and with sedition. In addition we have arrested three semi-communist types who had been addressing the men in the West Barracks, Khartoum. They are also waiting trial on similar charges.

4. There have been few incidents in the last two days and public security is fairly good owing to the motor patrols of the S.D.F. and to similar patrolling by volunteer Special Constables. As far as I know there have been no repercussions in other places. Wad Medani and Atbara, where the police were a little shaky, are still alright, and I am told that the Proclamation which was sent there for distribution has had a good effect.

The only incidents worth mentioning since I wrote were a break-out of jail by some 30 prisoners from Khartoum Province Prison yesterday morning : the 30 men escaped owing to a misunderstanding between the military guard and a prison officer, and they made for the suk in Khartoum. There was some

R. C. Mayall, Esq., C.M.G., D.S.O., M.C
Sudan Agent,
LONDON.

/alda

alarm and one or two shops were attacked; large crowds were gathering when the Army patrol arrived and two shots were fired. Apparently one looter was killed and another wounded, and the crowds rapidly dispersed. Already some of these escaped prisoners have been recovered. The other incident was the movement of a crowd of 2 or 300 men from the Deims making for Khartoum West Barracks, which the mutineers are using as their Headquarters. This was, however, spotted and stopped at the railway crossing, and on seeing the Army they rapidly dispersed.

5. I am now quite confident that we are in complete control and that there is no danger of any major trouble. We may have one or two more incidents before we get tidied up, but we have ample strength and the general morale of the population in the Three Towns is good. The next step will be to take over the Barracks from the mutineers, and I expect that this will be done within the next few hours.

6. This has been a rather pathetic incident, and it is sad to think of the Sudan Police, with its wonderful record in the past, sinking to these depths. There is no doubt at all that the Police Officers, both British and Sudanese, have been completely out of touch with their men, and the old relationship between the D.C. and his Police has entirely disappeared under the professionalism of the modern Police Force. In Khartoum North, where Seemer is very much in touch with his men, we have 60 men working at the present time, and I motored all round there this morning and found everything in complete order and quite normal. In Khartoum and Omdurman, where professional Superintendents and Sudanese Police Officers have been in entire charge, a malaise has crept into the force which it will take many months to get rid of.

7. I was pressed very strongly yesterday to agree to release the Committee and the Communists on bail as a method of getting the rest of the police back; I was told that if bail was granted the great bulk of the men would return this morning. My feeling has been that they must go back unconditionally, [illegible] that we can have no truck with those who have [illegible] orders and forgotten their oath of loyalty. It might make it easier for us at the moment, but it would certainly make things more difficult in the future.

8. There is little doubt in my mind that [illegible] and Egyptian money have been behind this incident. Whether we shall ever be able to prove it I do not know, but it seems perfectly clear that Bishara Bey and Mohammed Sayed Salam, the Communist President of the Trade Unions Federation, have been much concerned in stirring up this trouble. We have a certain [illegible] of evidence of meetings between these two persons. The Police Committee appears to have funds; it is reported that the mutineers in the West Barracks were fed by Mohammed Sayed Salam, whose monthly pay as an Artisan is not more than £15. He is one of those who has been arrested for making seditious and revolutionary speeches to the men. I shall try to get all this worked out in due time when things have settled down a bit, but it may be difficult to get cast-iron evidence.

9. I am sending three copies of this report, one for His Excellency, and the second you may care to give to the Foreign Office.

I am sending this by Air Mail this evening, in order that you may get it at the earliest possible date.

10. We are all in good heart and quite confident that this has in some ways been not a bad thing. If we can get this canker out of the police and get rid of some of the Communist types it will have been worth all the trouble.

11. I received your letters 406.1/13 of the 23rd May and the 31st May not very long ago, and was glad to have your news. I do not think there is anything very much in the letters which requires an answer at the present time.

Yours ever,

(J. W. ROBERTSON)

[CI]

Sudan Government — Civil Secretary's Office
P.O. Box 282
Khartoum
Telegraphic Address: "Dakhlia"

JE 1052/9

22nd January, 1951.

[illegible]

My dear Bowker,

I hope you will not mind my writing to you privately and non-officially about some of our problems, because as you have now returned to the higher direction of Sudan affairs I should like to give you some of my ideas about the present situation and to fill up some of the gaps in the official reports which reach you. I always think that you yourself have a special responsibility for Sudan political development because much of what we have done here in recent years started when you gave me a party at your house in Cairo, at which the Embassy staff en masse pressed on me the need to get going on political devolution in the Sudan, if we were to compete with Egypt. I am also encouraged to write privately by the very sympathetic and kindly tone of your recent letter to me which I appreciated very much.

2. You will have seen the letter which H.E. sent to Sir William Strang in December about the self-government motion recently debated in the Assembly, with which he enclosed Abdulla Bey Khalil's Memorandum, and a note (B) by H.E. himself. These give the general picture here at the moment: I believe that Sir William Strang has replied, but I have not yet seen the reply: it has presumably gone to H.E. on tour, and I shall see it when he returns.

3. There are one or two points which I think require a little further emphasis. H.E. brought out strongly the fear of the Southerners that the establishment of self-government in the Sudan would hand them over to the rule of Northern Sudanese, whom they suspect, and with the historical background have every reason to suspect. He did not however emphasize the almost exactly similar fear of the tribal leaders of the North against rule by the effendia of Khartoum and Omdurman. This came out very strongly in the debate, and also in discussions preparatory to the debate. In the letter of December 5th to H.E. by certain members of the Assembly asking that the motion be not debated, twenty out of the thirty-two signatories were Northern tribal leaders. If you remember, I stressed this feeling at the discussion in Cairo in 1946 (which I mentioned in para. 1 above) when Fridie suggested making Darfur a wholly Sudanese administered Province.

4. We have agreed to set up a Commission to enquire into the terms of the Executive Council and Legislative Assembly Ordinance and to recommend improvements.

/This

R.J. Bowker, Esq., C.M.G.,
Foreign Office,
Whitehall,
LONDON, S.W.1.

This Commission will probably be composed chiefly of members of the political parties, i.e. effendia, and I have little doubt that it will recommend a big advance in political responsibility; if we want to get the National Front to abandon its boycott of the Assembly and to take part in the next elections, we shall have to accede to a considerable advance.

We shall then be in a dilemma; either to continue to have the split in the political parties, which weakens the Sudan's voice in all these matters, and plays into the hands of Egypt, or to risk the estrangement of the Tribal and Southern elements from ourselves and from the more politically conscious urban elements. Many of us would feel we were letting down those who rely on us if we took the second course.

I myself believe that in order to retain the co-operation of the Umma party and to bring in the Khatmia etc., we shall have to make quite considerable advances; more Ministers, and more power for the Assembly. I think that H.E's memorandum did not put enough emphasis on this point, and the great difficulties we shall face.

5. Wardle-Smith has recently been here and he will no doubt be letting you have his impressions. I think he will agree with me that no party here, except the Ashigga want union with Egypt: some of them still hope that by using the Egyptians they may get us out: the Egyptians pay the Ashigga people well, and they do not want their livelihood to be lost, but by-and-large there is now among the politically conscious a real feeling of Sudanese nationalism, and this applies to all except the Ashigga. The Umma people fear most of all the growth of Egyptian propaganda in the Sudan. You at home have always been a little inclined to pooh-pooh this fear, and to think that it is exaggerated: but it is very real. Nokrashi once told me that he had a quarter of a million a year to spend on it. They have on the Egyptian State Broadcast an evening "Sudan Programme". This gives in a most tendentious way every little item of news which is damaging to the Sudan Government and to our Ministers - half-truths not outright lies, but everything is twisted with malicious ingenuity. We have tours of Egyptian students which we cannot prevent because they will not affect public security, but which are really propaganda missions and stir up a lot of feeling: we have grants given to charities and religious foundations and the building of Mosques, etc. Omer el Khalifa Abdullahi, one of the sons of the Khalifa, is now touring the Western Sudan, with a large amount of Egyptian money in his pockets, and we have an Egyptian Controller of Education visiting Egyptian schools all round the country, inducing pupils to go to Egypt, and refusing to consult our Educational authorities on what he is doing. We have recently seen reports of a grant of LE.60,000 to be paid by Egypt to victims of flood damage last year. This is what the 'Umma' party fear; and what leads them to want big increases in Sudanese authority in this country and an end of the Condominium. It is difficult for us, who see this going on, to be critical of their attitude.

/6. ....

6. In your letter to me, and in the account which I have seen of the Secretary of State's talks with the Egyptian Foreign Minister, there are most reassuring references to the British Government's standpoint and I have been passing these on fairly widely in a discreet way. Wardle-Smith too has been most reassuring to all whom he has met - but there are one or two incidents, which seems to me a little unfortunate. Lord Stansgate, who presumably in the eyes of the public has some authority in this matter having been in the 1946 Treaty delegation, and may almost be thought to speak with authority being a labour peer and ex Labour Minister, has recently delivered a broadcast talk on the B.B.C. which I am told was "pure and undiluted pro-Egyptian propaganda" - and which was historically most incorrect. A talk like this is bound to make people here, British and Sudanese alike, wonder whether H.M.G. is sincere, or whether they are not intending to prepare public opinion for a volte face.

Then we have the attitude taken by Nahas Pasha and by Saleh ed Din in Cairo, that the talks are going well, and that Egypt can hope in the near future to get something out of H.M.G. If in the resumed talks, they get nothing regarding the Sudan, is there not likely to be a good deal of trouble in Egypt ? and will the Sudan not be asked to do something to help smooth things down ?

7. I am quite certain that if there is any attempt to bargain about the Sudan without consulting the Sudanese, we shall have trouble. The Sudanese of all political views, and the Tribal leaders, and the Southern representatives are completely united on this: they are determined that they themselves will, at some time or other, decide their own future: I must say that I dread any attempt to do so over their heads.

Such being the case, would it not be well (I say this with all diffidence and with some trepidation) to have Sudan Government representation in London or Cairo when the talks are resumed ? Should not H.E. or someone representing him be there ?

8. I have written this note as a purely private and personal one; I have not consulted H.E. who is away and won't be back for another fortnight. I hope you will treat it as an attempt to give you privately my ideas on some points which I thought required further explanation.

9. Since I wrote the above I have seen the Foreign Office's signal disowning Stansgate and we shall use this discreetly if necessary. So far I do not think the Sudanese papers have heard much about it.

Also as a postscript, it seems clear that the Egyptians are going to do all they can to prevent us forming the Commission (see para. 4) with wide political representation. Sayed Ali, who was coming out a little and almost seemed to favour co-operation in it has retreated to his tent and is seeing no one, and there is

a spate of Egyptian visitors to the Sudan. I have no doubt that they fear the Sudanese are coming together and are going to do their utmost to prevent it. However I am hopeful that we shall manage to form a really representative body, and I hope that they will do something here comparable to the Coussey report in the Gold Coast.

Please excuse this long dissertation on Sudan politics, and forgive me if I should not have written it. Mayall, to whom I write on these lines weekly, usually has our ideas on these matters,,and can always give you an up-to-date picture of the political position.

With all good wishes

Yours sincerely

J W Robertson

(J.W. ROBERTSON.)

[CII]

FOREIGN OFFICE, S.W.1.

PERSONAL AND SECRET. 5th March 1951.

JE 1052/9 G

I am so sorry I did not write to acknowledge the receipt of your personal and secret letter of the 2nd January. I wanted first of all to have a talk with Mayall, and get a little more the background, and for various reasons I could not fix up a meeting with him until a few days ago. We had a useful talk, but the next day he let me know that he wanted to send me a few notes to clarify certain points which we had discussed. I have not yet received his notes, but I do not want to delay my letter to you any longer.

In your letter you bring out two points which you think have not been sufficiently stressed, namely the fear of the tribal leaders of the North of being ruled by the effendia of Khartoum and Omdurman, and the consequential danger of estranging the Tribal (and Southern) elements if the Government agree to the big advance in political responsibility (more Ministers and more power for the Assembly) which [illegible] will be necessary (and which the Commission which was to [illegible] enquire into the terms of the Executive Council and Legislative Assembly Ordinance was likely to recommend) in order to retain the cooperation of the Umma and bring in the Khatmia. [illegible] seems doubtful whether it will be expedient or possible to retard development towards self-government out of deference to the tribal leaders, and I wonder whether the problem [illegible] may to a certain extent be met by inducing the tribal leaders to take a more active interest in politics so as to ensure that their legitimate interests are safeguarded. I suppose the difficulty here is the resistance of the politicians to the appointment of "outsiders" as ministers. But I understand from Mayall that since your letter was written the Khatmia have refused the proposed terms of reference of the Commission, and that you may now find it necessary to mark time on this particular issue unless and until some new [illegible] emerges.

As regards the South, I think we all agree that [illegible] safeguards will be required. The easy answer is that it [illegible] up to the Southern representatives, with British assistance to formulate them. But I appreciate that any suggestion [illegible] British initiative or influence in this respect is likely [illegible] be represented as an attempt to separate the South from the North, and that the Southerners themselves are not yet [illegible] of dealing with the problem themselves.

I think we are all aware of the growth of Egyptian [illegible] propaganda in the Sudan and the embarrassment it causes [illegible] the Sudan Government.

You may be sure, too, that we are aware of the [illegible] impossibility at this advanced stage of Sudanese [illegible] of "making a bargain over the Sudan" without [illegible] Sudanese. At some stage, if we are really going [illegible] agreement about the Sudan, it will no doubt [illegible]

Sir James Robertson, K.B.E.,
KHARTOUM.

for the Sudan Government or the Sudanese to be represented at the negotiations. But at the moment we are purposely concentrating on the defence issue, and it is on that issue that the talks will be resumed. If, when we make our communication to the Egyptians about defence, they insist on having our views at the same time about the Sudan, then we shall have to think again, and there will be further delay.

I welcomed your letter, and hope you will continue to write to me privately and informally about some of your problems when you feel inclined to do so. It is a great help to know how your minds are working.

[CIII]

(This is not an official document and does not emanate from the Sudan Government. It is prepared to assist leaders of public opinion in Press or Parliament to interpret such information as may reach the United Kingdom from the Sudan on the situation which may result from recent events in the Middle East. It is written and issued by the Public Relations Consultant to the Sudan Government in London).

BACKGROUND TO SUDAN NEWS

"THE MAIN POLITICAL PARTIES IN KHARTOUM"

OCTOBER, 1951.

It was announced on Saturday, October 13th, that proposals on the future of the Sudan handed that day by the British Ambassador in Cairo to the Egyptian Government had been communicated to the leaders of "the main political parties in Khartoum". When those proposals were released for publication on October 14th it was noted the British Government had implemented their oft-repeated pledge that the Sudanese should be consulted as to any changes in the status of their country and should be free to decide their ultimate future.

Out of the eight million people in the Sudan only a few thousands and those mainly living in the larger towns in the North have any political consciousness. South of the 12th parallel the population has little or no knowledge of politics and no affiliation with any political party. In the rural districts of the North where political consciousness is being slowly awakened, the pro-Egyptian parties look for their support mainly to the members of the Legislative Assembly who represent the tribes from the Northern Province and from the Eastern Sudan, while the tribal members from the centre, South and West of the country are almost solidly behind the pro-independence parties.

The main political parties form two groups, those which favour some form of union with Egypt and those who aim at independence. It is impossible as yet to estimate which of these two groups has the greater number of adherents amongst the politically minded population of the urban centres but there is little doubt that amongst the less politically minded people of the rural areas of the Northern Sudan the pro-independence group has a considerable majority, while the very few Southerners who have any political views about the future of their country are undoubtedly very strongly opposed to everything for which the pro-Egyptian group stands.

All political parties of both groups are unanimous in desiring and demanding the end of the present condominium rule. This, however, they desire for very different reasons and each party seeks to achieve its political goal by very varying and divergent routes. Thus to interpret the attitude of the main political parties to recent and possibly to impending events it is essential to know what the parties stand for and how they hope to achieve their objects.

Since the present constitutional machinery was set up in 1948, the parties of the pro-Egyptian group have boycotted the elections and taken no part in the government of the country, although such rural areas in the Northern Sudan which tend to support those parties have elected their representatives who have sat regularly in the Legislative

/Assembly ...

Assembly. The parties of the pro-independence group and the peoples in the rural areas of North and South who support them have co-operated fully in the machinery of government and have a majority in the Executive Council over the British members and a large majority in the Legislative Assembly.

In March 1951 in response to resolutions of the Legislative Assembly the Governor-General set up a commission "to review the existing constituencies and the electoral law and to make recommendations thereon and also on all such other matters in the 1948 Ordinance as might increase the value and enhance the efficiency of the Assembly and Council as a [illegible] instrument of democratic government with a full [illegible] of parliamentary control within the framework of the existing constitutional agreements." This commission presided over by a British Judge of the High Court is composed entirely of Sudanese with representatives from each political party from within both groups except the Ashigga and also of representatives from the rural areas of the Northern and Southern Sudan. The commission is expected to report soon after the Legislative Assembly meets on November 5th (if not recalled earlier) and it is to be noted in view of the wide and divergent representative composition of the commission, that in spite of the events of the last week, the main political parties, Ashigga excepted, are unanimous in believing the future status of their country must be decided through constitutional channels and further they do not question in this connection the usefulness of the Amendment Commission. In fact the unilateral abrogation by Egypt of the 1899 Agreement and the 1936 Treaty would appear to have enhanced within the Sudan the importance of the work of the Commission and emphasised the necessity for it to report as early as possible.

The Pro-Egyptian Group (the "main" parties).

1. ASHIGGA (Blood-brothers).

This party represents the extremists of the group. It [illegible] for the complete fusion of the Sudan with Egypt under the Egyptian Crown and under the Egyptian Parliament. Its adherents, mostly civil servants and very often descended from an Egyptian parent or grandparent, are mainly to be found in the larger towns of the Northern Sudan. It has few if any adherents in the rural areas. The party, being financed from Cairo, naturally welcomes Egypt's unilateral abrogation as opening the road to the Sudan becoming an internal province of Egypt, sending its members to represent its interests in an Egyptian Parliament. The party would however be prepared to accept a degree of local autonomy provided finance , foreign affairs and defence were controlled from Cairo. Its leaders Ismail El Azhari and Mohammed Nur El Din have recently quarrelled following the distribution of honours on the occasion of the King's recent wedding, but the followers of both are divided only on personalities and not on political principles. They stand for the unity of the Nile Valley.

2. ITTIHADIN (Unionists).

This party - small in numbers - is the centre of the group. It stands for dominion status under the Egyptian Crown but with the right to secede. Its

/adherents ...

adherents, mostly from the ranks of civil servants, might as a preliminary stage and under certain circumstances be prepared to accept control from Cairo of finance, foreign affairs and defence, provided adequate guarantees were offered by Egypt that full dominion status would eventually be granted and that the right of the Sudan to secede from the Crown was recognised. The party or at least a considerable section of it envisages the ultimate status of the Sud. as that of "an India" within the commonwealth of Egypt rather th n as "an Australia" under the Egyptian Crown. The party has few colourful personalities and only a sprinkling of followers outside the urban centres of the Northern Sudan. As its name implies the party stands for the unity of the Nile Valley.

5. EL GABHA EL WATANIA (National Front).

This party is probably the largest, the youngest and the most influential of the pro-Egyptian group. It is the only party of the group with any considerabl numbers of adherents outside the ranks of the civil servants and beyond the limits of the larger urban centres of the Northern Sudan. Most of its members are adherents of the KHATMIA religious sect and the party is believed to have if not active direction from at least the influential support of, Sir Sayed Ali El Mirghani, one of the two "biggest" personalities in th Sudan. The party stands for dominion status under the Egyptian Crown. It is probable however that its readiness to accept the Egyptian Crown is based more o. fear and jealousy of the almost national position of Sir Sayed Abdel Rahman El Mahdi and his UMMA party th. on any affection for Egypt and her King. It is belie. it would not be prepared to accept the Crown without complete autonomy for the Sudan, including control in Khartoum of finance, foreign affairs and defence. It welcomes the Egyptian unilateral abrogation as ending the condominium rule and as conferring on King Farouk the title of King of the Sudan but it deplores, and is expected if necessary, to reject the imposition of a constitution from Cairo which falls far short of dominion status and which leaves finance, foreign affai and defence vested in the Egyptian Parliament. It is almost certain to resist Egypt's suggestion for the Council of Ministers and the Chambers of the Sudan Parliament to be subject to dismissal by the King, whil the idea of Sudan legislation being subject to the sanction of the Egyptian Parliament and the veto of the Egyptian Crown is diametrically contrary to its political principles.

The Pro-Independence Group (the "main" party).

1. UMMA (People's Party).

This party is numerically the largest, the most influential, and the most progressive in the country. Its adherents almost certainly number well over 90% of those Sudanese who demand immediate and full self-government, immediate and complete independence and th. full right of the Sudanese to self-determination, to choose the future status of their country once independence has been attained. The party envisages its future status either in close alliance with Great Britain or with Egypt or with both. It must however

/be a ...

be a freely chosen alliance and not a partnership made under duress. It welcomes Egypt's unilateral abrogat because:-

(a) it believes it would end the present condominium rule and

(b) it interprets the act of abrogation as returning independence to the Sudan.

It is not prepared at the present stage to commit its[illegible] to the eventual form of the autonomous Sudan State. Amongst its numerous adherents alike from the urban centres and from the rural areas are monarchists, republicans and many who would welcome inclusion of [illegible] independent Sudan as a dominion within the British Commonwealth of Nations. It has in recent years resented bitterly Egyptian interference and propaganda in the Sudan and regretted the inability of the administration (owing allegiance to both co-domini) to prevent or control what it considers subversive Egypti[illegible] action against the true interests of the Sudan. It considers Egypt's suggested imposed constitution for [illegible] Sudan to be the greatest insult the country has ever received at the hands of the Egyptians. The party [illegible] actively supported, financed and directed by Sir Saye[illegible] Abdel Rahman El Mahdi, the richest and the most power[illegible] personality in the Sudan. The party is neither pro-British nor anti-Egyptian but aims at the Sudan being completely free and independent to choose its [illegible] officials, its own advisers, its own friends from amo[illegible] the countries of the world, and its own form and meth[illegible] of government. During the course of its existence [illegible] the last eight or nine years it has co-operated with Sudan Government in its constitutional experiments because it believed that thereby it would most speedil[illegible] equip itself for self-government and independence. [illegible] is actively co-operating in the Amendment Commission but has threatened to boycott the next elections for legislative Assembly unless they are fought on the b[illegible] of self-government. It is no stooge of the British often suggested by Egypt, as it is just as eager to [illegible] the Sudan of British control, as it is desirous to render impossible Egyptian interference in the count[illegible]

2. Other Parties.

There have been from time to time during the la[illegible] few years in the pro-independence group, other small political parties but even if they still exist they can hardly be classified as "main" parties and none [illegible] them have separate representation on the Amendment Commission. The "AHRAR" (Liberals) hoped for independence after persuading Egypt to grant it voluntarily to the Sudan. The "GAMMIYIN" (the Popu[illegible] Party) wanted independence after a period of transit[illegible] under international trusteeship and there was the [illegible] "GAMHARIYA" (Republica[illegible]) who had already decided on republican regime when independence had been achieve[illegible] It is probable at the present stage these small subsidiary political parties even if they have any separate identity will sink their differences comple[illegible] and be prepared to merge with the UMMA party, in the hope that recent events will accelerate the day of independence.

/No mention [illegible]

No mention has been made in this note, to the reactions of the Sudan Government either to the recent Egyptian action or to the new proposals made by the British Government to Egypt. The statements made in Khartoum by Sir Charles Cumings, the Acting Governor-General, on October 9th and by Sir Robert Howe, the Governor-General, on October 14th as fully reported in the British press and on the B.B.C. has made the position of the Sudan Government in the present situation abundantly clear and it is felt no interpretation of these statements is therefore required.

15th October, 1951.

[CIV]

EXTRACTS FROM "PERSONAL AND SECRET" LETTERS FROM SIR JAMES ROBERTSON TO MR. C. W. DAVIES

1. Dated 15th October, 1951.

Generally speaking the Egyptian proposals have not been received at all well by the Sudanese as a whole, and even Sawt el Sudan, that strongly Khatmi paper, has said that they are unsuitable, and in any case that the Sudanese will not accept anything imposed on them from without. It was emphasised yesterday in Council that we should have to move pretty fast on the road to self-government if we were not to lose the advantage which we have gained by Egyptian ineptness, and as a result we have sketched out a rough programme for the Amendment Commission Report; assuming that the Report will be presented this year, and it should be possible perhaps to hold elections and get the new Constitution functioning by the middle of next year, though this will be a rush. Anyhow I feel sure that we are going to have to go much faster than we expected and that unless we do so we will lose a very good opportunity of carrying the politicians with us.

2. Dated 17th October, 1951.

Just a few lines to let you know how things are going. So far we have had no excitements and all is quiet and peaceful, but Azhari, Nur el Din and Co. are due back this afternoon at Wadi Seidna and now that the Governor-General* has no authority and the Sudan Government has ceased* to exist we may be in for fun and games. It is alleged that they have been well supplied with money and that they intend to cause as much trouble as they can. We have banned demonstrations and if they attempt to have demonstrations we shall have to break them up as soon as we can.

* * *

I have had talks with S.A.R., Shingeiti, Dardiri Mohammed Osman and many others. The most satisfactory thing from our point of view is the way in which the Nationalist Dardiri and Co. have come out strongly on the side of a free Sudan and have disowned any feeling of loyalty to Egypt. Dardiri, whom I saw this morning, was most emphatic that the Egyptian link as visualised by Egypt was quite unacceptable to him and to the great mass of the Khatmia. He told me that he was going to devote his life to the service of his country, and his first duty was to "smash the Ashigga". He and his people seem to favour some sort of U.N.O. Trusteeship for the Sudan, and he suggested that the present Amendment Commission might ask H.E. to make some such proposal. He visualised that there would be a U.N.O. Commission resident here to safeguard the rights of the Sudanese, and that meanwhile the administration would continue as it is, but that there would be a Sudanese cabinet with considerable, though not complete powers. He thought that this might run for some time and then the Sudanese would be ready for complete independence.

Talking to Shingeiti and S.A.R. yesterday I found that their minds were running on very much the same lines.

3. Dated 2nd October, 1951.

The return of Abdel Hadi Bey to Egypt on Saturday seems to have had the effect one would expect. The Umma and Independents are delighted, the others think it was high-handed.

We have been considering precautions in case of any action by the Egyptian troops in the Sudan, and I think everything is laid on now. H.E. has come to the conclusion that we should do nothing unless they show signs of becoming a nuisance. He will probably see their Commander and tell him that so long as they behave themselves they can stay quietly here.

* * *

We expect the Legislative Assembly to wish to debate the whole position when they re-assemble on Thursday. We propose that I should give a factual statement of what has happened quoting the various governmental announcements, and that an independent member should then move a Motion deploring the Egyptian action and thanking His Majesty's Government for their stand on the rights of the Sudanese. Whether in the course of the debate reference will be made to the U.N.O. proposal or not remains to be seen. Once we have the Assembly sitting it should be possible to estimate better what the general feeling of the country is as a whole. Any past opinions have been those of the small politically-minded section in Khartoum

4. Dated 20th October, 1951 (covering letter to "Note on conversation with Sayed Abdel Magid Ahmed on Friday, 19th October, 1951.

I am sending you herewith two copies of a note on a conversation which I had with Sayed Abdel Magid Ahmed this morning. I would be glad if you would give one copy to Allen or Bowker at the Foreign Office. How soon the Amendment Commission will wish to send their telegram to U.N.O. I do not know, but I think that the Foreign Office ought to know that it may be sent, and that they might be considering what their views on such a proposal should be. If the Sudanese as represented on this Commission and in the Legislative Assembly etc., back these proposals it would probably be most unwise for His Majesty's Government to turn them down.

L.O./TSF/1.

[CV]

SCO/36.M.17.

CIVIL SECRETARY'S OFFICE,
SUDAN GOVERNMENT,
P.O. BOX 282,
KHARTOUM.

21st October, 1951.

TOP SECRET - IMMEDIATE.

Addressed to:
All Governors of Provinces.
Commissioner, Port Sudan.
All Heads of Departments.

It is now possible - a fortnight after Nahas Pasha's speech announcing the Egyptian Government's intentions of abrogating the Treaty of 1936 and the Sudan Agreements of 1899 - to give some estimate of the effects in the Sudan.

2. The Sudanese have maintained a magnificently calm and dignified attitude. There have been no disorders, no demonstrations and no trouble of any sort. The politically conscious classes have of course shown the greatest possible interest, and have discussed and argued the ins-and-outs of the position unceasingly. The vernacular press according to its various leanings has opposed or supported the Egyptian action. Messages of loyalty to the Sudan Government have come in in considerable numbers, and as far as I can judge, the Ashigga and pro-Egyptian element in the country has suffered a severe setback. They are reported to have themselves asked the Egyptians to modify the new "Sudan constitution" to allow for ultimate self-determination and to have had their recommendations turned down. The result has been that the National Front, and the Independent Ittihadyeen, until recently advocates of a sort of Dominion status under the Egyptian crown, have entirely changed their point of view and are now opposed to such a connection with Egypt.

3. The Government has taken some steps to ensure the maintenance of law and order. His Excellency forbade the return to the Sudan of two Egyptians, Bishari Bey, Chief Staff Officer Egyptian Troops and Abdel Hadi Bey, Inspector General of Egyptian Education, both of whom have been concerned in propaganda and disbursement of money in recent years. Bishari Bey who was due to return to Khartoum yesterday, is said to have felt ill just before boarding the aircraft in Cairo; Abdel Hadi Bey arrived at Wadi Seidna, was told he was not allowed to enter the Sudan, and sent back to Egypt on the same aircraft an hour and a half later.

It is most unlikely that Egypt will refrain from pouring money into the country and trying to incite disorders. I hope that with two of her leading propagandists in Cairo they may be somewhat handicapped.

4. Apart from the danger of civil disturbances, the presence of the Egyptian army is a potential danger. An armed force not under the orders of the Government must at any time be a danger, and this is a danger which may become really serious, if there is a continuation of trouble in Egypt, or if there are civil disturbances in the Sudan. It is believed that the Egyptian troops, who number about a thousand, are of poor morale, and their position - scattered as they are in small bodies in two barracks in Khartoum, at Jebel Aulia and at Port Sudan - is extremely weak. They cannot be reinforced, and are entirely at our mercy. The Kaid has taken certain measures of a precautionary nature, and H.M.G. are arranging for [illegible] of His Majesty's ships to be at Port Sudan for the present. This should

/neutralise

neutralise the Egyptian company and battery there. Whether further steps will have to be taken, depends on the position in Egypt, and on how the Egyptian troops behave here. We do not want to risk any unnecessary bloodshed. Governor Khartoum has been asked by me to review the evacuation scheme for British women and children as a precaution. The situation does not call for any alarm and this review should be considered as a normal routine.

5. As far as I know there has been no interference with mails, telephone or telegraph communications through Egypt, except in the case of two telegrams which were held up in Cairo. The Director of Posts and Telegraphs has however made arrangements for re-routing air mails and telegrams if necessary.

6. So far I have described the present position. It is too early yet to look towards the long term results of the Egyptian action. The Sudanese politicians say the Condominium is dead, and it is going to be extremely difficult for H.M.G. to maintain the legalistic position that it still exists. What is to be the Sudan's constitutional position in future? Who is to be "sovereign", and what international position are we to have? Various solutions are being suggested - a U.N.O. trusteeship, a British protectorate, immediate independence are all being advocated by Sudanese. It is too early yet to see how opinion will crystallize.

* * *

8. Incidentally our knowledge of what Egypt has done has been obtained entirely from British or unofficial sources. We have had no communication from the Egyptian Government from first to last, which seems odd to say the least of it.

(Signed) E. H. NIGHTINGALE,

for CIVIL SECRETARY.

(Drafted by Sir James Robertson.)

[CVI]

226 FO 371/90114, no 76 3 Dec 1951

[Formation of Socialist Republican Party]: letter from C G Davies to R Allen. *Enclosure:* extract from a letter from Sir J Roberston (17 Nov). *Minute* by R C Mackworth-Young

I am sending herewith an extract from a personal letter from Sir James Robertson, dated 17th November 1951. This letter was unfortunately sent by Diplomatic Bag and only reached us on the 30th November, a sad reflection on the speed of Diplomatic Bags these days.

The party to which Sir James refers is evidently the one which published its manifesto to foreign correspondents on November 15th, and of which we sent you a further copy, together with the list of signatories,[1] under our letter L.O.2618.2/12 of the 21st November to Mackworth-Young. As Robertson anticipated, the Umma have reacted strongly, and you may remember that their delegates at the interview you gave them on Saturday the 24th November said quite cheerfully that the whole thing had been "cooked up" by the British.

Since this letter of the 17th I have heard from Robertson that this new party has been standing up well to a torrent of abuse in the local Khartoum Press, and that individual members have faced up cheerfully to private wiggings from S.A.R., who has obviously been rattled by this defection of a group whom he considered to be his personal followers, and whose physical and robust support he has at times paraded before his political rivals. I think this party, if it develops, promises greater stability in the Sudan than the others, if for no other reason than that it is non-sectarian.

I gather the Umma delegates created quite an impression at the House of Commons on the 29th at the all-party meeting organised by Fenner Brockway, and left the members with the idea that the Umma was the only really democratic party in the country, and that something ought to be done urgently in their support. Just what they expected to be done was left a little vague, but I think that something about the new party that appears to be emerging might give them a more balanced view of things.

Enclosure to 226

In the course of the past few weeks I have been increasingly perturbed by the fundamental schism in Sudanese political life: the intransigence of Sayed Abdel Rahman and Sayed Ali Mirghani in their personal relations. Every attempt in recent years to effect some measure of reconciliation has failed and I think we must assume that we are most unlikely ever to make progress while the two leaders are alive.

This personal intransigence, religious at heart, has now become firmly embedded in politics. It has done so in an insoluble manner, and has caused both sides to make political claims and proposals for the future which are considered not on their merits but in confused secular and temporal manoeuvres for position against the other side creating a state of affairs which, incidentally, is the lifeblood of a handful of inexperienced, narrow minded and self seeking professional politicians, born and bred in the Three towns.

But there is, throughout the length and breadth of the country a great mass of opinion which is heartily sick of both the secular quarrel of the two Sayeds and of the

temporal manoeuvres of their politicians, and which is showing signs of developing into a middle party; a party which would have as its policy (1) full self-government next year (2) self determination on a date which the Sudanese Parliament would fix when it thought the time was ripe (3) a democratic republican regime in an independent Sudan (4) Sudan membership of the British Commonwealth of Nations.

Such a party could, I believe, count on the powerful backing of a large proportion of the educated classes; citizens of property in the large towns and in the Gezira; and tribal leaders in the north and the south. It might quite possibly receive the support of Sayed Ali Mirghani. It would almost certainly incur the opposition of Sayed Abdel Rahman who, for all he says to the contrary, still hankers after a throne. But he would perforce have to bow to it if it developed in all its strength.

You will probably have seen the hand out given to the foreign journalists on the 15th November by the tribal leaders and southerners. It is too soon to know what the reactions to this will be, but all the indications are that Sayed Abdel Rahman will oppose them taking an independent line and that he and the Umma Party will react strongly. It remains to be seen how determined the tribal leaders and southerners are, and how strongly they will stick to their guns. There are chances of a dangerous split in the forces co-operating in the Assembly and Council, but even given all this I see great advantages in the formation of a centre party if it can be achieved.

Minute on 226

It looks to me very much as if the new party is receiving covert official blessing, if not active encouragement in the Sudan."

2. We shall have to watch the demand for 'dominion status' carefully. C.R.O. point out that if we press members of the C'wealth to accept a second African Dominion, we may find that we can only do so at the expense of losing the existing one.

R.C.M.Y.
6.12.51